إطار مقترح لتفعيل دور القطاع المصرفى العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية فى ظل تبعات جائحة كورونا

د . عبد الرحمن محمد نجم الدين عيسى

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة المستقبل

١-١ مقدمة :

أصبح العالم بأسره أمام أزمة مالية واقتصادية مختلفة فى نوعها وتوصيفها وأثرها عما واجهه من قبل من أزمات، فتارة يسميها الاقتصاديون صدمة، وأخرى يصفونها باعتبارها جائحة، وتارة أخرى يعدونها كارثة، ولا يزال المحاسبون فى حيرة من أمرهم خاصة وأن تأثيرها لا يتعلق بالبعد الاقتصادي فقط وإنما، كذلك البعد المهني الذى يوجب إبراز أثرها على كافة القطاعات باعتبارها أزمة مكتملة الأركان، وبعيداً عن كل التوصيفات، فلا تزال جائحة كورونا تُحدث أثراً بالغاً على الصعيد المالي/الاقتصادي الكلي، فنراها تقطع أوصال الاقتصاد العالمي وتُعرِّض كلاً من البنوك والمقترضين لضغط حاد. وتجد الأجهزة الرقابية نفسها فى مواجهة تحديات غير مسبوقة تدعو إلى تحرك حاسم يضمن دعم النظم المصرفية للاقتصاد العيني مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وتطرح هذه التدوينة تسع توصيات مشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة الأجهزة الرقابية على اجتياز هذه البحار المجهولة، وتدعو إلى اليقظة لأي إجراءات اتخذتها السياسات لا تتماشى مع المعايير الدولية. ويشكل هذا أهمية بالغة فى الحيلولة دون أن تتحول الأزمة الصحية والاقتصادية إلى أزمة مالية.

ومع أن القطاع المصرفي كان فى مهب الريح إبان الأزمة المالية العالمية خاصة وأن ذلك هو نفسه المسؤول عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت قبل حوالي اثني عشر عاماً، وما تزال إرهاصاتها إلى يومنا هذا فى العديد من دول العالم عندما تجرد هذا القطاع من المسؤولية الأخلاقية بهدف تعظيم أرباحه بشتى الوسائل،

فكانت أزمة الرهن العقاري وما تلاها من انهيارات فى أكبر المجموعات المصرفية فى العالم، والأميركية منها خاصة، وقد عزا العديد من خبراء الاقتصاد والمال ذلك إلى السلوك الجشع فى جني الأرباح الطائلة من ارتفاع معدلات الفائدة، وعدم قدرة المقترضين سواء الصغار منهم ممن اقترضوا لتأمين مأوى لهم وتسوية حاجاتهم الاستهلاكية أو على مستوى كبرى المجموعات الاستثمارية التي تراجع لديها الطلب ولم تعد قادرة على تسديد التزاماتها تجاه البنوك، وكانت بداية الأزمة، إلا أنه فى ظل تلك الجائحة أصبح للقطاع المصرفي دور محوري فى الثبات أمام التزامات عدة لا يقابلها استثمارات فعلية.

ولا شك أن القطاع المصرفي يُعد محوراً رئيساً كذلك فى تخفيف الصدمة الاقتصادية الكلية والمالية التي أحدثتها تلك الجائحة؛ من خلال دعم المقرضين المتضررين منها والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد العيني مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وقد أصبح النظام المصرفي العالمي يقف على أقدام أكثر ثباتٍ مما كان عليه أثناء الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨؛ بسبب تنفيذ إصلاحات التنظيم المالي الصادرة عن مجموعة العشرين، ومع ذلك، فسوف تزداد حالات التعثر فى سداد الديون وتشتد الضغوط على النظام المصرفي كلما تراجعت تحديات السيولة الحادة مفسحة الطريق أمام المشكلات الهيكلية المتعلقة بالملاءة، ويمكن أن تحدث صدمات معاكسة أخرى فى الأوضاع الاقتصادية والمالية؛ فأجهزة الرقابة المصرفية لا تزال تواجه تحديات عميقة من جراء الضبابية التي لا تزال تحيط بمدة هذه الصدمات ومدى تأثيرها.

ولقد كانت رؤى القائمين على القطاع المصرفي فى العديد من الدول أثراً فاعلاً فى مواجهة تداعيات جائحة كورونا؛ فالمتتبع للتقارير التي يعدها البنك المركزي بشأن الاستقرار المالي يتبين اعتمادها على العديد من المحاور التي تظهر آليات القطاع المصرفي فى مواجهة تلك الجائحة، وبلغة البحث المحاسبي متغيرات واستراتيجيات تحقق الهدف المنشود من القطاع المصرفي، كما أن الباحث لا يغفل توصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فى إطار الرقابة والتنظيم المصرفيين لما لهاتين المؤسستين من خبرة واسعة فى برنامج تقييم القطاع المالي.

١ - ٢ مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية :

فى ظل توالى الأزمات التي يشهدها العالم بأسره عامة، والقطاعين المصرفي والصحي على وجه الخصوص، فقد صدر عن «مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال للتصنيفات الائتمانية» تقرير مهم عن الخسائر المتوقعة للنظام المصرفي العالمي على خلفية أزمة كورونا خلال العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١. التقرير أحدث دوياً كبيراً فى الأوساط المالية والاقتصادية، حيث قدّرت تنبؤاته الخسائر الائتمانية للقطاع المصرفي عن العامين المذكورين بنحو ٢,١ تريليون دولار بواقع ١,٣ تريليون دولار فى العام ٢٠٢٠ ونحو ٠,٨ تريليون عن العام ٢٠٢١. تجدر الإشارة إلى أن خسائر هذا القطاع قد ناهزت ٦٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٩ وقبل بدء تلقى صدمات العدوى البيولوچية ثم العدوى المالية لڤيروس كوفيد ـ١٩ المستجد. (نافع، ٢٠٢١).

لا شك أن انتشار فيروس كورونا قد كان له تأثير بالغ على المؤسسات الاقتصادية، وأصبح مُهدداً لاستمراريتها، وقد انعكس ذلك على محتوى القوائم المالية لتلك المؤسسات، الأمر الذي أثار الذعر لدى العديد من تلك المؤسسات، وبالطبع انتقلت تبعات ذلك إلى المصارف التي هي أحوج إلى نظم وآليات لتفسر الأحداث من ناحية، وتبحث فى خضم استراتيجياتها عن مرجعيات التعامل مع تلك الجائحة، بل والأكثر من ذلك أن تكون مستعدة للتعامل معها. (Farrukh, R., & Sohail,M,2002 (Accountancy Europe,2020,

إن وصف النظام المصرفي الحالي يحتاج إلى توصيف دقيق لما يقوم به النظام المصرفي والآليات التي يعتمد عليها فى مواجهة الأزمات والتوجهات الحالية والمستقبلية فى تحقيق التوازن المنشود، فالمتتبع للموقف الحالي يلاحظ تحرك المراقبين المصرفيين حالياً لمواجهة هذا الوضع المتسارع والاستثنائي. – باختيار - فلا بد أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات تتمثل فى مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط المصرفية.

وقد أدرك المصرفيون أن صندوق النقد الدولي - بما لديه من منظور عالمي، واستناداً إلى تجاربه السابقة - بإمكانه تقديم بعض التوجيهات الإضافية للمسار المستقبلي منها:

• عدم تغيير القواعد: فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب - على الأرجح - فى زيادة الارتباك، والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة؛ فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية؛ نظراً لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد.

• استخدام الهوامش الوقائية: على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح فى التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك، فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطيات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير «بازل» للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض.

• تشجيع تعديل القروض: ينبغي للمراقبين توخي الوضوح فى إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضرراً من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة، وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة فى إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول فى مثل هذه الظروف. وقد كان للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة السبق فى هذا الأمر؛ فقد بادرت بتقديم توضيحات مفيدة لمدققي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الاقتصاد فى التعافي.

• عدم إخفاء الخسائر: على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب، خاصة وأن الشفافية فى تلك الآونة تساعد فى تهيئة جميع الأطراف المعنية؛ بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم، مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام ٢٠٠٨.

• إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم: وللمساعدة فى زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما فى ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية فى إطار اتفاقية «بازل» المعني برأس المال.

• تعزيز التواصل: تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة فى هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بُعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين. وبينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسة مثل: السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية.

• التنسيق عبر الحدود: الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي. وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساس، فهذه الأزمة ستنتهي فى نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته. وتعكف الهيئات الدولية مثل: «مجلس الاستقرار المالي» و«لجنة بازل للرقابة المصرفية» على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

وتبقى التساؤلات ... إذا كان تقدير الخسائر الائتمانية يتم أساساً باحتساب المخصصات التي تكوّنها البنوك لمواجهة القروض الرديئة والتي تحسب وفقاً لحالات التعثّر المحتمل. فهل تلك الخسائر نتاج كورونا فقط، أم أن هناك عوامل أخرى؟ وهل يمكن للقطاع المصرفي أن يواجهها؟ وما المدة التي يمكن للقطاع المصرفي أن يتحمل تلك الخسائر؟. كما أنه إذا قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك المصارف على مستوى العالم بالتوجيهات المذكورة بعاليه، هل يمكن أن يحقق القطاع المصرفي حائطاً منيعا فى مواجهة جائحة كورونا وتبعاتها للمؤسسات الاقتصادية؟

هذا، ونشير إلى أن كل هذه الأحداث كان لها أثر مالي تحتاج من المحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية الوقوف عندها وإعادة تقييمها وتحليلها باستمرار، لتحديد ما إذا كانت التعديلات على البيانات المالية فى القوائم المالية مطلوبة أم لا، أو ما إذا كانت الإفصاحات الإضافية ضرورية أم لا. فضلاً عن دور المنظمات المهنية فى مواجهة التشوهات المالية نتيجة جائحة كورونا، وتعد هذه الأمور تحديات تواجه المحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية من أجل إيجاد الحلول الناجعة سواء وفق المعايير المحاسبية المعمول بها حالياً أو بإيجاد معالجات مستحدثة لم تكن قد تنبهت لها المنظمات المهنية من قبل.

وعلى هذا تنصب مشكلة البحث فى الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا؟

- هل يمكن للمصارف العربية أن تواجه تداعيات جائحة كورونا فى ظل استراتيجيات التصحيح المالي الشمولي؟

- هل تحقق المصارف العربية نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

- هل هناك حاجة لإضافة متغيرات تنبؤية تحقق إضافة آليات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية ؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من المساهمات العلمية لها، خاصة وأن الباحث اتجه لتطويع المتغيرات البحثية للكشف والوقوف على الآليات التي تتبعها المصارف فى الإصلاح المالي من جانب، والوقوف على الخلل والتشوهات المالية للمؤسسات الاقتصادية فى ظل جائحة كورونا من جانب آخر، فعلى الرغم من تزايد البحوث التي تركز على دور المصارف فى مواجهة الأزمات المالية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية فى الفترة الأخيرة؛ إلا أن البحوث التي تربط بصفة مباشرة بين آثار وتداعيات أزمة كورونا وجودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية لا زالت نادرة، وعلى هذا يمكن للدراسة البحثية الحالية أن تستمد أهميتها سواء العلمية الأكاديمية النظرية أو التطبيقية على النحو التالي:

- محاولة الوصول إلى الدليل المنطقي للعلاقة بين تبعات جائحة كورونا وانخفاض المؤشرات التي تعطى دلالة على قوة الملاءمة المالية للمصارف العربية.

- البحث - ضمن الدراسات الأكاديمية - عن المتغيرات الرئيسة التي توضح علاقة الربط بين أزمة كورونا وجودة التقارير المالية.

- الوقوف على المداخل الرئيسة التي تمثل استراتيجيات مصرفية فى علاج التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

- إفساح المجال لتعميق الدراسات فى مجال تحليل القوائم المالية للمصارف العربية.

- مجال خصب لإيضاح فرص استثمار أفضل يسعى المستثمر من خلالها لزيادة حصته من الأرباح ويحقق أهدافه، وهنا الحديث يشمل كل مكونات القطاع المصرفي بشقيه: الإسلامي والتقليدي.

١-٤ هدف الدراسة:

استهدفت الدراسة إيضاح دور القطاع المصرفي العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك فى ظل تبعات جائحة كورونا من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة مدى وجود علاقة بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا.

- إيضاح دور المصارف العربية فى مواجهة تداعيات جائحة كورونا فى ظل استراتيجيات التصحيح المالي الشمولي.

- مناقشة الدور المأمول للمصارف العربية فى إحداث نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.

- دراسة مدى وجود حاجة لإضافة متغيرات تنبؤية تحقق إضافة آليات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية.

٥ - الدراسات السابقة:

١-٥- ١ دراسة (Noor,2020,P1:55) **بعنوان:** "The Impact of Covid-19 Pandemic Crisis on Micro Enterprises" :

استهدفت الدراسة قياس أثر أزمة جائحة Covid-19 على المؤسسات الصغيرة فى ماليزيا من منظور أصحاب الأعمال حول استراتيجية استمرارية الأعمال والتعافي، وتركز الدراسة على مجالين رئيسين من وجهة نظر أصحاب الأعمال، المجال الأول فَهم استراتيجية استمرارية الأعمال، والمجال الثاني يتمثل فى ماهية خطة استعادة الأعمال التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة فى التعامل مع تأثير الأزمة، وقامت

الدراسة بإجراء مقابلات هاتفية غير منظمة مع اثنين من أصحاب المشاريع الصغيرة المحليين، وتشير النتائج إلى اعتبار أزمة فيروس كورونا (Covid-19) حالة صعبة للمؤسسات الصغيرة بسبب تهديداتها المفاجئة، وأن هناك نقصاً حول تأثير تفشي الوباء على المؤسسات الصغيرة فى البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق باستمرارية الأعمال واستراتيجية التعافي، وأوصت الدراسة بإنشاء آليات دعم فعالة من خلال ريادة الأعمال المرتبطة بها منظمات التنمية لأصحاب المشاريع الصغيرة لتزدهر أثناء الأزمة وبعدها.

١-٤-٢د راسة (Joshi, 2020) - بعنوان: "Covid-19 Pandemic and Financial Reporting Issues and Challenges" :

استهدفت هذه الدراسة مناقشة بعض تحديات التقارير المالية والآثار التي تنشأ بسبب فيروس كورونا لمحترفي المحاسبة والتدقيق، وبينت الدراسة أن تأثيرات هذا الفيروس هي حدث غير قابل للتعديل لعام ٢٠١٩، ووجب الإبلاغ عن تأثيرات الأحداث وتعديلها فى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ فى إطار التقارير المؤقتة. وتوصلت الدراسة إلى التحديات المحتملة فى بعض المجالات المحاسبية الرئيسة مثل: الاعتراف بالإيراد، وانخفاض قيمة الأصول غير المالية والشهرة، وتقييم المخزون، توجب على المدقق الكثير من الأحكام للتعامل معها.

١-٥- ٣ دراسة (عفانة، ٢٠٢٠، ص١:٨) بعنوان: «أثر جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) على القطاع المصرفي السعودي":

استهدفت الدراسة تحديد نسبة وحجم التراجع فى الأرباح التي تعرضت لها البنوك السعودية بعد جائحة كورونا، وتقديم مقترحات حلو ل لهذا التراجع، و بيان الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية لمواجهة جائحة كورونا، ودور هذه الإجراءات فى زيادة قدرة البنوك السعودية على تمويل المشاريع الضخمة الجديدة التي تنوي المملكة تنفيذها تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وتبيان مدى أهمية هذه الإجراءات فى زيادة التنافسية ما بين البنوك السعودية، وقد انتهت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات والنتائج أهمها:

أولاً: انخفض صافي أرباح البنوك السعودية والتي تم دراستها فى عينة البحث، وصافي دخلها من العمليات المختلفة بشكل واضح فى النصف الأول من العام ٢٠٢٠

مقارنة مع النصف الأول من العام ٢٠١٩، وارتفع أيضاً مخصص خسائر الائتمان لكافة البنوك فى عينة الدراسة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، وعلى الاقتصاد السعودي ككل، وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص.

ثانياً: توفير الدعم اللوجستي والتدريب الفني لموظفي البنوك السعودية على تقنيات العمل عن بُعد فى ظل الظروف الحالية لجائحة كورونا والتي قد تمتد لسنوات عديدة.

ثالثاً: يجب أن تقوم المملكة العربية السعودية بسياسات وإجراءات إضافية من شأنها تدعيم مقدرة البنوك السعودية لمواجهة هذه الجائحة العالمية، وذلك لتعزيز مقدرتها على التغلب على تداعيات هذه الجائحة وخاصة فى مجال القروض المتعثرة، والقدرة على المنافسة بين البنوك الأجنبية فى الأسواق العالمية.

١ -٥- ٤دراسة صندوق النقد العربي بعنوان: «التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية» أبريل ٢٠٢٠:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء، مع تسليط الضوء على الاقتصاديات العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره، كما تناولت الدراسة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، بسبب تراجع مستويات الطلب العالمي من جهة وتأثير الفيروس على عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية المهمة فى الاقتصاديات العربية من جهة أخرى.

من جانب آخر، تطرقت الدراسة إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية التي تبنتها الحكومات العربية للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الفيروس على النشاط الاقتصادي؛ حيث تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية كورونا وباءً عالمياً، من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها حتى تاريخه بنحو ١٨٠ مليار دولار أمريكي (بما يعادل ٩,٥ فى المائة من الناتج العربي الإجمالي)، هذا وقد لجأت بعض

الدول العربية إلى إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص، بينما لجأت دول أخرى لإنشاء صناديق تكافلية للحد من انتشار الفيروس، تتلقى من خلالها التبرعات من مواطنيها فى الداخل والخارج.

من جانب آخر، كثفت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تدخلاتها لحفز الطلب الكلي والتخفيف من أثر صدمة العرض من خلال إجراء تخفيضات فى أسعار الفائدة تراوحت ما بين ٥ر١ إلى ٣ نقاط مئوية، كما لجأت إلى المزيد من تيسير السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى على صعيد السياستين النقدية والاحترازية الكلية التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات الهشة.

من جهتها، ركزت وزارات المالية على تعزيز مخصصات القطاع الصحي، ودعم شبكات الحماية الاجتماعية، من خلال العديد من البرامج التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فى القطاع الخاص الرسمي، كما انصب جانب من تدخلاتها على تعزيز الإنفاق الرأسمالي - لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات كثيفة العمالة - بهدف تقليل معدلات البطالة وحفز جانب الطلب الكلي، علاوة على عدد من التدخلات الأخرى التي أشارت إليها الدراسة.

١-٥- ٥ دراسة (الوتار، ٢٠٢٠) بعنوان: «الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (١٠) فى ظل أزمة فيروس كورونا دراسة تحليلية": :

استهدفت هذه الدراسة تناول الآثار الناجمة عن فيروس كورونا على الاقتصاد، والمعالجات الخاصة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، وقد خلصت إلى نتائج هامة مفادها: أنه يجب الإفصاح عن الآثار التي تركها الفيروس على القوائم المالية مثل: انخفاض الأصول، وانخفاض أسعار الأسهم، وإيقاف الإنتاج، وكذلك التأكد من مدى ملاءمة فرض الاستمرارية.

١-٥- ٦ دراسة (أردينى، ٢٠٢٠) بعنوان: «التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فى ظل جائحة فيروس كورونا »:

ألقت تلك الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبين ومنظمي المهنة عند معالجة تأثير جائحة فيروس COVID-19 على عناصر القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وعلى نتائج عملياتها ومركزها المالي فى السنة المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما بعدها، فضلاً عن مدى الحاجة لتعديل معايير الإبلاغ المالي الدولية نتيجة أزمة جائحة فيروس COVID-19 كما يحصل فى كل مرة عندما تحصل أزمة مالية عالمية، وذلك بعد الاطلاع على نشرات من بيانات وتقارير عن المنظمات المهنية الدولية والمحلية المهتمة بمهنة التدقيق مثل: AUASB–AASB، ESMA، GAAP US، IPSASB، IOSCO، IFRS، وبيان موقف هذه المنظمات من جائحة فيروس COVID-19.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة أهمها: أن هناك مجموعة من التحديات والتي تعد الأكثر تأثيراً على البيانات المالية للفترة المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والتي تحتاج من المحاسبين ومنظمي المهنة معالجات محاسبية وإفصاحات خاصة نتيجة لحالة عدم التأكد الناجمة عن جائحة كورونا ، ومنها القيمة الدفترية للأصول غير المالية والأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة، فضلاً عن صعوبات التدفق النقدي والخسائر الائتمانية والإفصاحات المتعلقة بفرض الاستمرارية والإفصاحات المصاحبة لها. وبالرغم من هذه التحديات إلا أن هناك إجماعاً من قبل الهيئات والمنظمات المهنية الدولية المحاسبية يؤكد على قدرة المعايير فى معالجة هذه التأثيرات، وأنه لا حاجة إلى تعديل أو تغيير أو حذف أو إضافة إلى متطلبات المعايير، وخاصة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) الأدوات المالية.

١-٥-٧ دراسة (Narcisa, 2020) بعنوان: The Impact of Covid-19 Pandemic Crisis on Micro-Enterprises: Entrepreneurs' Perspective on Business Continuity and Recovery Strategy",:

وقد هدفت تلك الدراسة إلى تقديم بعض الحلول الممكنة لإدارة مخاطر الكوارث من خلال تعديل الهيكل التنظيمي والثقافي، وتناولت الدراسة الوضع الحالي، وأوضحت كيفية إدارة الكوارث واستمرارية الأعمال فى العالم الرقمي، وأشارت إلى أن تكلفة تخفيف المخاطر المالية أو البشرية أو الاجتماعية أو المادية ستكون دائماً أقل من تكلفة الاسترداد إذا لم يكن هناك هيكل أو استراتيجية مخصصة لتضمين طريقة وقائية مخصصة، وأجريت الدراسة على نوعين مختلفين من المؤسسات: البنوك

والجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أن تخطيط استمرارية الأعمال عبارة عن منهجية مستخدمة للإنشاء والتحقق من صحة الخطة للحفاظ على العمليات التجارية المستمرة قبل الكوارث والأحداث التخريبية وأثنائها وبعدها، وتتعلق هذه الخطة بإدارة العناصر التشغيلية التي تسمح للأعمال التجارية بالعمل بشكل طبيعي من أجل توليد الإيرادات، وأوصت الدراسة بإنشاء صندوق احتياطي مالي لضمان تنفيذ خطة استمرارية الأعمال، والحفاظ على نشاط المنظمة.

١-٥- ٨ دراسة (عبد العزيز، ٢٠٢١) بعنوان: « معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية فى ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID-19) :

استهدفت تلك الدراسة تحديد معوقات الإفصاح المحاسبي الداخلية والخارجية عن فرض الاستمرارية فى ظل حدث جائحة فيروس كورونا COVID-19 من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وتناولت هذه الدراسة مفهوم فرض الاستمرارية، وأهمية التقرير عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرارية، وكيفية قيام الإدارة بتقييم مدى ملاءمة فرض الاستمرارية، والمجهودات المهنية الدولية والمحلية لدعم فرض الاستمرارية، ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية كأحد أهم التداعيات المحاسبية لفيروس كورونا وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وتحليل أثر المخاطر الداخلية والخارجية خاصة التي سببها حدث جائحة فيروس كورونا على بيئة الأعمال المحاسبية والتشغيلية، وتم اختبار مدى صحة فروض الدراسة باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه Anova-Way-One .

هذا، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مفادها: موافقة مستخدمي القوائم المالية حول معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الداخلية المتعلقة بفكر وقدرات إدارة المنشأة وسياستها، والخارجية المتعلقة بتداعيات حدث جائحة فيروس كورونا، وأوصت الدراسة بضرورة تكاتف جميع الأطراف مثل: الدولة، والمؤسسات المهنية والمالية، ومنشآت الأعمال، فى دعم استدامة الأعمال، والأخذ بما جاء فى تعديلات معايير المحاسبة الدولية بشأن متطلبات الإفصاح عن قدرة المنشأة على الاستمرارية، وضرورة أن تفصح منشآت الأعمال عن كافة المخاطر وآلية إداراتها بشكل كامل مما ينعكس على جودة المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية، وبما يخدم مصالح مستخدمي القوائم المالية.

١ -٥-٩ دراسة (أبو يوسف، سراج، ٢٠٢١، ص١:٢٢) بعنوان: « استخدام مدخل منفعة المعلومات فى قياس انعكاسات أزمة كورونا على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية على قطاع السياحة فى مصر":

استندت تلك الدراسة إلى دراسة وتحليل انعكاسات أزمة فيروس كورونا على جودة التقارير المالية مقاسة بدلالة ومنفعة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية من خلال تحليل محتوى القوائم المالية لعدد من الشركات السياحية المدرجة بسوق الأوراق المالية فى مصر، وقد اعتمدت الدراسة فى تحليلاتها على مدخل منفعة المعلومات المحاسبية على الرغم من أن معظم البحوث المحاسبية اعتمدت فى قياس جودة التقارير المالية على المقاييس التقليدية مثل: جودة الأرباح Quality Earning **وإدارتها** Management Earning **، إلا أن هذه الدراسة اتجهت إلى مقياس مركب فى قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على العناصر الأساسية التي يتضمنها ذلك التقرير من معلومات، ويتم عمل مقياس مركب لقياس جودة التقارير المالية باستخدام مدخل تحليل منفعة وملاءمة المعلومات المحاسبية التي يحتويها التقرير، والذى يتضمن بعدين أساسيين هما: الملاءة والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية، واللذان يمثلان مقاييس تقريبية لمنفعة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية.**

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج هامة مفادها: أن فيروس كورونا يؤثر انتشاره على جودة التقارير المالية، كما أن له أثراً معنوياً على ملاءمة المعلومات الواردة فى التقارير المالية، سواء من حيث قيمتها التنبؤية أو قيمتها التوكيدية، أما من حيث أثر انتشار الفيروس على التمثيل العادل للقوائم المالية لم يتم الوصول إلى دليل يوضح أثر انتشار فيروس كورونا على التمثيل العادل، وتحديداً يوجد أثر معنوي لانتشار فيروس كورونا على حيادية المعلومات الواردة فى التقارير المالية.

١-٥- ١٠ دراسة (Alaa El-Shazly,2021,P1:23) **بعنوان:** Incentive-Based Regulations and Bank Restructuring in Egypt" **:«**

استهدفت تلك الدراسة إبراز الدور الإيجابي للسلطات المصرية فى مجال الإصلاحات المصرفية من خلال حزمة من اللوائح والتعليمات والمعايير التي تضمنت تعزيز الرقابة المصرفية على أساس مقبول دولياً، وبما يحاكي المخاطر الكامنة فى بيئة السياسة الجديدة؛ لضمان استقرار صناعة العمل المصرفي، وقد خلصت الدراسة

إلى نتائج هامة مفادها: أنه لضمان سلامة النظام المصرفي؛ فلا بد من وجود العديد من المقومات منها: (أ) الالتزام القوي بالأنظمة الاحترازية فى ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد. (ب) ووجود آليات فعالة لتطبيق اللوائح بشكل حازم، خاصة وأن هناك عدداً من العوامل التي تحد من قابلية تطبيق اللوائح المصرفية منها البنية التحتية القانونية التي تقف حائلا فى كثير من الأحيان لتحقيق ذلك. (ج) تقديم الدعم القضائي المناسب للإقراض المصرفي فى مصر سواء من خلال: إعادة الهيكلة (فى إطار برنامج الخصخصة)، أو من خلال تعديل النظم الضريبية المطبقة.

وقد تناولت الدراسة أوجه القصور بالبنوك العامة المملوكة للدولة من جهة أن: البنوك المملوكة للدولة لديها قروض كبيرة غير مستغلة فى المؤسسات العامة ولا تزال إعادة هيكلتها (فى إطار برنامج الخصخصة) جارية، ونقص رأس المال وأوجه القصور الإدارية فى البنوك الخاصة الصغيرة. (٤) عدم وجود ضرائب كافية حوافز لأخذ مخصصات خسارة القرض. (٥) فاحصوا البنوك الذين يعانون من نقص الموظفين والمشرفين وغير المدربين تدريباً كافياً. (٦) التقييم الذاتي لجودة الأصول المصرفية حيث توجد حاجة لتقوية المؤسسات المعايير والمساءلة فى مهنة المراجعة. (٧) عدم كفاية الشفافية فى القطاع المصرفي. (٨) دليل محدود على انضباط السوق الخاص.

قد يتطلب تحسين الإطار التنظيمي إعادة النظر فى تجانس أشكال الرقابة فى ضوء أنواع البنوك المختلفة العاملة فى مصر. إذاً، ومع ذلك، فإن السلطات توجب على البنك إعادة الهيكلة نحو الخدمات المصرفية الشاملة وعدم التخصص، يجب أن تكون السياسة العامة شفافة حول هذا الموضوع مع مواعيد نهائية محددة بوضوح لأغراض المساءلة والإنفاذ وإعادة هيكلة وإصلاح المشاريع، كما سيمكن البنك المركزي من تعزيز اللوائح المصرفية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الرقابة المصرفية من شأنها أنها تتطلب تحسين حوكمة الشركات فى البنوك والمهارات الإدارية. فى جميع الحالات، يجب على الحكومات إدخال عناصر الانضباط فى السوق الخاصة كعنصر رئيسي من النظام التنظيمي جنباً إلى جنب مع قواعد جيدة وآليات إنفاذ قوية، كما يجب أن تتضمن السياسة التنظيمية عناصر من انضباط السوق الخاص جنباً إلى جنب مع قوة آليات إنفاذ اللوائح المصرفية الاحترازية.

١-٥- ١١ دراسة (جلال الدين، ٢٠٢١) بعنوان: الشمول المالي فى عصر فيروس كورونا "" Financial inclusion in the era of (COVID-19) ؛

تناولت تلك الدراسة تأثير فيروس كورونا على قطاع الشمول المالي، ووضع الحلول المقترحة للمساعدة فى بناء قطاع مالي على مستوى عالمي يكون - حقاً - مرناً وشاملاً ومستقرًا وخاضعاً للمساءلة، وسيتطلب هذا الإطار أيضاً التغلب على الغموض السائد فى تحديد وتفعيل وقياس الشمول كهدف من هذه الدراسة وهو التحقيق فى تأثير النموذج المصرفي القائم على الوكيل وكيف يمكن أن يسهل المجتمع الهامشي أو النامي نحو الشمول المالي. وعليه اتبعت هذه الدراسة منهجية خاصة لتسليط الضوء على البنوك العاملة فى الدول النامية مثل بنجلاديش، وذلك فى ضوء الوضع الوبائي الحالي.

١-٦ منهج البحث وأداته:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث إنه يناسب أكثر موضوعات البحث، من حيث وصف الظاهرة وتحليلها. وكذا منهجي البحث الاستنباطي والاستقرائي، فمن خلال المنهج الاستنباطي تم اتباع المنهجية فى صياغة مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته، ولبناء أداة البحث؛ تم إجراء مقابلات شخصية عن بعد مع عينة بلغت عشرين (٢٠) فرداً من المصرفيين والمستثمرين والمديرين الماليين لتحديد وجهة نظرهم حول دور المصارف فى مواجهة التعامل مع التشوهات المالية فى ظل حدث جائحة فيروس كورونا، وفي ضوء تحليل الآراء تم الوقوف على العديد من المتغيرات التي تم مراعاتها، كما تم الاعتماد على.المنهج الاستقرائي فمن خلال الاطلاع على بعض الكتب والدراسات السابقة والدوريات العلمية التي تناولت بعضاً من متغيرات الدراسة تم تكوين قواعد يمكن مراعاتها لتمكين المصارف من مواجهة تداعيات كورونا.

١-٧ فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة البحثية على فرضية رئيسة وهي: «للمصارف العربية دور استراتيجي فى مواجهة وعلاج التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية»

وينبع من الفرض الرئيسي، الفروض التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا.
- هناك تأثير لاستراتيجيات التصحيح المالي الشمولي للمصارف فى علاج التشوهات المالية .
- تحقق المصارف العربية نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- يمكن إضافة متغيرات تنبؤية تمثل آليات جديدة فى استراتيجيات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية.

١-٨ حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سوف يقوم الباحث بإجراء البحث على بعض المؤسسات المصرفية وتأثير استراتيجياتها المختلفة على الشركات المتداولة بسوق الأوراق المالية فى مصر، خاصة وأن بعضاً من تلك المؤسسات من أكثر المؤسسات تضرراً بجائحة كورونا، ويتم تحليل القوائم المالية لها للوقوف على التشوهات المالية بها، وإيضاح دور المصارف فى علاجها .
- الحدود الزمانية: ٢٠١٥-٢٠٢١ م
- الحدود الموضوعية: سيتم دراسة المصارف العربية (بالتطبيق على الحالة المصرية) فى مواجهة التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات المتداولة بسوق الأوراق المالية فى مصر.

١-٩ مصطلحات الدراسة:

الشمول المالي: هو إتاحة الخدمات المالية: حسابات التوفير، حسابات جارية، التأمين، التمويل والائتمان، .. وغيرها لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.

ولقد وضع مركز الشمول المالي فى واشنطن تعريفاً للشمول المالي على أنه: هو الحالة التي يكون فيها جميع أفراد المجتمع قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة فى الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، كما تعرف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي: بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.(عشري، ٢٠١٨، عجور، ٢٠١٧، عبود، ٢٠١٥)

وترجع ترجع أهمية الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمثلًا عند توفير وإتاحة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل ذلك على دعم النمو الاقتصادي، كما يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، مما يساهم فى تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، كما ترجع أهمية الشمول المالي إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، (كالدفع عن طريق الهاتف المحمول على سبيل المثال).

العلامات الحيوية فى القطاع المصرفي: كما أنه فى المجال الصحي فإن العلامات الحيوية تشير إلى: وسيلة يمكن من خلالها التعرف على وجود حالة مرضية حادة، وتعد وسيلة سريعة لقياس حجم المرض ومدى قدرة الجسم على التكيف مع الإجهاد الفسيولوجي الناتج عنه، حيث إنه كلما كانت العلامات الحيوية أكثر اضطراباً، كان

الوضع الصحي للمريض أكثر سوءاً ويمكن معرفتها من خلال الضغط والنبض ودرجة الحرارة والتنفس....إلخ، فإن العلامات الحيوية للقطاع المصرفي تشير إلى المؤشرات المصرفية والنقدية مثل: رأس المال، السيولة، جودة الأصول والمخصصات Enda) . Curan, Rich Miller,2021 Priya Sankar, Alexander Nye,2021,)

السياسة النقدية: تشير إلى: «مجموعة التدابير والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة فى الاقتصاد الوطني»، ويمكن القول إن السياسات النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير فى النظام النقدي، وتهدف السياسات النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار، والتوظف الكامل، وتحقيق معدل نمو مرتفع، وتوازن ميزان المدفوعات(حاجى، ٢٠١٦، زكريا، ٢٠٠٦، قدى، ٢٠٠٦).

الخسائر الائتمانية المتوقعة: تشير إلى تقدير احتماله مرجح للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد للمؤسسة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة استلامها (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ٢٠١٨، صفحة ٣).

التشوهات المالية: وتشير إلى محاولة متعمدة من قبل الإدارة لتحريف الصورة التشغيلية الحقيقية للشركة أو غير متعمدة قد تحدث بسبب عملية المحاسبة التي لا يظهر فيها الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة (Catalano, 2006)، كما يشير مصطلح «التشوهات المحاسبية» إلى أي نوع من الانحراف والتباعد بين المعلومات الواردة فى البيانات المالية وواقع العمل (Gandevani، 2010) إنها: عملية استخدام البدائل المحاسبية (عادةً بدائل غير مقصودة ضمن المعيار المحاسبي) بشكل غير متسق لزيادة أو تقليل تدفق البنود من خلال بيان الدخل (عادةً عن طريق التأثير على توقيت التدفقات) من أجل زيادة أو تقليل الربح المبلغ عنه لفترة محددة.

١-١٠ تنظيم وخطة الدراسة :

فى ضوء المشكلة البحثية للدراسة، وانطلاقاً من أهميتها وتحقيقاً لأهدافها، فقد تم تقسيم ما تبقى من الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الجهود الدولية فى الحفاظ على الاستقرار المصرفي فى ظل كورونا.

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على الممارسات المحاسبية وانعكاساتها على التقارير المالية ومؤشراتها.

المبحث الثالث: استراتيجيات المصارف العربية فى مواجهة التشوهات المالية.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية.

ويمكن تناول التقسيم السابق على النحو التالي:

المبحث الأول: الجهود الدولية فى الحفاظ على الاستقرار المصرفى فى ظل كورونا

يتناول هذا المبحث الجهود الدولية فى الحفاظ على الاستقرار المصرفى فى ظل تبعات كورونا على النحو التالي:

أولاً: آليات التعامل مع جائحة كورونا:

لا شك أن السياساتين النقدية والمصرفية تقومان بدور حيوي فى دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره من خلال الحفاظ على استقرار الأسعار ومواجهة التضخم، وبناء الثقة فى الاقتصاد التي تدعم الاستثمار وتحقيق معدلات النمو المرتفعة، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان إعادة استراتيجيات المصارف فى حالات الأزمات كما هو الحال فى ظل تبعات أزمة كورونا، لذا؛ فإن فلسفة تغيير طريقة تعريف وقياس ما يطلق عليه «العلامات الحيوية» للقطاع المصرفى (رأس المال والسيولة وجودة الأصول) لن تساعد بمفردها فى الحفاظ على صحة النظام المصرفى، وإنما الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات رقابية تضمن استمرار البنوك فى متابعة جودة أصولها باستخدام المعايير المستقرة وبناء مخصصات كافية لخسائر القروض مع مرور الوقت، ويضمن هذا المنهج قياس العلامات الحيوية للبنوك بصورة ملائمة، مما يسهل إجراءات الإدارة ويحث على التبكير باتخاذ الإجراءات الرقابية إذا ظهر ما يدعو لذلك. ولوضع ركيزة يقوم عليها التعافى المستدام؛ سيكون من الضروري أيضاً تقديم إرشادات واضحة عن تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر، وضمان أن تكون الإجراءات جيدة التصميم ومقيدة بوقت محدد وموجهة إلى الهدف الصحيح، ومن ثم ضمان الحفاظ على قوة العلامات الحيوية للنظام المصرفى ومراقبتها على أساس من الشفافية، وسيساعد هذا على تقليص مخاطر وقوع أزمة مالية مدمرة من شأنها رفع التكاليف الاقتصادية الأساسية للجائحة.

ولقد كان لقيام بعض المصارف بتجميد تصنيف الأصول، ووضع شروط رصد مخصصات لخسائر القروض التي كانت عاملة قبل بداية الجائحة، وكذلك ما قامت به من تغيير تعريف القروض المتعثرة عن طريق زيادة عدد الأيام التي تصبح القروض بعدها متأخرة السداد مخاطرة بفقدان العلامات الحيوية إذا ما وقع تأثير هيكلي على جزء من محفظة القروض وأصبح الأداء ضعيفاً. وبينما قد تساعد

الإجراءات المؤقتة على كسب بعض الوقت إلى أن يتسنى تكوين صورة أوضح عن تأثير الجائحة، الأمر الذى جعل صندوق النقد والبنك الدوليين يتخذان موقفاً موحداً لمعاونة الأعضاء ودعمها، بما يساعد على وضع سياسات للحفاظ على الصحة المالية أثناء هذه الأزمة ومراقبتها وتقويتها، وكذلك - وبنفس درجة الأهمية - لإرساء مسار التعافي، هذا، فضلاً عن الدور الذى لعبته المصارف (البنوك) المركزية لكل دولة على حدة فى إرساء الاستقرار المصرفي، الأمر الذى جعل بنك التسويات الدولية يشير فى تقريره السنوي الأخير إلى أن البنوك المركزية «نشرت ترسانتها الكاملة من الأدوات، وأحياناً بطرق غير مسبوقة» و «تمكنت من تجاوز عدد من الخطوط الحمراء السابقة لاستعادة الاستقرار خلال هذه الأزمة»، (العريان، ٢٠٢١)

ويمكن تناول هذه الآليات بشيء من التفصيل كما يلى:

أ- الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا

يعد الاستقرار المالي من أولويات المصارف فى تعزيز المراكز المالية وتحقيق الجانب الموضوعي لها، وحتى يمكن لها الوقوف على المؤشرات المالية التي تفسر هذا الاستقرار؛ فانه يجب الإشارة إلى أن المصارف تعتمد بصفة أساسية على تحليل المخاطر لكل من السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال، ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية «بازل» الثالثة جاءت لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فجاء نص الاتفاقية من خمسة محاور رئيسة من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي، وتتمثل هذه المحاور فى: (Oliver,2020 Roulet,2020 Shibut,2014)

المحور الأول: ويعتمد على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال المصارف، وتجعل مفهوم رأس المال الأساس مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي: الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف.

المحور الثاني: وهو من المحاور الهامة التي تشدد فيه اللجنة على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية على ضوء تقلبات أسعارها فى السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه فى مقررات «بازل» الثانية.

المحور الثالث: وقد اعتمدت اللجنة على نسبة جديدة تعرف بنسبة الرافعة المالية، خاصة لما تلاحظ من تجاوز بعض المصارف رأس المال مقدار ٥٠ مرة، وأن الهدف من هذه النسبة الجديدة هو الرد على التوسع الكبير فى منح الائتمان. (IMF,2020)

المحـور الرابـع: يتناول هـذا المحـور الجوانـب المتعلقـة بتغطيـة مخـاطر الجهـات المقترضـة، ومعالجـة بعـض القضـايا الخاصـة بهـا ومنهـا المخـاطر الماديـة التـي يمكـن أن تلحـق بالمصـرف أثنـاء أداء نشـاطه بمـا فيهـا مخـاطر الأطـراف المتقابلـة فى عقـود المشـتقات المالية، فضلاً عـن ذلـك ألزمـت «بـازل ٣» المصـارف بوضـع برنـامج شـامل لاختبار ضـغط مخـاطر الطـرف المقابـل وقيـاس أثـر مثـل هـذا المؤشر علـى مجموعـة المؤشـرات المالية للمصـرف وخاصـة مـدى كفاية رأس المال والربحية.

المحور الخامس: يعود هذا المحور لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها.

وفي هذا الإطار ولتوفير الاستقرار المالي فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات من قبل لجنة «بازل» ومن قبل المصارف المركزية، يمكن تناول بعض منها على النحو التالي:

١- أعلنـت لجنـة بـازل عـن سلسـلة مـن الإجـراءات لتخفيـف تداعيـات الجائحـة علـى المصـارف، شـملت بشـكل أساسـي تأجيـل تاريـخ تنفيـذ معاييـر بـازل (٣) الجديـدة أو مـا يطلـق عليـه أحيانًـا بـازل(٤) وخاصـة بالنسـبة لمتطلبـات رأس المال، لمدة عـام حتـى ١ ينايـر ٢٠٢٣، كمـا منحـت اللجنـة المصارف تمديـدًا مماثـلاً لاعتمـاد الإطـار الجديـد لمخاطـر السـوق، ومتطلبـات الإفصـاح ضمـن الدعامـة الثالثـة. أمـا بالنسـبة لتطبيـق إطـار متطلبـات المصـارف الدوليـة المهمـة نظاميًـا، فقـد تم تأجيـل تطبيقـه حتـى عـام ٢٠٢٢، وقـد كان هـذا الإجـراء مـن منطلـق منـح المصـارف والجهـات الرقابيـة مسـاحة كافيـة للاسـتجابة للأزمـة الناجمـة

عن فيروس كورونا، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية. (EPA.2021, Basel Committee on Banking Supervision Basel 3L,2021)

١- أدخلت الحكومات فى العديد من الدول تدابير دعم غير عادية للتخفيف من الأثرين المالي والاقتصادي للجائحة، ومن ضمنها مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف فى الإقراض وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصاد، وعلاوة على ذلك؛ فقد طلبت العديد من الدول من مصارفها وقفًا فوريًا للتحصيل من العملاء، وحاليا تتجه الأنظار بشكل أساس إلى البنوك المركزية حول العالم وموجهة إجراءاتها وأدواتها التي تستخدمها للحد من تداعيات إغلاق الاقتصاد والانخفاض الكبير فى الأسواق المالية.

فعلى سبيل المثال، أعلن البنك المركزي الأوروبي فى أبريل ٢٠٢٠ تخفيض متطلبات الرساميل الخاصة للمصارف لمواجهة تراجع أسعار الأصول المالية التي هبطت بالتوازي مع انخفاض البورصات، وقد كان مبرر هذه المرونة أيضاً لرفع قدرة المصارف على مواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة، وتعزيز قدرتها على استيعاب الخسائر، ودعم الإقراض للأسر والشركات خلال فترة الأزمة. ولتعزيز احتياطات المصارف الأوروبية؛ قام البنك المركزي الأوروبي بإعادة توصيته للمصارف بشأن توزيع عدم دفع أرباح للسنتين الماليتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠

كما بدأت الجهات الرقابية الأوروبية بالتساهل فى بعض معايير السيولة والملاءة والمخصصات والمعايير الرقابية لتشجيع المصارف على إقراض القطاعات المأزومة. أما بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فقد ضخّ نحو ٩٢ مليار دولار من السيولة الجديدة للمصارف، ما رفع الأموال التي يمكن إقراضها بنحو ٨٠ مليار دولار.

هذا وقد أصدر البنك الدولي منشوراً فى مايو ٢٠٢٠ بعنوان: الدعوة إلى الشفافية فى استجابات التقارير المالية للشركات لفايروس كورونا، والذى تمت الإشارة فيه إلى الآتي: فى أوقات الأزمات مثل ما نمر به مع جائحة COVID-19 ، تمثل جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات عناصر أساسية لاقتصاد عالمي يعمل بشكل جيد، بالإضافة إلى الضوابط والتوازنات المعمول بها للتحضير وتوصيل هذه المعلومات إلى مختلف أصحاب المصلحة بما فى ذلك المساهمين؛ حيث تحتاج الشركات إلى التواصل بشفافية

حول كيفية تأثير COVID-19 على أعمالها، من حيث السيولة واستمرارية الأعمال، والمركز المالي، والرقابة الداخلية، والمخاطر.

ونلخص فيما يلي أربعة أنواع من السياسات التي استخدمها البنوك المركزية والمنظمات المالية العالمية للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا:

٢-١ تخفيضات أسعار الفائدة:

تُعد تعديلات الفوائد من بين الأدوات الأكثر شيوعًا المتاحة للبنوك المركزية، حيث إن خفض تكلفة الاقتراض للمستهلكين غالبًا ما يُترجم زيادة فى الإنفاق. هذا وقد ألمح مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سابقًا إلى إبقاء أسعار الفائدة مستقرة خلال عام ٢٠٢٠، إلا أن المخاطر المتزايدة دفعته إلى خفض الفوائد، وهو الخفض الأول الذي قام به منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار ٥٠ نقطة، ليكون البنك المركزي الثاني ضمن مجموعة السبع G7 الذي يقوم بهذا الإجراء(Guindos, L. 2021)

٢-٢ عمليات الريبو (إعادة الشراء) طويلة المدى:

اعتمد البنك المركزي الهندي تفعيل عمليات إعادة الشراء (الريبو) طويلة الأجل وخفض أسعار الفائدة (بهدف دفع نشاط الإقراض)، وقد توقع البنك المركزي الهندي أن تضخ هذه الإجراءات أموالاً جديدة لتحقيق الاستقرار فى الأسواق وتشجيع الإقراض المصرفي، بما يصل إلى تريليون روبية (١٣,٦ مليار دولار) من خلال عمليات إعادة الشراء كما استخدمت الصين أدوات مماثلة، حيث ضخّت ١,٢ تريليون يوان (١٧٣ مليار دولار) فى أسواقها عبر اتفاقيات إعادة شراء السندات، والتي ترافقت مع خفض البنك المركزي الصيني سعر الريبو لزيادة نشاط الإقراض (Ampudia et al,2021)

٢- ٣السندات المضادة للجائحة Anti-epidemic bonds :

والهدف من هذه السندات دعم الشركات المحلية ومساعدتها على الاستمرار، فلقد اشترت المصارف الصينية المملوكة للدولة مجموعة كبيرة من السندات المُصدرة من قبل الشركات الصينية، وتم تخصيص عائدات هذه السندات جزئيًا لجهود الإغاثة من الفيروس داخل الصين، وقد أصدرت أكثر من ١٥٠ شركة صينية مهددة بالإقفال مثل هذه السندات، وجمعت أكثر من ٢٣٧ يوان (٣٤ مليار دولار)، وتشجيعا من الحكومة

الصينية للشركات؛ فقد جعلت تكلفة الاقتراض لتلك الشركات أرخص وذلك عن طريق شراء كميات كبيرة من السندات بأسعار فائدة منخفضة.(Miller,2019)

٢-٤ حزم الإغاثة:

أعلن صندوق النقد الدولي تقديم حزمة إغاثة بقيمة ٥٠ مليار دولار للدول لمساعدتها فى جهود مكافحة الجائحة، منها ١٠ مليارات دولارات بشكل قروض بتكلفة صفر بالمائة، وتستهدف الحزمة الدول الأقل دخلاً والدول النامية، حيث يمكن للدول المؤهلة لهذا القرض أن تتقدم مباشرة دون الحاجة إلى وجود برنامج مسبق مع الصندوق.

٣- لم تكن المصارف العربية بعيدة عن الإجراءات التي اتخذتها العديد من المصارف فى الدول الأجنبية أو ما قامت به لجنة بازل وغيرها من المؤسسات، فقد قامت معظم الدول العربية باعتماد سياسات الاحتواء والتباعد الاجتماعي، ولكن أدت هذه الإجراءات إلى توقف النشاط الاقتصادي بشكل عام، وللتخفيف من تأثيرات هذا التوقف؛ قدمت الحكومات حزم دعم ضخمة ومتنوعة (سواء مباشرة أو عبر المصارف) بهدف منع انهيار شركات القطاع الخاص وتخفيف ضغوط تراجع إيراداتها والحدّ من تسريح العمال، ولا شك أنه على الرغم من الدور الإيجابي والحاسم لهذه الإجراءات، فإنها يمكن أن تؤدي إلى التسبب بأزمة ائتمان، حيث إن ارتفاع حالات التخلف عن السداد قد يجعل من الصعب على المصارف تقديم مزيد من الائتمان، وبالتالي تسريع حالات الإفلاس، مما يؤدي إلى المزيد من التخلف عن السداد.

ويجب الإشارة إلى أن معظم الدول العربية تتسم بقدرتها المحدودة على ضخّ سيولة فى أسواقها؛ نظرًا لارتفاع مديونيتها وضعف مرونة سياستها النقدية أو أسعار الصرف لديها، فلتخفيف حدة تراجع النشاط الاقتصادي لديها؛ يتوجب إجراء تعديلات فى الإنفاق الحكومي وتوجيهه باتجاه داعم للنمو، وبما يحقق التحرك سريعًا لمواجهة العواقب الناجمة عن الأزمة، ولا بد أن تُسخر البنوك المركزية والجهات الرقابية العربية ما لديهم من آليات وأدوات مخصصة للاستجابة للأزمات.

ولقد اتجهت العديد من الدول إلى إجراء اختبارات لقياس سلامة القطاع المصرفي والمالي غير المصرفي فى مواجهة جائحة كورونا، وفي نقلة فريدة من نوعها قامت الهيئة

العامة للرقابة المالية فى مصر بإجراء اختبارات لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا، مواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المُستجد على أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، فقد قام فريق الأزمة بالهيئة بتصميم اختبار (إجهاد) لقياس مدى تحمل مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي للصدمات المالية الناتجة عن آثار انتشار فيروس كورنا وتأثيره على إيرادات والتزامات تلك المؤسسات وملاءمتها المالية، باعتباره أهم الإجراءات الوقائية التي يتم اتخاذها خلال الفترة الأخيرة وتطبق اختبارات تحليل الإجهاد المالي أو ما يعرف بـStress Testing للمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة فى الأسواق المختلفة.

ويهدف تنفيذ هذا التحليل إلى التعرف على حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه الأسواق المالية غير المصرفية بناءً على الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمرتبطة بانتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد وما تبعه من إجراءات احترازية على الدولة، وما نتج من أثر هذه المخاطر على الأداء المالي وعلى المؤشرات الخاصة بكل نشاط على حِدَةٍ وفقاً لطبيعته الخاصة، وقد اعتمد تصميم منهجية تلك الاختبارات على مزيجٍ من مكونين: الأول متمثل فى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية بمفردها على النشاط، والمكون الثاني يتمثل فى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية مع سيناريوهات مُحددة على أهم المخاطر الناشئة والمرتبطة بالأزمة الحالية للمؤسسة المالية غير المصرفية والتي تختلف باختلاف طبيعة نشاطها فى أي من الأسواق الثلاثة التي تشرف عليها الهيئة. وبالارتكاز على قياس تأثير التغير فى عدد محدود من المتغيرات المستقلة على مجموعة متنوعة من المتغيرات التابعة التي تختلف باختلاف كل نشاط، وانعكاس ذلك على القوائم المالية المتوقعة لعام ٢٠٢٠ لكل مؤسسة وفق سيناريوهات ثلاثة لقياس مدى التحمل المالي على المستوى الجزئي لكل منها على حِدَةٍ، ومن ثم مدى التحمل على المستوى الكلي لكل نشاط، حيث راعت صياغة تلك السيناريوهات فى تحديدها العديد من العوامل أهمها تنوع مستوى الإجهاد المالي المطلوب تطبيقه بصورة متدرجة على المؤسسة ووفقاً لطبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة والمرتقبة لكل نشاط. (Hansen & Johannesen, 2020)

وفي إطار تناول الإجراءات التي استقرت عليها العديد من المصارف العربية، فقد كان لزاما أن تكون الإصلاحات متمثلة فى:

٣- ١عدم تغيير القواعد المتبعة حالياً: وذلك لأن تغيير الآليات والقواعد خلال فترات الأزمة قد يتسبب فى زيادة الضغوط والاضطرابات. وعليه، ينبغي على المصارف أن تركز على استمرارية العمليات المصرفية الجارية، وحتى فى ظل صعوبة إجراء العمليات عن بُعد، وكذلك عمليات التدقيق والامتثال والإيفاء بمتطلبات العناية الواجبة وغيرها.

٣- ٢استخدام الهوامش الوقائية التي جرى بناؤها خلال الفترات السابقة: قامت معظم المصارف العربية - خلال الفترات الماضية - ببناء احتياطيات رأسمال وسيولة أعلى بكثير من متطلبات بازل، الأمر الذي سيساعدها على مواجهة ضغوط السيولة وتراجع الإيرادات الناجم عن عدم تحصيل استحقاقات القروض، وقد جاء الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات استنادًا إلى طلب الجهات الرقابية والتنظيمية العربية التي هدفت إلى بناء نظام مصرفي عربي أكثر صلابة يستند إلى احتياطيات وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي المطلوب، بحيث يمكن السحب منه خلال الأوضاع المتأزمة.

وهكذا، ينبغي على المصارف استخدام هوامش السيولة الاحتياطية لاستيعاب تكاليف إعادة هيكلة الديون إذا دعت الحاجة، وبالتوازي مع ذلك، يمكن للجهات الرقابية اعتماد أنظمة معززة لمراقبة ضغوط السيولة.

٣-٣ يتوجب على الجهات الرقابية اعتماد الشفافية بشأن استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة لمواصلة تقديم الائتمان المصرفي، مع تجنب أي تبعات سلبية على المصارف.

٣-٤ تعديل استحقاقات القروض: أدت التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها، لذلك ينبغي تشجيع المصارف على اعتماد المرونة التي تتيحها القواعد الرقابية المطبقة وإعادة هيكلة وجدولة وتعديل شروط القروض الممنوحة للمقترضين (خاصة المتأثرين بالجائحة بشكل كبير)، واعتماد مرونة فى آليات تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها، بالإضافة إلى تطبيق أعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة، وفي هذا يجب على المصارف والجهات الرقابية.

٣-٤-١ اعتماد الوضوح بالنسبة للطلب من المصارف اعتماد إجراءات إعادة جدولة استحقاقات قروضها، خاصة بالنسبة للعملاء من القطاعات الأكثر تضررًا.

٣-٤-٢ اعتماد مرونة فى إدارة مخاطر الائتمان وتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة خاصة بانخفاض قيمة الأصول خلال الظروف الحالية.

٣-٤-٣ عدم إخفاء خسائر العمليات: بما أنه من المتوقع أن تطال الخسائر المصارف، فسوف تساعد الشفافية فى تهيئة الظروف لإعادة الانطلاق فور انتهاء تداعيات الأزمة الحالية، ويجب أن تستهدف إجراءات الجهات التنظيمية والرقابية الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي مع الحفاظ فى الوقت عينه على استمرارية النشاط الاقتصادي.

٣-٤-٤ شرح المعالجات التنظيمية المعتمدة: بهدف زيادة الشفافية الكلية، يتوجب تقديم الإيضاحات اللازمة حول كيفية قيام المصارف والجهات الرقابية بالتعامل مع إجراءات المالية العامة، ومن ضمنها: التدابير الموجهة بشكل مباشر إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاء أو تأجيل الاستحقاقات، كما أنه من المهم مراعاة قواعد الشفافية فى الإفصاح عن المخاطر المتوقعة واعتماد الوضوح فى إفصاح الأجهزة الرقابية حول توقعاتها عن تطور الأزمة والتعامل مع تداعياتها.

وهنا يتوجب على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تعمل على تعزيز آليات الرقابة على سلامة المصارف، وإجراء حوارات أكثر تواترًا معها، مع التشديد على إعطاء الأولوية للنقاشات المعنية بالتخطيط المستقبلي لضمان استمرار العمل.

٣-٤-٥ تعزيز آليات التواصل: وذلك عبر تشجيع إقامة حوار مستمر بين المصارف والجهات التنظيمية والرقابية، وبشكل خاص فى ظل هذه الأوضاع والتحديات غير المسبوقة، حيث يتم إجراء العمليات المصرفية مع العملاء والتواصل مع المراقبين عن بُعد، مع الإشارة إلى ضرورة زيادة التركيز على متطلبات الإبلاغ والإفصاح خلال الأزمات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسة، كوضعية السيولة ومراكز الدائنين والتركّز ومخاطر الائتمان.

ثانياً: دور المنظمات المهنية فى مواجهة كورونا:

تلعب المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية المحلية والدولية دوراً رئيساً فى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة على المستويين المحلي والدولي، خاصة بما تقوم به من إصدار التعليمات والنشرات المحاسبية والتدقيقية والإرشادات الهامة حتى توفر للمحاسب والمدقق رؤية أفضل فى ظل الأوبئة والأزمات والتي تفرض ظروفاً ديناميكية على الفكر المحاسبي، وتمثل تلك النشرات والتعليمات والتوصيات بمثابة مصدر للثقة والتفاعل من قبل أصحاب المصالح الذين يعتمدون على المعلومات المحاسبية ويعتقدون أن المنظمات والهيئات المهنية جهة موثوق بها ويعتمد عليها لإصدار المعايير ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة.

ومن منطلق استجابة المنظمات الهيئات المهنية لكافة المتغيرات والتي منها جائحة كورونا، يمكن إبراز دوها فى تحقيق الاستقرار المالي على النحو التالي: (Austin,M.,2020, CARES Act,2020, Deloitte,2020,)

أ - مجلس المعايير الدولية للإبلاغ المالي(IFRS)

صدر عن المجلس وثيقة فى ٢٧ مارس٢٠٢٠ بعنوان: "IFRS 9 And COVID-19 "، جاءت هذه الوثيقة لتجيب على عدد من الأسئلة المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية " خلال فترة عدم التأكد الناتجة عن جائحة COVID-19 كما سلطت الضوء على المتطلبات الواردة فى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ذات الصلة بالوحدات التي تنظر فى كيفية تأثير الوباء على حساباتها المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة. (IFRs,2020)

كما صدر عنه أيضاً بيان فى ٢٧ مارس ٢٠٢٠ جاء بعنوان:" The Coronavirus And The Foundation's Work "، والذي أقرت فيه بأن هذا الوقت صعب بالنسبة لأصحاب المصلحة، كما يوفر البيان معلومات عن العمل الذي يقوم به المجلس لدعم أصحاب المصلحة.

كما أصدر المجلس بيانا فى ٦ أبريل ٢٠٢٠ بعنوان:" IASB Updates Work Plan In View of COVID-19 Developments " والخاص بتحديث خطة العمل الخاصة به فى ضوء تطورات جائحة فيروس كورونا، ويشير البيان بشكل خاص إلى تأجيل نشر

العديد من التعديلات الطفيفة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي حتى مايو ٢٠٢٠ والمتمثلة بالمعايير(١، ٣، ٩، ١٦)، ومعايير المحاسبية الدولية (١٦، ٣٧، ٤١) وغيرها من المعايير.

ب - الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC:

وفَّر الاتحاد الدولي للمحاسبين على موقعه الرسمي قِسماً خاصاً لتداعيات كورونا، موضحاً أن هذا القسم هدفه مساعدة أصحاب المصالح والمنظمات المهنية المحاسبية والأفراد فى مواجهة تحديات كورونا، إذ ضم الموقع أهم المجالات التي يسعى الاتحاد الدولي إلى تعزيزها فى ظل تداعيات فيروس كورونا وهي: التدقيق، إعداد التقارير المالية، استمرارية الأعمال، وإدارة الأزمات، الصحة المهنية والشخصية. ومن أبرز الإصدارات التي تم نشرها خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠٢٠ ما يلى: (IFAC,2020)

١- التقارير المالية والإفصاحات فى ظل COVED-19، يحدد هذا الإصدار المجالات الرئيسة لإعداد التقارير المالية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، وهذه المجالات تكون بحاجة إلى النظر عند تحديد الأثر على النتائج والمركز المالي والإفصاحات فى قوائمها المالية فى ظل تأثيرات فيروس كورونا. والمجالات الرئيسة التي تناولها الإصدار تمثلت فى الآتي: ما الإفصاحات التي يجب إجراؤها فى القوائم المالية: الشهرة، التلف، الأدوات المالية، مزايا الموظفين الجدد ومزايا إنهاء الخدمة، ...إلخ الأحداث اللاحقة والاستمرارية.

٢- آثار إعداد التقارير المالية لـ COVID-19 حيث وضح الاتحاد الدولي للمحاسبين أن جائحة COVID-19 وآثارها الاقتصادية تعني أن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بحاجة إلى معلومات مالية عالية الجودة أكثر من أي وقت مضى، وقد تضمن: كيف يجب على الشركات تقييم أحداث COVID-19 بعد فترة إعداد التقارير؟ كيف يجب على الشركات تقييم الاستمرارية ؟ ما الآثار الهامة الأخرى على المحاسبة وإعداد التقارير وإعداد التقييمات؟

ج- مجلس معايير المحاسبة الدولية لوحدات القطاع العام IPSASB:

لقد أصدر (IPSASB) فى مايو عام ٢٠٢٠ بياناً بعنوان:: COVID-19 " " COVID-19 " RELEVANT IPSASB ACCOUNTING GUIDANCE، وقد تضمن

هذا البيان أسئلة وأجوبة موضوعة من قبل موظفي مجلس IPSASB لتقديم نظرة حول قضايا إعداد التقارير المالية المرتبطة باستجابات الحكومة لجائحة فيروس COVID-19، ومعايير (IPSASs) ذات الصلة بمعالجة تأثيره، وقد جاء فى البيان بأن المجلس لا ينوي تعديل أو تجاوز متطلبات معايير IPSASs الحالية أو تقديم المزيد من الإرشادات حول تنفيذها، كما بيَّن بأنه على خلفية وباء جائحة كورونا ونتيجة للتدخلات الحكومية للتخفيف من آثاره؛ فإن التدخلات المالية الهامة التي بدأتها العديد من الحكومات تدفع الحكومات إلى الإبلاغ المالي العالي الجودة القائم على أساس الاستحقاق وفق المعايير، فالمعايير مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ أن أساس الاستحقاق يوفر معلومات أفضل لصنع القرار، ويحسن الشفافية حول كيفية استخدام الموارد العامة، ويسمح للمواطنين بمحاسبة صانعي القرار ووضع الحكومات فى موضع أفضل للتصدي لتأثير الوباء على الموازنة العامة، لذلك فمن المهم الحفاظ على الجهود نحو اعتماد وتنفيذ أكبر لإعداد التقارير المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي فى القطاع العام، كما سلط البيان الضوء على عدد من المعايير التي قد تكون قابلة للتطبيق من أجل تحديد العواقب الاقتصادية لمختلف أنواع المعاملات فى ظل جائحة كورونا وبيَّن الأنواع الرئيسة المختلفة من التدخلات الحكومية التي يتم إجراؤها للتخفيف من آثار تلك الأزمة والمتمثلة فى الآتي: (IPSASB,2020)

١- الإنفاق الحكومي المباشر والمتمثل بتوفير الرعاية لأولئك الذين تضرروا بنسبة أكبر من الوباء، والحد من انتشار الفيروس عن طريق توفير معدلات الوقائية، وضمان أن سلاسل التوريد يتم المحافظة عليها، وأن الأفراد والأسر يلتزمون باللوائح الحكومية؛ وفيما يتعلق بهذا الإنفاق يوجه البيان إلى أن المعيار رقم 19 «المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة»، يوفر المتطلبات المطلوبة للتقييم، متى ما وجب الاعتراف بمخصص للتدخل الاقتصادي المخطط للحد من التأثير المالي لفايروس كورونا.

٢- دعم الأفراد والمتمثل بالزيادة فى الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية، كدعم الدخل، واستحقاقات البطالة، والتأخير فى المواعيد النهائية لدفع الضرائب، وتأجيل الأقساط الضريبية. فقد وجه البيان إلى عدد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ذات الصلة، كالمعيار رقم 42 «المنافع الاجتماعية»، والمعيار رقم 19 «المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول

المحتملة» وخاصة ما يتعلق بالخدمات الجماعية والفردية، والمعيار رقم (39) « منافع الموظفين» والذي ينطبق على كل من الإجازات المرضية الإضافية ومدفوعات الاستغناء المقدمة لموظفي هيئات القطاع العام.

٣- دعم الشركات وغيرها من وحدات القطاع العام، بما فى ذلك المنح والقروض والاستثمارات فى الأسهم، وشراء الأصول المتعثرة والإعفاء الضريبي.

٤- دعم النظم المالية، بما فى ذلك أدوات السياسة النقدية، على سبيل المثال تخفيض أسعار الفائدة، وشراء السندات الحكومية، وغيرها من الأوراق المالية المدعومة من قبل الحكومة. وبغض النظر عن نوع التدخل الحكومي لدعم الوحدات الاقتصادية، فمن المهم أن تنظر الحكومات فى تأثير جائحة كورونا على قائمة المركز المالي والأداء المالي، كما أنه من المهم لصانعي القرار الحصول على معلومات مالية محدثة من أجل فهم القدرات المتاحة للتدخلات المستقبلية أثناء الوباء وما بعده.

د - مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB:

أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية منشورا بعنوان: « القضايا الرئيسة فى بيئة التدقيق المتطورة بسبب تأثيرات COVID-19»، والذي تلخص بالتركيز على الآتي: أثرت جائحة كورونا على عمل المدققين، من خلال وجود عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ والذي قد يساهم فى مخاطر أخطاء جوهرية جديدة، أو تكثيف هذه المخاطر، لذلك على المدققين الأخذ بالاعتبار لكل مما يلي: طريقة حصولهم على أدلة التدقيق، الاعتماد على تقنيات المعلومات وطرق جديدة أخرى فى عمل المدقق، مراعاة حدوث تغيرات فى معايير الإبلاغ المالي أو القوانين واللوائح وغيرها، مراعاة إمكانية حدوث الاحتيال والخطأ بشكل أكبر .ومراعاة المسائل الآتية :تقييم المخاطر، التقديرات، و مسؤولية المدقق حول الأحداث اللاحقة والاستمرارية(IAASB,2020).

هـ - قانون CARES الأمريكي فى ظل GAAP:

فى ٢٧ مارس ٢٠٢٠، وقع الرئيس الأمريكي على قانون مكافحة الفيروسات التاجية والإغاثة والأمن الاقتصادي Coronavirus Aid, Relief, An Economic Security " Act (CARES) والمسمى بقانون CARES ، وقد ناقش هذا القانون الإجراءات

الرئيسة التي يمكن أن تتخذها هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC أو مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالتخفيف من بعض متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية بموجب GAAP الأمريكية. فقد أعطى قانون CARES إعفاء مؤقتاً اختيارياً من تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (١) « خسائر الائتمان الحالية المتوقعة» لبعض الوحدات مثل: مؤسسات الإيداع المؤمن عليها، والمحددة فى قانون تأمين الودائع الفيدرالي، أو الاتحادات الائتمانية التي تنظمها إدارة الاتحاد الوطني. (CARES,2020)

و- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA:

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منشورًا بعنوان: قضايا التدقيق وتقارير المدقق المتعلقة بـ COVID-19 ، إذ أشار المعهد إلى رغبته فى خدمة أعضاء AICPAفى الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم خلال هذه الجائحة، والجمهور بشكل عام، حيث إن هذا الإصدار يساعد فى الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة والمتكررة لمساعدة الممارسين أثناء قيامهم بمهام التدقيق فى هذه الأزمات غير المؤكدة ومعدي البيانات المالية، وقد تضمن الإصدار المجالات الآتية: المخاطر وعدم التأكد، الأحداث اللاحقة، استمرارية الوحدة، الاحتيال، الوصول إلى الدفاتر والسجلات، والرقابة الداخلية، استخدام التأكيدات الخارجية، التأكيد على الفقرات وأنواع تقارير المدقق، فضلاً عن قضايا التدقيق ذات الصلة بالقيمة العادلة وانخفاض الأصول والشهرة والأصول غير الملموسة، والتدقيق عن بعد(AICPA,2020).

ز- الهيئة الأوربية للأوراق المالية والأسواقThe European Securities and Markets Authority(ESMA):

نشرتESMA بيانا فى ٢٥ مارس ٢٠٢٠ بعنوان:" ESMA Statement On The Accounting Implications Of The COVID-19 Economic Support And Relief Measures"وقد بيّن البيان بأن الهدف منه جاء من أجل تعزيز التطبيق المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS فى الاتحاد الأوروبي EU وتجنب الاختلاف فى الممارسة العملية عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية» فى ظل تفشي جائحة فيروس، COVID-19 كما تناول البيان بشكل خاص الآثار المحاسبية والتدابير التي اتخذتها أو اقترحتها الحكومات الوطنية وهيئات الاتحاد الأوروبي لمعالجة التأثير الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا.

ومن وجهة نظر هيئة ESMA ، فان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ فيه مرونة كافية يمكن أن تعكس بدقة الظروف المحددة لتفشي جائحة فيروس COVID-19 وتدابير السياسة العامة المرتبطة بها، ومن ثم فإنه يجب على معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات مراعاة هذا البيان العام، كما بيّن البيان بأن هيئة ESMA قد نسقت مع الهيئة المصرفية الأوروبية EBA التي أصدرت بيانا حول الإطار الاحترازي فى ضوء تدابير جائحة فيروس كورونا فى مارس ٢٠٢٠. وكلا البيانين متسقان فيما يتعلق بالتقارير المالية.

ح - هيئة تداول الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية SEC:

نشرت هيئة تداول الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك وفي نفس الإطار بياناً بعنوان: "أهمية إعداد التقارير المالية عالية الجودة فى ضوء الآثار الهامة لـ "COVID-19 والذى تمت الإشارة فيه إلى الآتي: إننا نواجه تحدياً وطنياً غير مسبوق وهو تحد له آثار كبيرة على التقارير المالية وأسواقنا واقتصادنا بشكل عام، وهنا يحتاج المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى معلومات مالية عالية الجودة أكثر من أي وقت مضى، وعلى الرغم من أن الأسواق والشركات تواجه حالات عدم التأكد، إلا أننا نمتلك نظاماً قوياً وطويلاً لإعداد التقارير المالية، بما فى ذلك نماذج المحاسبة والإفصاح والتدقيق التي ستساعدنا فى مواجهة التحديات الأخيرة، والهيئة هنا تشير إلى أهم المنظمات المهنية التي يتم التعاون معها لمواجهة كورونا وهي: PCAOB ،، FASB، IASB، وشركات التدقيق الكبرى.

ز- الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة INTOSAI:

أطلقت لجنة الإنتوساي للسياسات والشؤون المالية والإدارية مبادرة الإنتوساي بشأن مرض فيروس كورونا، ترتكز هذه المبادرة على الإقرار بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتسم بالقوة والكفاءة إنما تزداد أهميتها وترتفع قيمتها الآن وفي المستقبل، حيث إنها ستلعب دوراً رئيساً فى تدقيق البرامج والنفقات فى هذا المجال، وفي السعي نحو منع مثل هذه الأوبئة فى المستقبل. وستركز هذه المبادرة من خلال العمل المشترك على ما يلى: الحفاظ على استمرارية العمل والنشاطات داخل الإنتوساي، مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الفردية على الاستمرار فى تنفيذ مهامها، مشاركة المعلومات العملية والتقنية والمتعلقة بالتدقيق بين جميع

أعضاء الإنتوساي عبر صفحة ويب مخصصة، إعداد وثيقة عالية المستوى للدروس المستفادة لأصحاب المصلحة الخارجيين مثل: الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، تركز على منع أو تقليل الحالات المماثلة فى المستقبل، مع التركيز على الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من انتشار المرض عبر الطيران.

المبحث الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على الممارسات المحاسبية وانعكاساتها على التقارير المالية ومؤشراتها

يتناول هذا المبحث دراسة تأثيرات جائحة كورونا على بعض الممارسات المالية وانعكاسات هذه التأثيرات على التقارير المالية على النحو التالي:

أولاً: تقييم بعض الممارسات المحاسبية فى ظل تداعيات كورونا:

لا شك أن مجهولية انتشار جائحة كورونا والوقت المحدد لانتهائها والعودة إلى حالة الاستقرار جعل من الأهمية مراجعة الممارسات المحاسبية والبحث عن كافة المتغيرات التي من شأنها التأثير على مهنة المحاسبة والمراجعة، ومن ثم فلا بد من ارتفاع عنصر المخاطرة وزيادة حالات عدم التأكد التي تعد أيضاً متغيراً أساسياً فى جودة التقارير المالية (Danyluk,2020).

فإذا كانت الممارسات المحاسبية تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تقوم الشركة أو المؤسسة بتنفيذ سياساتها المحاسبية، والالتزام بها على أساس روتيني من قبل محاسب أو مدقق الحسابات أو فريق من المتخصصين فى المحاسبة. كما تشير إلى التطبيق الطبيعي والعملي لسياسات المحاسبة أو المراجعة التي تحدث داخل الشركة، وتهدف إلى تطبيق المبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية للشركة، فمن الطبيعي أن يكون تطبيق تلك الممارسات بشكل خاطئ سيؤدي إلى توجيه مستخدمي البيانات المالية إلى اتجاه غير صائب واتخاذ قرارات مبنية على بيانات غير صحيحة من خلال تدخل الإدارة ومحاولة إحداث ما يعرف بالتشوهات المالية، مثل: إعداد القوائم المالية دون مراعاة استمرارية النشاط من عدمه واختيار سياسة محاسبية دون غيرها، التلاعب بأنشطة حقيقية لتجنب تسجيل خسائر سنوية، وإجراء عمليات وهمية، ... وغيرها (حماد، ٢٠٢٠).

وقد صدر منشور عن (EY, 2017) ذكر فيه أهم مجالات الاستجابة المحاسبية التي يجب مراعاتها عند معالجة آثار الكوارث الطبيعية، والتي تضمنت كلا من: (تقييم انخفاض الأصول، استرداد التأمين، محاسبة التكاليف، إعادة الهيكلة، التزامات إنهاء الخدمة، اعتبارات أخرى، التصنيف فى قائمة الدخل الشامل، متطلبات الإفصاح فى التقارير المالية)، وقد تم نشر العديد من المنشورات من قبل شركات المحاسبة الدولية التي توفر إرشادات إضافية فيما يتعلق بتأثير جائحة كورونا على التقارير المالية (IATA, 2020).ومن هذه المنشورات: (PWC) الآثار المحاسبية لجائحة كورونا، (EY) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الاعتبارات المحاسبية لتفشي جائحة كورونا، (KPMG)الآثار المحاسبية لجائحة كورونا، (Deloitte) معايير التقارير المالية الدولية تحت المجهر، الاعتبارات المحاسبية المتعلقة بجائحة كورونا، هذا إلى جانب العديد من المنشورات التي تناولت الآثار التي يمكن أن يخلفها على الممارسات المحاسبية وكذلك على مهنة المحاسبين والمراجعين، وقد اقترح(Delalio, 2020)أربعة طرق لتنشيط العمل المحاسبي كاستجابة لآثار الجائحة، وهذه الطرق هي: الاستعانة بالحوسبة السحابية فى تشغيل البرامج المحاسبية للشركة، وأتمتة عمليات وإجراءات العمل المحاسبي للشركة والتخلص من الورق، والتعهيد المحاسبي، أي الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة العمل المحاسبي، وإعادة ترتيب وتصفية الأعمال والتركيز على الأنشطة الأكثر قيمة فى الاستثمار.

هذا، وقد ذكر البعض (الجبلي، ٢٠٢٠، إبراهيم ومحمد، ٢٠٢٠، Joshi,2020 ,Deloitte,2020) إمكانية النظر لجائحة كورونا على أنها حدث غير نمطي يترتب عليه العديد من الأحداث التي تتطلب مصداقية العرض والإفصاح وتتطلب بالتبعية تحديد السعر العادل فى ظل الارتفاع المستمر للأسعار وضرورة تحديد القيمة العادلة فى ظل تحديد العديد من الأسعار وفقاً للتقديرات الشخصية، بالإضافة إلى احتمالية وجود إحداث لاحقة فى الفترة من تاريخ الميزانية وتاريخ إصدار التقارير المالية، واحتمالية عدم ملاءمة طرق تقييم المخزون (التكلفة أوصافي القيمة البيعية أيهما أقل، والتي أصبحت من الصعوبة وغير ملائمة فى ظل الجائحة نظراً لاعتمادها على التقدير الشخصي)، مشاكل القياس اللاحق للأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة، ضرورة التحقق من مدى ملاءمة افتراض الاستمرارية وتدهور مستويات الأداء المالي، مشاكل الاعتراف بالخسائر الطارئة الناتجة عن توقف الأنشطة وزيادة

الحاجة لتطبيق محاسبة التحوط Accounting Hedging ، وأخيراً ضرورة زيادة الإفصاح بالقوائم المالية.

ويعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRs على مواكبة التطورات التي طرأت على واقع العمل المحاسبي العالمي جراء انتشار جائحة كورونا، حيث يداوم المجلس على مرافقة المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين فى إعداد قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مختلف الأطراف، ففي ظل الظرف الاستثنائي المعاش، وكغيرها من المجالات والعلوم المتأثرة بجائحة كورنا، تعد المحاسبة من أهم العلوم والمهن المتأثرة بهذه الجائحة، من خلال ازدياد دور المحاسب فى إجراء التقديرات المحاسبية فى ظل ظروف عدم التأكد السائدة حالياً، وهو ما يهدد مصداقية القوائم المالية فى حالة تحيز المحاسب بشكل عفوي أو متعمد، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال إصداره لجملة من التعليمات التوجيهية والتعديلات الجوهرية وبعض الأخبار الإعلامية التي مست بعض معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث قام المجلس بإلغاء تطبيق بعض التعديلات التي مست بعض المعايير المحاسبية بسبب حالة عدم التأكد التي تعيشها المؤسسات فى ظل انتشار جائحة كورونا، كما مدد المجلس جميع الآجال المتعلقة باستلام أوراق المناقشة الخاصة ببعض المشاريع قيد النقاش، إضافة إلى تأجيل بعض الاجتماعات الاستشارية وإلغاء البعض الآخر، كما قام المجلس بإجراء تعديل على المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 16؛ بغية تمكين المستأجرين من التعامل مع مخلفات انتشار جائحة كورونا، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة معايير المحاسبة الدولية قد قامت بإغلاق مكتبها المتواجد بلندن كإجراء احترازي، كما أن جميع الاجتماعات المنعقدة انطلاقاً من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ تم إجراؤها بتقنيات الاجتماع عن بعد.

ويجب الإشارة إلى أن تناول أثر جائحة كورونا على الوظيفة المحاسبية بشكل عام خاصة وظيفة القياس التي تنقل رؤى المحاسب خاصة مع احتياج الوحدات الاقتصادية قياس التدفقات النقدية المتوقعة وانخفاض قيمة الأصول ومن ثم الإفصاح عن ذلك بما يحقق الغرض الأساس من الوظيفة المحاسبية.

ويرى كل من (Linda et al ,2020, Jackie,2020,Danylik,2020) أن من أهم الموضوعات فى التي تنعكس على الممارسات المحاسبية فى ظل كورونا ما يلى :

أ - التقديرات المحاسبية

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) بعنوان: «السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء» إلى أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال؛ فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها فقط ويجب على المنشأة أن تبذل الاجتهاد اللازم فى تقديرها لآثار الوباء وما تضعه من افتراضات تتعلق بتعديل التدفقات النقدية والتغيرات المستقبلية فى الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى، وتبنى تلك الافتراضات على استخدام المعلومات المتوقعة فى تقييم الشركة، من بين أمور أخرى، كانخفاض قيمة الأصول غير المالية، وخسائر الائتمان المتوقعة، وقابلية استرداد الأصول الضريبية المؤجلة، وقدرة الشركة على الاستمرار، فضلاً عن أنه قد يتطلب اختبار انخفاض قيمة الأصول غير المالية تحسين وتطوير توقعات التدفقات النقدية التي تخضع للشكوك الكبيرة، هذا وقد اشتملت التعقيدات المرتبطة بإعداد معلومات تطلعية (مستقبلية متوقعة) نتيجة للجائحة والانكماش الاقتصادي على ما يلي (Jacob,2016):

- وجود مجموعة واسعة للغاية من النتائج المحتملة، التي بدورها تقود إلى درجة عالية من عدم التأكد بشأن المسار النهائي للجائحة والمسار والوقت اللازمين للعودة إلى حالة الاستقرار.
- اعتماد التأثير الاقتصادي المصاحب للجائحة بشكل كبير على المتغيرات التي يصعب التنبؤ بها.
- ضرورة ترجمة كل شركة لتأثيرات تلك الظروف بمجموعها إلى تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بها.

إن حالة عدم التأكد التي تعيشها المؤسسات فى ظل انتشار الجائحة، ستزيد حتما من مدى تأثير التقديرات المحاسبية على القوائم المالية المتعلقة بهذه الفترة الزمنية، التي تشهد تزايدا فى حاجيات مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات الملائمة، ويفرض المعيار المحاسبي الدولي IAS ١على المؤسسات أن تفصح عن مصادر عدم التأكد فى التقديرات المحاسبية فى نهاية الفترة، التي قد ينتج عنها أثر ذو أهمية نسبية أو جوهرية فى المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال الفترة الجارية أو الفترات القادمة، وهو نفس الوضع الذي تمر بها المؤسسات فى ظل

انتشار جائحة كورونا؛ إذ أصبح تحديد المبالغ الدفترية لبعض الأصول والالتزامات يوجب تقديراً لتأثير الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على هذه الأخيرة، وهو ما سيتطلب من المحاسبين اتخاذ قرارات وأحكام شخصية أثناء قياس وتقدير قيم بعض بنود وعناصر القوائم المالية، ووفقاً لمبادئ معايير المحاسبة الدولية فإن المحاسب مطالب بممارسة هذا الجزء الجوهري والحساس المرتبط بمهامه بشكل حيادي وخال من الذاتية والتحيز، ولقد حددت معايير المحاسبة الدولية الإفصاحات الإجبارية المرتبطة بالتقديرات المحاسبية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ص: ٥) ومن أمثلتها: مصادر عدم التأكد فى التقديرات المحاسبية المتعلقة بالفترة، وحساسية المبالغ الدفترية للسياسات والتقديرات المحاسبية التي استند عليها فى حسابها، بما فى ذلك أسباب هذه الحساسية، التوقعات المرتبطة بزوال حالة عدم التأكد، وتأثيرها المحتمل على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات التي تخص الفترة المستقبلية بشكل خاص(Noor,2020) .

هذا، وتشكل التغيرات المستمرة والمتلاحقة والتي تعيشها المؤسسات جراء انتشار جائحة كورونا عاملاً من العوامل التي تزيد من حالة عدم التأكد فى التقديرات المحاسبية، ومن آثارها المحتملة على القوائم المالية للفترات السابقة والحالية والمستقبلية بشكل خاص، إذ أن زيادة حالة عدم التأكد المحتملة ستزيد حتماً من درجة الاجتهاد والحكم الشخصي فى ضبط بعض القيم الدفترية، وهو ما سيشكل خطورة على مدى درجة ملاءمة القوائم المالية الفصح عنها خلال هذه الفترة، وقد حظي ذلك باهتمام كل من IAS , IFRS، وهو ما حظي بتوصيات هيئة معايير المحاسبية الدولية القاضية بضرورة تطبيق معاييرها بالشكل المألوف له، تجنبا للذاتية فى التقدير خاصة فى ظل ظروف عدم التأكد السائدة.

ب - انخفاض قيمة الأصل:

يعد موضوع الاضمحلال أو تدني أو انخفاض القيمة من الموضوعات التي شغلت اهتمام العديد من الهيئات المهنية والتنظيمية المهتمة بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية، لأن هذا الانخفاض غير المتوقع فى القيمة غالباً ما يرجع إلى عدة عوامل منها التقدم التقني والتكنولوجي ودخول منافسين جدد فى الأسواق، كما قد يحدث هذا الانخفاض بصورة مفاجئة نتيجة تغيرات فى الظروف الاقتصادية والمالية

والسوقية، ويتولد عن هذا الانخفاض العديد من التحديات فقد يكون من الصعب تحديد مقياس القيمة الذي يجب استخدامه عند تقييم الانخفاض فى قيمة الأصول، حيث يواجه المحاسبون بعدة خيارات للقياس منها التكلفة الاستبدالية، أو القيمة السوقية الحالية (سعر البيع)، أو صافي القيمة الممكن تحقيقها (سعر البيع مطروحًا منه تكاليف الاستبعاد)، أو مجموع صافي التدفقات النقدية المستقبلية من وحدة توليد الدخل، فضلاً عن ذلك فإن هناك القليل من التوجيه بموجب معيار المحاسبة الدولي (٣٦) بشأن المحاسبة عن انخفاض قيمة الأصول: متى يتم الاعتراف بالانخفاض فى القيمة، وكيف يتم قياس الانخفاض وكيف يتم الإفصاح عن ذلك الانخفاض، يعد إهمال قضية انخفاض قيمة الأصول بمثابة تشوية للمعلومات المحاسبية والتأثير على الفائدة المرجوة منها (Kirsten,2020).

ويعرف اضمحلال قيمة الأصول: عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته الاستردادية، والقيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقدية هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، كما يعرف انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي (IAS 36) بأنه: الانخفاض فى قيمة الأصول الناتج عن «الزيادة فى القيمة الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترجاع».

وفي ظل انتشار فيروس كورونا (COVID-19) نجد أن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب على معدي القوائم المالية أخذها فى الاعتبار عند دراسة اضمحلال الأصول حيث إن هناك العديد من المؤشرات على هبوط قيمة الأصول والتي تتمشى مع ما ورد بالفقرة رقم(١٢) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٣١) وتتمثل تلك الاعتبارات فيما يلى(Teota,2020):

- حدوث انخفاض ملموس فى القيمة السوقية للأصل أكثر مما هو متوقع بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19).

- حدوث تغيرات ملموسة ذات أثر سلبي على المنشأة أثناء الفترة أو سوف تحدث فى المستقبل القريب بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19).

- حدوث زيادة فى أسعار فائدة السوق على الاستثمارات أو فى معدلات العائد الأخرى فى السوق خلال الفترة وبالتالي يكون لتلك الزيادة تأثير على سعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الاستخدامية للأصل بسبب انتشار الفيروس، مما يسفر عن اضمحلال ملموس فى القيمة الاستردادية للأصل.

- توافر دليل تقادم أو تلف مادي للأصل بسبب التوقف عن الإنتاج بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19).

- بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19) فمن المتوقع حدوث تغيرات ملموسة ذات تأثير سلبي على المنشأة خلال الفترة أو يتوقع حدوثها فى المستقبل القريب الذي يستخدم فيه الأصل أو يتوقع استخدامه، وهذه التغيرات تشمل تخريد الأصل والخطط الخاصة بتوقف العمليات المرتبطة بها الأصل أو إعادة هيكلتها أو خطط تتعلق بالتصرف فى الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع وإعادة تقدير العمر الإنتاجي للأصل.

- توافر دليل من التقارير الداخلية تشير إلى سوء الأداء الاقتصادي للأصل أو متوقع أن يكون سيئاً، وخاصة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية طبقاً لأسعار السوق بسبب ظروف انتشار الفيروس.

ويرى الباحث أنه فى ظل ما تمر به البلاد من أزمات مستمرة ومتلاحقة إبان أزمة كورونا فإنه بالإضافة إلى المؤشرات التي أوردها المعيار المحاسبي المصري (٣١) فإنه يمكن للمنشأة أن تحدد مؤشرات أخرى إضافية لتدني قيمة الأصول خاصة بأعمالها أو صناعتها وبما يتوافق مع طبيعة تأثير الأزمة التي تتعرض لها تلك المنشآت والتي تتباين من دولة إلى أخرى فى ضوء عدة عوامل مثل: مسار انتشار الفيروس، والقيود الحكومية على العمليات التجارية، والمساعدات الحكومية، وثقة المستهلك. بالإضافة لما سبق؛ نجد أن هناك من المؤشرات التي حدثت بالفعل من جراء انتشار فيروس كورونا (COVID-19)خلال الربعين التاليين من انتشار الفيروس فى أغلب الدول، مثل: انخفاض التدفقات النقدية، وانخفاض الأرباح التشغيلية نتيجة زيادة المصروفات التشغيلية وزيادة أسعار الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى وجوب تخفيض قيمة الأصول بصفة دورية على مدار السنة فى الوقت الحالي أو فى المستقبل، ولن يتم الاكتفاء باختبار هذا التقييم مرة واحدة فى السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) ومقابلة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) وكذلك المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤٤) قد اتفقوا جميعاً على ثلاث خطوات محددة لقياس الاضمحلال فى قيمة الأصول رغم اختلاف المعيار المصري والدولي عن نظيرهم الأمريكي فى طرق القياس، وتتمثل الخطوات الثلاثة

فى: تقييم مؤشرات تدني قيمة الأصل سواء كانت مؤشرات داخلية أو خارجية، وإجراء اختبار اضمحلال القيمة على الأصول المنفردة / أصغر مستوى لوحدة مولدة للنقد، قياس قيمة الانخفاض فى القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية والاعتراف بخسائر اضمحلال الأصل وفي حساب الأرباح والخسائر، ويرتبط بذلك :

- أصبح هناك انخفاض حاد فى القيمة العادلة للعديد من الأصول المالية، لا سيما الأوراق المالية، وبالمثل فقد تأثرت قدرة المدينين على الامتثال لشروط القروض والأدوات المماثلة بشكل سلبي، وستحتاج الشركات إلى النظر بعناية فى متطلبات القياس وتقدير خسائر انخفاض القيمة المناسبة وتطبيقها، فبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) « الأدوات المالية « ، يجب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية من نوع الديون التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على معلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية للظروف الاقتصادية، كما يجب مراعاة التوقعات الاقتصادية السلبية وصعوبات التدفق النقدي التي يعاني منها العملاء نتيجة لجائحة فيروس كورونا فى تنبؤات الوحدة الاقتصادية للظروف المستقبلية، والتي قد تؤدي إلى زيادة فى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL لتعكس أن هناك احتمالا كبيرا فى تخلف بعض المقرضين عن السداد، ويشمل ذلك حتى أولئك الذين لا يظهرون حالياً، وأن هناك زيادات كبيرة فى مخاطر ائتماناتهم، ولكن قد يحدث ذلك فى المستقبل، واحتمال ارتفاع حجم الخسائر نتيجة التخلف عن السداد بسبب الانخفاض المحتمل فى قيمة الضمانات والأصول الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة تنطبق أيضاً على الذمم المدينة التجارية والقروض وأوراق الدين وأصول العقد والأصول الناشئة عن تكاليف الحصول على عقد البيع أو الوفاء به، وكذلك الخسائر المعترف بها فى قياس أزمات القروض وعقود الضمان المالي.

- من المتوقع أن تؤدي التغيرات فى النشاط الاقتصادي - التي سببتها الجائحة - إلى قيام العديد من الشركات بإعادة التفاوض على شروط العقود، مثل: العقود المبرمة مع العملاء، وترتيبات التعويض مع الموظفين، والإيجارات، وشروط العديد من الأصول والمطلوبات المالية، كما ستحتاج الشركات إلى التأكد من تطبيق المتطلبات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية.

ثانياً: الفروض والمبادئ المحاسبية:

يمكن تتبع تأثير التزايد المستمر والمتلاحق لتأثيرات جائحة كورونا على الفروض والمبادئ المحاسبية، وذلك كما يلي: (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ٢٠٢١)،

أ- فرض الاستمرارية:

ويفترض المحاسب وفق هذا الفرض المحاسبي أن المؤسسة مستمرة فى عملياتها فى المستقبل، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك، ويعد هذا افتراضاً أساسا لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية (مرعي، بدوي، ٢٠٠٣) وأصبح قيام هذا الفرض مهدداً فى عدة مؤسسات ودول، فهناك العديد من المخاطر المالية والتشغيلية والخارجية التي تهدد استمرارية المنشأة فمن المخاطر المالية: ظهور صافي رأس المال العامل بالسالب، وعدم وجود توقعات واقعية لتجديد أو لسداد القروض المحددة المدة أو وجود اعتماد زائد على الاقتراض قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، ووجود مؤشرات تفيد انسحاب المقرضين عن الاستمرار فى تقديم الدعم المالي للمنشاة، وجود عجز فى التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل سواء فى القوائم المالية التاريخية أو المستقبلية، وعدم القدرة على الحصول على تمويل لتطوير منتج جديد أساسي أو استثمارات ضرورية أخرى ..الخ.

ومن المخاطر التشغيلية: خلو المناصب الإدارية العليا مع عدم توافر البديل المناسب، وفقدان سوق هام أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيس، ووجود مشاكل فى العمالة أو قصور فى الحصول على مستلزمات التشغيل المهمة (Whitehouse, 2020) .

ونتيجة لانتشار جائحة فيروس كورونا والآثار المرتبطة به: تحتاج الوحدات الاقتصادية إلى إعادة النظر فيما إذا كانت لديها، فى ظروفها الخاصة، القدرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة على الأقل، يتضمن تقييم قدرة الوحدة على الاستمرار كمنشأة مستمرة إصدار حكم، فى وقت معين، حول النتائج المستقبلية غير المؤكدة للأحداث أو الظروف، وسيتطلب هذا من الوحدة أن تنظر من بين أمور أخرى منها على سبيل المثال الآتي(Dellitte,2020:):

- **مدى الاضطراب التشغيلي.**
- **تناقص الطلب المحتمل على المنتجات أو الخدمات.**

- الالتزامات التعاقدية المستحقة أو المتوقعة خلال سنة واحدة.
- السيولة المحتملة ونقص رأس المال العامل.
- الوصول إلى مصادر رأس المال الحالية (على سبيل المثال، خط الائتمان المتاح، والمعونة الحكومية).

وإيماناً من المنظمات المهنية بتدعيم استمرارية المنشآت فقد عقد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB اجتماعًا عامًا فى ٨ أبريل ٢٠٢٠ فى إطار دعم أصحاب المصلحة فى استمرارية منشآتهم، وأصدر رئيس المجلس بيانا للموافقة على الإجراءات التي تهدف إلى تزويد أصحاب المصلحة والمحاسبين بالصراحة Relief والوضوحClarity خلال أزمة كورونا، حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ISA فى معيار المحاسبة الدولي رقم (١)متطلبات العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح إذا لم تُعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية؛ أو كانت الإدارة على علم بحالات عدم تأكد جوهرية تتعلق بإحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة . (Moyer, 2020)

ب- فرض الثبات:

المتتبع للنظرية المحاسبية يجد محدودية الفروض المحاسبية، كفرض الوحدة المحاسبية، القيد المزدوج، التكلفة التاريخية، الفترة المحاسبية، المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية، بالإضافة إلى كل من فرض الاستحقاق وفرض الاستمرار. إلا أن فرض الثبات قد تأثر بشكل مباشر بجائحة فيروس كورونا المستجد، فهناك اختلاف فى تفسير فرض الثبات بين نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، حيث يقضى فرض الثبات وفقاً لنظرية المحاسبة بضرورة استمرار المنشأة فى الثبات فى تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة (مبادئ، أسس، قواعد، مفاهيم، مصطلحات، إجراءات) عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية من فترة إلى أخرى دون تغيير أو تعديل، بهدف توفير القابلية للمقارنة بين الفترات المالية المتتالية ولإمكان تحليل القوائم المالية بشكل مستقر وفعال.

كما أثر اتجاه المعايير الدولية للتقارير المالية على فرض الثبات نحو أهمية توحيد السياسات المحاسبية بقدر الإمكان، بحيث ينخفض عدد السياسات المحاسبية

للموضوع المحاسبي الواحد إلى سياسة محاسبية واحدة أو اثنين على الأكثر، كما هو الحال فى معيار المخزون، ومن هنا فقد هذا الفرض عرشه إلى حد كبير ومع ذلك بقي هذا الفرض وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ولكن فى اتجاه آخر، وهو الثبات فى العرض المحاسبي، أي: الثبات فى تبويب البنود المحاسبية وترتيبها داخل القوائم المالية، فهو ثبات فى العرض المحاسبي وليس ثبات فى تطبيق السياسات المحاسبية كما كان معلوماً، مع الاحتفاظ بتحقيق هدف تسهيل عقد المقارنات وتبسيطها للاستفادة من القوائم المالية عند اتخاذ القرارات.

وقد أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد على هذا الفرض بشكل مباشر، حيث اضطرت معظم المنشآت إلى تغيير سياساتها المحاسبية من ناحية وإلى تغيير طريقة العرض المحاسبي من ناحية أخرى، نتيجة المشاكل المالية والاقتصادية والفنية التي أثرت على نشاطها مما قلل من تحقيق هذا الفرض لأهدافه والمتمثلة فى تسهيل عقد المقارنات بين الفترات المالية المتتالية، وأيضاً منع تغيير النتائج المالية بشكل متعمد، أي: التلاعب بالحسابات بشكل مؤثر خصوصاً بالمبالغة فى تكوين مخصصات جديدة أو استخدام مخصصات قائمة. مع ضرورة الإشارة إلى أن فرض الثبات لا يعني الجمود، بل تستطيع المنشأة تغيير سياساتها المحاسبية وطريقة العرض كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو تغيير طريقة العرض كلما تطلبت المعايير المحاسبية، وهذا ما أكدته جائحة فيروس كورونا المستجد وأثرت على هذا الفرض المحاسبي.

ج- مبدأ الحيطة والحذر:

يعتمد هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحياناً، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلاً، وفي ظل الوضعية السائدة وغير المتنبأ بتاريخ زوالها أو مدى استمرارها، فإن مسؤولية المحاسب ستكون كبيرة فى تقدير حجم الخسائر والمصروفات ممكنة الحدوث فى المستقبل؛ إذ لم يسبق للعالم أن عاش وضعية مماثلة للوضع الحالي، والذي يسوده حالة من عدم التأكد مما يجعل من التنبؤ بكل من الأرباح والتكاليف المحتمل حصولها مستقبلاً أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للمحاسب، الذي سيكون عليه الاعتماد على تقديره الشخصي فى عملية التنبؤ، وهو ما قد يقلل من ملاءمة المعلومات الواردة فى القوائم المالية، خاصة فى حالة عدم التزام المحاسب بالحياد أثناء التقدير، من خلال إفراطه فى التشاؤم أو التفاؤل سواء كان ذلك بشكل عفوي أو مقصود.

ولقد شهد العالم منذ ظهور المحاسبة الحديثة العديد من عمليات الاحتيال والخداع المحاسبي، من خلال العمل على إبراز صورة غير حقيقة على المركز المالي للمؤسسة، مستغلين فى ذلك بعض الثغرات القانونية أو البنود التي تسمح للمحاسب إثر انتشار جائحة كورونا على المحاسبة فى ظل المرجعية المحاسبية الدولية (فراس، ٢٠٢١) بالاعتماد على أحكامه ورؤيته الشخصية للمعاملات وقياسها، وهو ما قد يستغله البعض فى ظل الوضع الوبائي الراهن، من أجل إعطاء صورة معينة عن الوضعية المالية لبعض المؤسسات مما يحد من التطبيق الصحيح لهذا المبدأ المحاسبي.

د- مبدأ التقييم الدوري:

طريقة التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة: وتتيح معايير المحاسبة الدولية للمكلفين حرية الاختيار بين مختلف البدائل والتقييم المسموحة مشترطة فى ذلك ضرورة الثبات فى تطبيق السياسات والطرق المحاسبية (فراس، بالرقي، 2020، ص) ٦٢٢، وتعد طريقتا التكلفة التاريخية والقيمة العادلة أهم هذه الطرق وأكثرها تطبيقاً وإثارة للجدل؛ إذ قام العديد من الباحثين بتدارس هاتين الطريقتين والمقارنة بينهما، وفي ظل انتشار جائحة كورونا وآثارها الحاصلة والمحتملة سيكون من الصعب على كل المؤسسات إعادة تقييم أصولها بالاعتماد على إحدى الطريقتين، فالبعض من هذه المؤسسات هي ذات أنشطة خاصة أو متوقفة حالياً، وعليه فإن الاعتماد على طريقة التكلفة التاريخية فى هذا النوع من المؤسسات حتماً لن يؤدي إلى الوصول للقيم الحقيقية لأصول المؤسسة وموجوداتها، ومع الإغلاق الحدودي الذي يعرفه العالم حالياً، سيكون من الصعب أيضاً تطبيق طريقة القيمة العادلة فى كل الدول، نظراً لأثر هذا الظرف المعاش على شروط هذه الطريقة، والتي من بينها ضرورة وجود سوق نشطة، وهو ما يجعل من أمر تحيين القيم الدفترية وفق هذا المبدأ أمراً صعباً جداً.

ثالثاً: الأحداث اللاحقة:

من الصعب على الشركة التنبؤ بالأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير من حيث التعديل من عدمه على بعض قيم بنودها فى ظل التقلبات الكبيرة والمستمرة للسوق العالمي كما هو الحال مع المعلومات الجديدة والقيود الحكومية ورد فعل سوق الأسهم اليومي على المعلومات الجديدة، ويرى (EY, 2020) أن الاستجابة المحاسبية فى ظل انتشار الجائحة يجب أن تتضمن كلا من: الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير،

الاستمرارية، قياس القيمة العادلة، تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، انخفاض الأصول، متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية الأخرى، تقديرات محاسبية أخرى.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS 10 فإنه سيكون لزاماً على المؤسسات أن تنظر فى التأثيرات المصاحبة لانتشار جائحة كورونا، ومن غير المحتمل أن يكون لانتشار هذه الجائحة آثار تتطلب تعديلاً على القوائم المالية المعدة عن الدورة المحاسبية السابقة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩؛ نظراً لأنه فى ذلك التاريخ لم يكن هناك انتشار كبير لهذه الجائحة، كما لم يكن لها أثر بارز على الاقتصاد العالمي آنذاك، بل إن كل ذلك بدأ بعد تاريخ إقفال السنة المالية السابقة، وهو ما لا يتطلب تعديلاً وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 10) (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ص٨)، هذا وقد حدد المعيار بعض القواعد للتعامل مع الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية منها ما يلي (علي، ٢٠٠٩): يجب على المؤسسة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية لتاريخ الميزانية التي تستوجب تعديل القوائم المالية، كما ذكر المعيار المحاسبي أمثلة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية تستوجب أن تعدل المؤسسة القيم المدرجة بالقوائم المالية أو أن تدرج بها عناصر لم تكن قد أدرجت، مثل ظهور معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تكشف أن قيمة أحد الأصول قد انخفضت قيمته عما كانت عليه فى تاريخ الميزانية، أو أن قيمة خسارة الانخفاض السابق إثباتها لهذا الأصل تحتاج إلى تعديل.

وتجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا كان لها أثر فاعل على معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أدى إلى ضرورة تعديل العديد من بنود القوائم المالية والإفصاح عنها فى نفس الوقت، أي؛ أن الجائحة أدت إلى عدم التفريق بين الأحداث التي تستوجب التعديل أو التي تستوجب الإفصاح، حيث أصبحت هذه الأحداث تتطلب التعديل والإفصاح فى نفس الوقت، كما أن الجائحة قد أدت إلى التوسع فى تكوين مخصصات جديدة أو استخدام مخصصات قائمة، وبصفة عامة ظهور طفرة فى إجراء التعديلات فى بنود القوائم المالية حيث ستؤثر الجائحة على كل من: حجم النشاط وبصفة خاصة انخفاض حجم المبيعات، والعمالة، والأرباح وتوزيعات الأرباح، وتقييم المخزون، وارتفاع الأسعار، وفقدان مورد رئيس أو عملاء مهمين، وتأثيرات سلبية على السيولة وصعوبة الحصول على قروض، وانخفاض حجم الاستثمارات المالية وضعف الاستثمار فى الأصول طويلة الأجل، والتذبذبات فى أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية والذهب، وغير ذلك من الأحداث التي طرأت من تاريخ إعداد القوائم المالية.

رابعاً: القيمة العادلة:

مع تقلبات السوق فى الوقت الحالي والناتجة من تأثيرات جائحة كورونا، يجب على الوحدات الاقتصادية تقييم آثار هذه الاضطرابات الحادة فى السوق على القيمة العادلة لاستثماراتها، كما لا بد من إعادة النظر فيما إذا كانت هذه الاستثمارات منخفضة القيمة؛ فقد تتأثر الاستثمارات فى سندات الدين سلباً بتوسيع هوامش الائتمان، وقد لا يتمكن مصدرو سندات الدين من سداد المبالغ المستحقة بذمتهم، وقد تتأثر أسعار تداول السوق سلباً نتيجة جائحة فيروس كورونا، وقد تشهد الاستثمارات فى الأوراق المالية فى الأسهم انخفاضاً أكبر فى القيمة العادلة، وقد تواجه الاستثمارات فى حقوق الملكية تحديات تشير إلى أن الاستثمار قد لا يكون قابلاً للاسترداد(BDO,2020؛11).

وعليه؛ فإذا كان هناك انخفاض حاد فى القيمة العادلة للعديد من الأصول المالية، ولاسيما الاستثمار فى الأوراق المالية، ستحتاج الوحدات الاقتصادية إلى إعادة النظر وبعناية فى متطلبات القياس وتقدير خسائر انخفاض القيمة العادلة وتطبيقها.

خامساً: مؤشرات جودة التقارير المالية:

وجهت العديد من الدراسات عدة انتقادات لنماذج تقييم جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى تعدد أبعاد الجودة ذاتها، الأمر الذى يحد من فعالية تلك النماذج بمفردها للحكم على تلك الجودة، ولذلك تبدو الحاجة إلى البحث عن أساليب بديلة أو مكملة لتلك النماذج. وفي هذا الصدد قدَّم الأدب المحاسبي العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة التقارير المالية بصورة غير مباشرة، ومن أهم تلك المؤشرات لقياس جودة التقارير المالية: جودة الأرباح، وإدارة الأرباح، وتنبؤات المحللين، وعدم تماثل المعلومات، حيث تشير:

جودة الأرباح: على الرغم من ظهور العديد من مقاييس الأداء، إلا أن الربح ما زال أهم تلك المقاييس وأكثرها استخداماً وقبولاً من جانب الفئات المهتمة بتقييم أداء الشركات، ولذلك وجد موضوع جودة الأرباح المحاسبية، اهتماماً ملحوظاً من الجهات الأكاديمية والمهنية، وعلى الرغم من تعداد آراء الباحثين بشأن مفهوم جودة الأرباح، إلا أنها تدور حول ثلاثة اتجاهات هي (أسامة، ٢٠٢٠):

الأول: ويركز على التنبؤ، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تعنى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل-Cohen, D., 2003) (Lev, B., 2003) بالإضافة إلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية Mikhail, M. et al., 2003) .2003)

الثاني: ويركز على الصدق فى التعبير، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية تشير إلى مدى تعبير الأرباح بصدق عن الأحداث المالية للشركة.Schippre, K) (and Vincent, L., 2003، أي مدى اقتراب الأرباح التي يتم الإفصاح عنها فى القوائم المالية من الأرباح الحقيقية (Hodge, F., 2003).

الثالث: ويركز على استمرارية الربح، حيث يرى أنصاره أن جودة الأرباح المحاسبية يقصد بها استقرار الأرباح واستمرارها (Richardson, S., 2003) والمتابع لأدبيات المحاسبة بشأن جودة الأرباح، يمكنه أن يلحظ استخدام العديد من المقاييس للحكم على جودة الأرباح المحاسبية، من أهمها: جودة الاستحقاقات، القدرة التنبؤية، تمهيد الدخل، استمرار الأرباح.

إدارة الأرباح: تشير إدارة الأرباح إلى سلوك قد تمارسه إدارة الشركة، من خلال اتباع أساليب للتأثير على الأرباح الحالية، للوصول إلى رقم ربح ترغب الإدارة فى التقرير عنه، الأمر الذى يؤدي إلى تقرير عن أرباح لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للشركة. ولقد اتفقت غالبية الدراسات من حيث المبدأ على أن مسؤولية إدارة الأرباح تقع على إدارة الشركة، استناداً إلى أن رغبة وقدرة الإدارة تمثل الأساس فى ذلك، كما أن محاولات تحديد مفهوم إدارة الأرباح تركزت غالبيتها فى مدخلين :الأول ركز على كيفية إدارة الأرباح، والثاني ركز على أهداف ممارستها، ويمكن تقسيم الدور الذى تلعبه إدارة الأرباح إلى نوعين: الأول يتمثل فى الدور الإعلامي لها، والثاني يطلق عليه الدور الانتهازي.

والمتتبع للأدبيات المحاسبية التي تناولت هذا الموضوع يلاحظ وجود هناك علاقة غالباً ما تكون سلبية، فيما بين ممارسة إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية، لا سيما أن تلك الممارسات تجعل الأرباح التي يتم الإفصاح عنها فى القوائم المالية لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة، ومن ثم تؤثر على جودة الأرباح بالتالي جودة التقارير المالية .وهناك عدة مداخل للكشف عن إدارة الأرباح، أهمها ما يلي (الرشيدي، ٢٠٢٠):

مدخل الدوافع الاقتصادية، ومدخل الاستحقاقات الاختيارية، ومدخل إشارات الإنذار، ونشير فى هذا الصدد إلى:

- أن الدوافع الاقتصادية كعقود المديونية وحوافز الإدارة والمدفوعات الضريبية والتكاليف السياسية، يتركز دورها فى التفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة بشأن ممارسة إدارة الأرباح، وأنه من الصعب الاعتماد عليها بمفردها كأسلوب للكشف عن إدارة الأرباح، للعديد من الأسباب أهمها: أن وجود أكثر من دافع لدى الشركة قد يخفض من القدرة التفسيرية لهذا المدخل، كما أن الطبيعة الوصفية للدوافع الاقتصادية وصعوبة تحويلها إلى مقاييس كمية.

- يتم التفرقة بين نوعين من الاستحقاقات، الأول ويطلق عليه الاستحقاق الاختياري، ويشير إلى ذلك الجزء من الأرباح الذى نتج عن تحكم الإدارة فى توقيت الاعتراف ببعض العمليات أو فى تقدير بعض البنود، أما النوع الثاني فيطلق عليه الاستحقاق الإجباري، باعتبار أنه ينشأ من أنشطة طبيعية تقوم بها الشركة وتقاس بمعايير محدودة دون تدخل الإدارة.

- يعتمد جوهر مدخل إشارات الإنذار فى الكشف عن إدارة الأرباح على مجموعة من المتغيرات ينظر كل منها على أنها نقاط خطر، تشكل فى مجملها علامة إدارة أرباح، وقد حددت الدراسة السابقة الإشارة إليها، عدد ستة مؤشرات يعتمد عليها هذا المدخل، هي: مؤشر المبيعات، مؤشر حجم الاستحقاقات التشغيلية، مؤشر الاستحقاقات، مؤشر الاستحقاقات، مؤشر المخصصات، مؤشر جودة الأصول . (Bayler, L., et al., 2007)

تنبؤات المحللين الماليين: عادة ما يعتمد المحللون على التقارير المالية للشركات كأحد المصادر الأساسية لتجميع المعلومات وتحليلها وصولاً للتوصيات التي يقدمونها للأطراف المختلفة، ولذلك حاولت بعض الدراسات تحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وتنبؤات المحللين الماليين، حيث توصلت إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي فى التقارير المالية وزيادة جودته من الممكن أن تؤثر على خصائص تنبؤات المحللين فى ثلاث جوانب أساسية هي: دقة تنبؤات المحللين، التطابق بين تنبؤات المحللين، تماثل المعلومات (Beyer, A., et al., 2010, Beretta, S., and Pollolan, S., 2008)

سادساً: الشمول المالي للمصارف ومواجهة التشوهات المالية:

أ - مفهوم ومحددات الشمول المالي:

يعد الشمول المالي بمثابة آلية لتقديم الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع بما فيها الطبقات محدودة الشمول (Eccles and Serafeim, 2013)، هذا وقد اتجهت دراسة (Akhil Damodaran, 2013) لتعريف الدخل المالي على أنه: الوسيلة التي يتم من خلالها توسيع نطاق الخدمات المالية مرتفعة الجودة والاستفادة منها، كما عرفته دراسة (Granter,2013) على أنه: الدرجة التي يصبح عندها جميع فئات المجتمع قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية مرتفعة الجودة وبالتكلفة المناسبة.

وبناء على ذلك؛ فهناك العديد من المتطلبات المرتبطة بالشمول المالي والتي تتمثل فى: تعزيز وصول الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع بما فى ذلك إدراج الفئات المستبعدة ضمن النظام المالي، تحديد واجبات وحقوق الفئات المتعاملة مع المؤسسات المالية، إنشاء وتطوير قواعد البيانات لتسجيل بيانات العملاء، وزيادة عدد ماكينات الصرف الآلي

وقد عرف (البنك الدولي، ٢٠٠٢) الشمول المالي على أنه: الكيفية التي يتم بها الوصول الشامل إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمقدمة الأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة، كما قد أوضحت دراسة (Bose,et.,al., 2016) أن الشمول المالي هو مفهوم واسع يشمل تقديم الدعم التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل البرامج التي تدعم توفير حسابات مصرفية منخفضة التكلفة أو مجانية، الحصول على وديعة أولية مخفضة، ودعم الأنشطة المصرفية عبر الهاتف المحمول.

كما قامت دراسة (Chowdhury and Uddin ,2017) بتصنيف محددات الشمول المالي إلى محددات مرتبطة بالمؤسسات المصرفية وأخري مرتبطة بالاقتصاد الكلي وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك وكفاءته وسعر الفائدة السائد التي يفرضها لها تأثير مباشر على الشمول المالي. كما توصلت إلى أن معدل معرفة القراءة والكتابة لها تأثير إيجابي مباشر على الأنشطة المتعلقة بالشمول المالي، فى حين أن نسبة الإعالة العمرية مرتبطة سلباً بالشمول المالي، علاوة على ذلك تظهر نتائج الدراسة أن الشمول المالي مرتبط بالتعليم والعمر والدخل، والوضع الوظيفي بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، ومستوى ودرجة الثقة فى المؤسسات المالية.

ب - أهداف وأهمية الشمول المالي:

يتمثل الغرض الرئيس من الشمول المالي فى توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة مثل: القروض، والمدخرات، والمعاشات التقاعدية، والتأمين، وأنظمة الدفع والتحويلات وخدمات الإيداع لجميع الفئات، وخصوصا الذين لا يتعاملون مع البنوك من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية (نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك) (Bose,et.,al., 2016) بالإضافة إلى أن الشمول المالي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة أرباح البنوك، وتحسن الربحية وتحسين الأداء المالي العام حيث تعتمد البنوك على الاستخدام العالي للخدمات المالية الرقمية المبتكرة مثل: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي(ATM) ، و جميع الخدمات المصرفية الإلكترونية (Samreen and Iqra,2015).

ج- اعتبارات التحريفات والتشوهات المالية إبان كورونا:

نتج عن فيروس كورونا عوامل خطيرة متعددة أهمها: نقص السيولة، والشك فى استمرارية المنشآت، الأمر الذى جعل من الأهمية أن يتوخى مراقب الحسابات الحذر عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يُلم المحاسب بالاشتراطات اللازمة مهنياً فى ظل اتجاه المصارف نحو الشمول المالي المصرفي، فقد يجد المحاسب صعوبة استجابة العديد من الشركات فى مطابقة أرصدتها مع الشركة محل عمله، كما قد يجد صعوبة فى إيجاد آلية للتعامل مع العملاء خاصة فى ظل ضعف السيولة، ....وغيرها من الأسباب.

كما قد يتم حساب قيمة المخزون بقيمة أقل من التكلفة استناداً أيضاً إلى معيار المحاسبة الخاص بالمخزون، خاصة وأن المخزون يتم تقييمه بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وقد يتم تخفيض قيمته مع توقف بعض الأعمال أو تقادم المخزون، كذلك اتباع سياسة دون غيرها تعود بالنفع على المؤسسة وعدم الثبات فيها من فترة لأخرى.

ويمكن عرض أهم النقاط الهامة التي يجب أن تسترعي اهتمام المصارف لدى منح أحد المؤسسات ائتمانا والتي تمثل تشوها فى القوائم المالية يجب مراعاته:

- أهم المعلومات التي بنَت عليها الإدارة افتراضاتها فى التقديرات المحاسبية وفي أثر تلك الافتراضات على الأصول والالتزامات والمخاطر المحتملة خاصة إبان أزمة كورونا.

- مدى مناسبة فرضية الاستمرارية، وبشكل أساس أثر أزمة كورونا على القوائم المالية.

- إظهار أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المحلية والدولية فى هذا الشأن.

- التركيز على المخصصات المكونة والآثار المحتملة ومدى ملاءمة المخصص المكون للحالات الطارئة والمتوقعة.

- الحاجة إلى ربط الفكر المراجعي بأعمال المحاسب والتي تتطلب تقدير أثر التحريف الجوهري على القوائم المالية ومصداقية العرض المحاسبي.

- أثر استراتيجيات الإصلاح المصرفي فى العدول عن التشوهات المتوقعة فى التقارير المالية.

- التعاقدات القائمة بين المؤسسة محل الاقتراض من المصرف والغير واستمراريتها

- استمرار الكيانات القانونية التابعة للمنشأة وأسباب التصفية (إن وجدت).

- رأس المال العامل ومدى تطبيق معايير المحاسبة فيما يخص إظهار أقساط القروض مستحقة السداد ضمن الالتزامات المتداولة.

- القيمة السوقية للسهم فى ضوء مقارنات ثلاث سنوات على الأقل.

- أسهم الإثابة والأسهم المجانية (إن وجدت).

المبحث الثالث

استراتيجيات المصارف العربية فى مواجهة التشوهات المالية

يتناول هذا المبحث دراسة أهم الاستراتيجيات المصرفية للتعامل مع أزمة كورونا فى ضوء اتباع المعايير الدولية والنشرات الصادرة فى هذا الشأن على النحو التالي:

أولاً: استراتيجيات المخاطر المصرفية المحتملة وفقاً لمعايير التقارير المالية

أ-آليات إدارة المخاطر المصرفية:

دفعت الأزمات المالية العالمية المتكررة المؤسسات المالية إلى البحث عن الآليات اللازمة لمواجهة المخاطر المؤثّرة فى أعمالها، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والذي نتج عنه تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر فى نهاية ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وأسفرت أعمال لجنة بازل I فى ١٩٨٨ إلى وضع إطار لقياس مخاطر الائتمان وتحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال والذي بلغ ٨ ٪، ومع تطور وتنوع المنتجات فى السوق المصرفي، والتطورات التكنولوجية المستمرة، فقد قامت لجنة بازل بتحسين إطار رأس المال وصدور اتفاقية بازل II والتي ركزت على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

ونتيجة للأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ والدروس المستفادة منها؛ قامت لجنة بازل بإدخال عدة تعديلات وتحسينات على مقررات بازل II والتي أطلق عليها فى مجموعها مقررات بازل III ، والتي أضافت تعريفاً جديداً لرأس المال، وتعريف معيار السيولة العالمي، وتحديد نسبة الرافعة المالية ٣ ٪، كما بلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال لتعديلات بازل ١٣ ٪، ومع التطورات الاقتصادية العالمية، وتنوع المخاطر المحيطة بالبنوك والمؤسسات المالية وآخرها الناجمة عن أزمة كورونا فقد قامت لجنة بازل بالعمل على معالجة نقاط الضعف فى كيفية حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان؛ بهدف الوصول إلى أساليب قياس أكثر حساسية للمخاطر، وإلغاء بعض أساليب التقييم الداخلية؛ وذلك بهدف التقليل من الاعتماد على النماذج الداخلية بالبنوك، من خلال وضع إطار جديد لكل من الأسلوب المعياري Standardized Approach **وأسلوب التقييم الداخلي.** Internal Rating Approach

وتُعد عملية معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من أهم العوامل الرئيسة فى نجاح كافة البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها المنشودة، كما تعد صمام الأمان للمؤسسات المالية بشكل عام، بما توفره من حلول ممكنة ومناسبة للمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات، ومن ثم الحدّ من تعرضها للخسائر غير المتوقعة والتي قد تَعوقُ مسيرتها نحو الربحية والنمو. وبشكل مبسط، يمكن تعريف المخاطر بأنها: احتمالية تعرض المنظمة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ويشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المنظمة المعتمدة وتنفيذ الاستراتيجيات بنجاح، ويمكن تقسيم المخاطر لقسمين: مخاطر الأعمال، وهي التي يكون مصدرها طبيعة المؤسسة وتتصل بعوامل تؤثر، وتتأثر بمنتجات السوق، والمخاطر المالية، وهى التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة تقلبات المتغيرات المالية .

ويواجه العمل المصرفي العديد من التحديات والعقبات المتعددة، والتي تتفاوت فى درجة خطورتها من بنك لآخر وللأنشطة التي تمارسها، حيث يتمثل الهدف الرئيس للبنوك بشكل عام؛ لضمان نجاحها واستمراريتها فى تحقيق معدلات عائد مرضية ومخاطر متدنية، وتتمثل أهم أنواع المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، والتي تختلف من بنك لآخر حسب حجم الأنشطة التي يقوم بها كل بنك.

وتلعب إدارة المخاطر دوراً أساسياً ومكملاً لهيكل رأس المال فى تحقيق السلامة المالية للبنوك، حيث تعد إدارة المخاطر خط الدفاع الرئيس لحماية حقوق المودعين والدائنين، بينما يمثل رأس المال خط الدفاع الأخير للمصرف، وتتمثل أهمية إدارة المخاطر فى التالي(Ariella, 2020):

- تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف المصرف وإحكام الرقابة عليها، وتقييم مخاطر العمليات التي يمارسها المصرف، وتحديد سبل التعامل معها والتحوط لها، أو التخفيف منها، أو تحويلها.

- قياس حجم عدم التأكد الذي يمكن أن تتقبله المصارف لتتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

- المساهمة فى تمكين الإدارة من التعامل مع المخاطر التي تواجه المصرف وإدارتها، والتي يمكن أن تقود إلى فشل أو عرقلة المسار الاستراتيجي، ووضع حدود قُصوى ودنيا للمخاطر المختلفة (الائتمانية، السوق، التشغيل، ....) التي تواجه المصرف.

- مساعدة الإدارة السليمة للمخاطر فى تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتحسين القدرة التنافسية للمصرف.

- تخطيط الأعمال فى ظل التغيرات المتسارعة فى البيئة الخارجية للمصرف، والأزمات المالية التي شهدتها الآونة الأخيرة.

- المساهمة فى تحقيق التوازن الاستراتيجي الأمثل بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها، وتمكين المصرف من الاستخدام الفعال للموارد والمقدرات الجوهرية فى تحقيق الأهداف.

- الحفاظ على سمعة المصرف وتوفير الثقة للمودعين، والدائنين، والمستثمرين، والتأكد من أن المصرف يمارس عملياته بكفاءة، وتعزيز قدرته على توليد الأرباح، وتحمله للمخاطر.

وتسعى المؤسسات المالية لتحديد المخاطر المحيطة بها وتحديد مصادرها، وكيفية التعامل معها من خلال مجموعة من الأساليب، والتي من أهمها :

• تجنب المخاطر: حيث قد يمتنع المصرف عن الدخول فى عمليات مرتفعة المخاطر، أو عدم الاستثمار فى مشروعات طويلة الأجل لتجنب المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق.

• تقليل المخاطر: حيث يتم دراسة سلوك محافظ التمويل؛ لتحديد علامات التحذير لمشاكل التوقف عن السداد بشكل مبكر، واستخدام سياسات إدارة الأصول والخصوم لتقليل مخاطر أسعار العائد.

• نقل المخاطر: يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر، نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء، والذي يتم غالباً من خلال التأمين التكافلي، والذي يعد من أهم وسائل نقل المخاطرة وأكثرها انتشاراً.

• التجزئة وتنويع المخاطر: ويقصد به تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء فى وقت واحد لتحقق مسبب خطر، وذلك بجانب التنوع بالنسبة لكل جزء من الأجزاء فى الحالات التي تسمح بعدم تعرض جميع الأجزاء، وبما يحقق انتشاراً للمخاطر على المستوى المالي أو الجغرافي، كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر (الشيء المعرض للخطر) للتجزئة.

• التحوط: حيث يختلف التحوط عن التأمين؛ فى كونه نقل للمخاطر مع التنازل عن إمكانية الربح فى ضوء الضوابط الشرعية والبعد عن العقود التي تتضمن مخالفات شرعية كالمشتقات المالية .

• المشاركة فى تحمل المخاطر: وهو ما يتميز به فكر إدارة المخاطر فى الاقتصاد الإسلامي، والذي يقوم على مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة، الذي بموجبه يتم تقاسم المخاطر بين مختلف الأطراف المساهمة فى العملية.

وتعتمد المصارف بصفة رئيسة على تحليل البيئة الخارجية للوقوف على الاستراتيجيات اللازمة خاصة إبان الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية، وقد أشارت دراسة(Bashir and Hassan,2013) إلى أن التحليل الاستراتيجي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تستخدمها إدارة البنك فى تحديد مدى التغير فى البيئة الخارجية، بالإضافة إلى تحديد الميزة التنافسية للبنك فى السيطرة على بيئته الداخلية والذي يهدف إلى زيادة قدرة الإدارة العليا فى تحديد أهدافها ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض إليها من البيئة الخارجية، وفي هذا السياق ووفقاً للتحليل الاستراتيجي حيث يشمل البيئة الخارجية والتي تضم الفرص والتهديدات، والبيئة الداخلية والتي تضم نقاط القوة والضعف، فالفرص هي التي تتيح للبنك اختيار استراتيجية جديدة وتطبيقيها فى البيئة التنافسية، ومدى قدرتها على تجنب التهديدات المحتملة التي تمكنها من الحفاظ على الميزة التنافسية، وفي إطار التهديدات المحتملة التي تلحق بالبيئة الخارجية فتعد جائحة كورونا COVID-19 التي لحقت بكل دول العالم فى نهاية عام ٢٠٢٠ إحدى التهديدات التي يجب مواجهاتها للحد من الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث قد أدى انتشار فيروس كورونا إلى عزل ما يقرب من ربع سكان العالم فى منازلهم، بالإضافة إلى أن التباعد الاجتماعي قد أصبح أكثر طلباً، وقد توقفت أغلب الصناعات، وبالتالي قد أثرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات على الاقتصاد الدولي (He,et.al.,,2020).

ب-أهم الاستراتيجيات المصرفية العامة فى ظل الأزمات:

ويمكن تناول أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المصارف فى مواجهة الأزمات فى الآتي :

١-إستراتجيات تنويع نموذج مخاطر الائتمان المصرفي:

تعتمد تلك الاستراتيجيات على سياسات تنويع المخاطر المصرفية من جانب ومراعاة المخاطر الائتمانية المحتملة من جانب آخر، فلقد كانت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وعدم الشفافية الدولية أو ما يعرف بالضبابية وما ترتب عليه من انهيار كبرى الشركات العالمية أثراً فاعلاً فى إظهار ضعف الملاءة المالية للبنوك وعدم القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية، ومن ثم فقد تم تسليط الضوء على إشكالية التلاعب بالدخل، وحتمية إعداد معايير محاسبية ومالية تدير وتوجه التعامل بالأدوات المالية والتحوط عن المخاطر المحتملة، والتحكم بعملية الإقرار بمختلف الأرباح والخسائر الناجمة عن الدخول فى معاملات، للتخفيض من درجة الخطر المتوقع باستخدام مختلف الأدوات المالية المعاصرة (العبسي، ٢٠١٩). الأمر الذى كشف عن ضعف شديد فى الملاءة المالية للبنوك، وأغلبها كان يحصل على تصنيفات ائتمانية عالية لأن معيار المخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة ضعف الأصول كان يتم بناؤه على الخسائر المحققة فعلاً بمعنى عند تعثر قرض أو أصل مالي معين يتم تكوين المخصص المناسب وبالتالي لم تكن البنوك تعلم مدى ضعف أصولها وما يمكن أن يسببه من مشكلات، وكان ذلك سبباً أساساً فى الأزمة المالية التي نشبت عام ٢٠٠٨، كما أن الأوضاع قبل ٢٠٠٨ كانت غير صحيحة فالنموذج المالي كان غير سليم تماماً؛ لأن البنوك والمؤسسات ليس لديها معلومات عن مدى كفاية رأسمالها لامتصاص الصدمات المستقبلية (نبيل، ٢٠١٨) كل ذلك أدى إلى ظهور المعيار الدولي للتقارير المالية (٩).

هذا، وقد بدأ مشروع تطوير المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية فى عام ٢٠٠٨، عند ظهور الأزمة المالية وفي يوليو ٢٠١٤، تم إصدار الإصدار النهائي لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ للأدوات المالية، بديل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ «الأدوات المالية: الاعتراف والقياس». وأصبح تطبيق المعيار الجديد إلزامياً منذ الأول من يناير ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يكون له تأثير كبير على الميزانيات العمومية للبنوك، حيث يمثل واحدة من التحسينات المركزية التي تقوم بها المنظمات لإزالة

بعض القواعد والمحظورات المركزية، وبالتالي السماح لمجموعة واسعة من أدوات التحوط (Edgar Löw,et al,2019)، ويقوم على الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقع فى الوقت المناسب, ويتم الاعتراف الأولي للأداة عن طريق ترجيح خسائر الائتمان المحتملة (أي: القيمة الحالية للعجز النقدي)، ويتم حسابها كقيمة الفرق بين جميع عقود التدفقات النقدية المستحقة لكيان ما وفقاً للشروط التعاقدية للأداة المالية وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة تلقيها (أي: كل حالات العجز النقدي)، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي (Arndt& Daniel ،2019).

وقد جاء المعيار بديل للمعيار الدولي رقم ٣٩، حيث فى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كانت محاسبة الأصول المالية لا تزال تسترشد بالمعيار المحاسبي الدولي IASB39، الذي ينص على استخدام نموذج الخسارة الفعلية للاعتراف بخسائر الائتمان فى الربح والخسارة، وذلك عند ظهور دليل مادى يدل على تكبد خسارة ناتجة عن انخفاض فى قيمة القرض، ولم يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث المستقبلية، إلا أنه فى أعقاب الأزمة المالية فى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أثيرت مخاوف بشأن هذه الطريقة، لا سيما حول توقيت الاعتراف بنفقات خسارة القروض، حيث اعتبرت «قليلة جداً ومتأخرة جداً»، ولذلك أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) باستبدال طريقة الخسارة الفعلية لتكوين مخصصات خسائر القروض بمقاربات بديلة «تتضمن مجموعة أوسع من المعلومات الائتمانية المتاحة « وهى طريقة الخسارة المتوقعة باستخدام المعلومات الإحصائية لتحديد الخسائر المستقبلية المحتملة، بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي البيانات المالية ومراعاة الشفافية فيما يتعلق بالتغيرات فى الاتجاهات الائتمانية وبأهداف السلامة والحصافة الاحترازية (Francisco and Javier,2020) .

وبالنظر إلى ما جاء بالمعيار وتحليله؛ نجد أن الاعتراف بمخصصات الخسائر المتوقع حدوثها وليست الفعلية تؤدي إلى حتمية التبويب والقياس والتقييم المحاسبي للأصول والالتزامات والمشتقات؛ بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة، حيث يتم تقدير مبلغ متوقع محدد بصورة صحيحة وغير متحيز بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتمل حدوثها، ومراعاة القيمة الزمنية للنقود، بناء على معلومات موثوقة

ذات دعم مستندي عن الظروف الحالية والأحداث الاقتصادية المتوقعة، كما يتطلب عند قياسه مجموعة من المعلومات أهمها الأحداث الماضية كالخبرة التاريخية فى تقدير خسائر الأدوات المالية، والظروف والأحداث التالية والتوقعات التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية، وهو الأمر الذي يؤثر على الأرباح، ورأس المال النظامي (Albrahimi ,2020).

٢ – استراتيجيات الشمول المالي المصرفي:

يعد الغرض الرئيس من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة مثل: القروض، والمدخرات، والمعاشات التقاعدية والتأمين، وأنظمة الدفع والتحويلات، وخدمات الإيداع، لجميع الفئات وخصوصا من يتعاملون مع البنوك من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية (نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك) (Bose,2017)، بالإضافة إلى أن الشمول المالي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة أرباح البنوك، و تحسن الربحية و تحسين الأداء المالي العام؛ حيث تعتمد البنوك على الاستخدام العالي للخدمات المالية الرقمية المبتكرة مثل: الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلي (ATM)K وجميع الخدمات المصرفية الإلكترونية (Samreen and Iqrm,2015)، وتعتمد تلك الاستراتيجية على عدة ركائز أهمها: تثقيف العميل وتوعيته مالياً، وحماية العميل من الناحية المالية، وسهولة وصول العميل إلى الخدمات المالية الرقمية، وسهولة وصول الخدمة إلى جميع الفئات من الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والاستخدام الأمثل للخدمات المالية المتنوعة، و جودة العملية المالية و الحصول على الخدمة المالية بسعر مناسب.

وتلعب البنوك دوراً هاماً فى مجال التنمية المستدامة لأى دولة من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد للمشاركة فى أنشطة الشمول المالي وإبلاغ هذه المعلومات إلى مختلف أصحاب المصلحة بما فى ذلك المنظمون الحكوميون (Roy,et.al,2015)، ومع مراعاة الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصلحة من خلال الإفصاح عن معلومات حول أنشطة الشمول المالي، والتي تؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة المعنيين، وبالتالي يقلل من تكاليف الوكالة ويحسن الربحية.(Hillman and Keim, 2001; Bose et al., 2017) بشكل عام والأداء المصرفي بشكل خاص.

وقد سمحت القوانين فى العديد من البلدان العربية بالانخراط فى منظومة الشمول المالي المصرفي منها مصر، حيث تعد مشاركة البنوك فى أنشطة الشمول المالي ليست إلزامية يمكن للبنوك الانخراط طوعا فى مثل هذه الأنشطة والإفصاح عن هذه المعلومات بموجب القوانين الحالية، ويشجع البنك المركزي المصري البنوك على الانخراط فى الشؤون المالية وأنشطة الاندماج عن طريق خفض نسب احتياطي لهم من ١٤ ٪إلى ١٢ ٪ (Villasenor et.al., 2016) وبالتالي يعد زيادة الوعي بالجوانب المالية من أهم أهداف الشمول المالي التي سوف يحقق خيارات مالية قد تكون اختيارية فى فترة الأزمات وانتشارها ومن ثم تحقق الاستقرار المالي.

وفي ظل التجربة المصرية فى مجال الشمول المالي، فقد سارعت الحكومة بالخطوات التالية (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١)

- إصدار تعليمات للبنوك بتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية؛ بأن تقوم البنوك بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها.

- هذا، بالإضافة إلى إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وبالأخص صرف رواتب العاملين والذين تأثروا بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها. وكذلك تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمدة ستة أشهر، وعدم تطبيق غرامات إضافية على التأخر فى السداد، ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية.

- توجيه البنوك باستمرار العمل بمراكز الاتصال لديها للرد على استفسارات العملاء، والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي، هذا بالإضافة إلى العمل على استبدال المسحوبات النقدية للمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية، مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية المترتبة على ذلك، وكذا إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من ماكينات الصرف الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة ستة أشهر. هذا إلى جانب زيادة الحدود اليومية للتعامل ببطاقات الخصم والائتمان، وتشجيع العملاء على تنفيذ المعاملات البنكية من خلال القنوات

الإلكترونية أو البطاقات بدلاً من التعاملات النقدية.

- إطلاق مبادرة جديدة للعملاء غير المنتظمين فى السداد من الأفراد الطبيعيين، بغرض إقالتهم من عثرتهم وتمكينهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي مرة أخرى، وبما يساعد على زيادة قدراتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلي؛ حيث إنه بمجرد سداد العميل نسبة ٥٠ ٪ من صافي رصيد المديونية دون العوائد المهمشة، يتم حذف اسمه من قوائم الحظر، والإفصاح عنه تحت اسم «عملاء مبادرة» لمدة سنة واحدة من تاريخ سداد نسبة الخمسين بالمائة كمعلومة تاريخية فقط، وتحرير الضمانات غير النقدية وما فى حكمها والرهون الخاصة بتلك المديونية.

- رفع الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لمدة ستة أشهر، والسماح للبنوك بفتح حسابات هاتف محمول مجاناً بالإضافة إلى السماح للبنوك، كإجراء استثنائي فقط، بتطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء الجدد بطريقة إلكترونية. كل ذلك إلى جانب السماح لعملاء البنوك بالتحويل بين أي حساب مصري لدى أي بنك وأي حساب هاتف محمول لدى أي بنك آخر، وتعديل الحد الأقصى لوحدات النقود الإلكترونية المصدرة لكل بنك لتصبح ٥٠٠ مليون جنيه.

- إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها لمدة ثلاثة أشهر، وذلك للحد من التعاملات النقدية لما قد تحمله من خطورة على الصحة العامة.

- تعديل الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي للأفراد ليصبح ٥٠ ألف جنيه مصري من فروع البنوك، و٢٠ ألف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي.

٣- استراتيجيات الإفصاح الشمولي للمخاطر:

من الأهمية عند تناول الإفصاح الشمولي تحليل ما ورد بمعيار التقارير المالية رقم (٣٩) للتعرف على نواحي الإفصاحات اللازمة إبان الأزمات المالية وكذا جائحة كورونا، فعند تحليلنا للمعيار نجد أن هناك وجهتي نظر بخصوص تأثير الإفصاحات من واقع المعيار على كفاءة وضع البنوك، حيث نجد من جهة أخرى، أن الإفصاح فى

الوقت المناسب يؤدي إلى انضباط البنوك وتوفير حوافز للبنوك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية فى وقت مبكر، كما توفر الإفصاحات الأكثر شمولاً المعلومات ذات الصلة حول الأصول المتعثرة، والتي يمكن أن تقلل من حالة عدم اليقين، ومن جهة أخرى فإن الإفصاح عن الخسائر أو التعرض للأصول المتعثرة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى اندفاع البنوك، واتخاذ الإجراءات التصحيحية التي يعدها المستثمرون علامات ضعف.

ويمكن تناول أهم دواعي اللجوء إلى الإفصاح الشمولي:

- خفض توزيعات الأرباح وتصنيف القروض، وبالتالي تنشأ مقايضات من أجل الاعتراف فى الوقت المناسب بالخسائر على أصول البنك، فعلى سبيل المثال، انخفاض قيمة القروض المتعثرة تكون المخاوف شديدة بشكل خاص؛ لأن تخفيضات القروض على الأصول المتعثرة تقلل من رأس مال البنك (Charles et al,,2020).

وقد أشار (Asli et al,2020) أنه خلال أيام خفض أسعار الفائدة، شهدت البنوك ذات السيولة المنخفضة عوائد غير طبيعية أعلى من البنوك الأكثر سيولة، حيث عكست البنوك توقعات الأسواق بأن أسعار الفائدة المنخفضة من شأنها أن تزيد السيولة فى النظام المالي، وبالتالي تؤكد النتيجة أن سياسة أسعار الفائدة ظلت أداة سياسية رئيسة فى بداية الأزمة، نظراً لأن الأسواق على دراية بالسياسة النقدية التقليدية؛ حيث يظل الدخل من مصادر الفائدة هو المصدر الأول والموثوق به للدخل للنظام المصرفي الخاص، لضمان الربحية وتعزيز قاعدة الكسب، حيث يعد الافتقار إلى خيارات الاستثمار الأفضل - بخلاف القروض، وغياب الأسواق المتطورة، وعروض الخدمات المحدودة مثل الخدمات الاستشارية - من الأسباب التي يمكن الاستشهاد بها عند انخفاض السيولة (Tesfaye ,2020)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تعقد مشكلة السيولة عند ارتفاع نسبة القروض فى محفظة أصول البنوك.

- تحقيق الاستقرار المالي وكسب ثقة العملاء، حيث نجد أن الإفصاحات وقت الأزمات قد تتسبب فى مشاكل أو زعزعة استقرار البنوك، خاصة وأن الأسواق لا «تنتظر» إفصاحات البنوك فقط عندما تبدأ الأزمة فى الظهور وتتدهور أوضاع السوق، إلا أن المزيد من عمليات الكشف المقبلة من الممكن أن تكون أفضل أو على الأقل لا يكون لها تأثيرات ضارة، حيث من غير المحتمل أن يكون حجب المعلومات مفيدا، وخاصة أن إفصاحات البنوك ليست المصدر الوحيد للمعلومات التي يستخدمها

المستثمرون للتعرف على تعرض البنوك للمشاكل المالية، حيث يمكن للإفصاحات غير الكاملة أن تزيد الأمور سوءاً من خلال خلق عوامل تؤدي إلى تآكل ثقة المستثمرين، وبالتالي، فإن أحد الدروس المهمة المستفادة من الأزمة هو أن طمأنة السوق بأن إفصاحات البنوك موثوقة أمر بالغ الأهمية للاستقرار المالي - على وجه الخصوص- فى وقت مبكر من الأزمة (Charles et al,2020)، كذلك فإن تعزيز الاستقرار المالي، كما من المتوقع أن تساعد تلك الشفافية والإفصاح على تدعيم التقارير الفردية للبنوك، والإفصاحات الرقابية المجمعة الدورية، ومدى صلاحية وكفاية مبالغ الخسائر المتوقعة المبلغ عنها (Albrahimi ,2020).

- الحاجة لتكوين المخصصات فى ضوء الخسائر الائتمانية، فالمعيار الدولي رقم (٩) يقدم العديد من المعلومات ذات القيمة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية والعديد من الأطراف الأخرى ذوى المصلحة؛ حيث يعتمد هذا المدخل على حسابات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المقترض، فإذا ما تم تسجيل القروض والخسائر الائتمانية المحتملة بناء على القيم الاقتصادية لن تكون هناك حاجة إلى حساب مخصصات لخسائر القروض وإدراجها بالميزانية، حيث إن أسعار الفائدة المتعاقد عليها فى هذه الحالة ستغطي كافة الخسائر المتوقعة على مدار عمر القرض، وبالتالي بمجرد وجود المعلومات الجديدة عن القيمة الاقتصادية للقروض يصبح من الأهمية بمكان تعديلها بالتغيرات المتوقعة بشأن التعسر المالي المستقبلية والتغيرات المتوقعة فى معدلات الفائدة (دينا، ٢٠١٩).

- السيولة والضمانات والملاءة المالية للعميل: يؤثر تطبيق المعيار على الودائع من خلال تعزيز ثقة المودعين فى البنوك؛ لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر، مما يمكن المؤسسات المصرفية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، كما يسهم فى تعزيز الدراسة السليمة لإمكانية العميل الائتمانية، ومن ثم يمثل حماية للبنوك من أي مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية (Asli et al,2020) .

ويشير الباحث أن من أهم مشاكل البنوك هي السيولة: تشير حالة السيولة للبنك إلى «موقف البنك للوفاء بالتزاماته فى الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ولأهمية السيولة يحدد المنظمون فى معظم البلدان الحد الأدنى المطلوب لمستوى السيولة لدى البنوك،

والتي ترتبط بتحصيل الودائع، وهذا يعني أن البنوك تقدم خدمات الوساطة من خلال تحصيل الودائع والخصوم الأخرى وتحويل هذه الأموال إلى الأصول المدرة للفوائد، وبالتالي يتم تضمين فوائد الودائع كمدخل ثالث إلى جانب رأس المال وتكاليف التشغيل فى الاعتبار عند حساب السيولة، ولذا تنشأ ضغوط السيولة نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الأصول والخصوم .

وترتبط حاجة البنوك إلى المزيد من السيولة بوضع الرافعة المالية العالية نتيجة انخفاض قاعدة رأس المال المحدودة للغاية للبنوك مقارنة بممتلكاتها من الأصول. وتأكيداً على ذلك؛ أوضح (Bipasha &, Suborna ,2020) أن البنوك ستواجه أزمة السيولة نتيجة انخفاض نسبة الودائع، حيث قد يختار العديد من المودعين سحب مدخراتهم لدعم نفقات معيشتهم وصحتهم، وأصبحت فرص الادخار للأفراد والشركات محدودة بشكل متزايد مما قد يجبرهم على التهام مدخراتهم، وإذا استمر هذا لفترة طويلة، فسوف يتسبب فى نقص السيولة ويحد من قدرة الإقراض للبنوك.

- تقديم نماذج موضوعية دقيقة لاحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال (شحاته، ٢٠٢٠) والمساعدة على اتخاذ القرارات عن طريق عكس تأثير أنشطة إدارة المخاطر على البيانات المالية مع المزيد من المتطلبات المستندة إلى المبادئ، وتصوير أنشطة الأعمال بما يعكس كيفية إدارة المنشأة لأدواتها المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية (Maciej, & Dirk ,2016) فى سياق الاستقرار المالي، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ كانت خسائر الائتمان يعترف بها فقط بمجرد حدوثها، نتيجة لذلك تظهر المشاكل الاقتصادية فى وقت متأخر وفجأة، ولذا تم تصميم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩)؛ لتخفيف هذه المشكلة عن طريق تطبيق نهج التدريج، الذي يعترف تدريجياً بخسائر الائتمان المتوقعة، مما يحافظ على الاستقرار المالي، حيث يجب أن يراعى المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) جميع المعلومات ذات الصلة، بما فى ذلك البيانات التاريخية، والظروف الحالية، وكذلك التوقعات الداعمة للأحداث المستقبلية والاقتصاد الكلي، مما يخلق آثاراً إيجابية على الاستقرار المالي والمرونة المصرفية.

ثانياً: استراتيجيات موازنة الخسائر الائتمانية وفقاً لمعايير التقارير المالية

وتتمثل أهم تلك الاستراتيجيات فى :

أ- استراتيجيات نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعايير التقارير المالية:

تعبر الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المعيار للتقارير المالية (٩) عن القيمة الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ فى حالة تخلف المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم طوال مدة الأصول المالية، أو تأخرهم عن السداد فى الوقت المحدد ؛ لأن الخسارة الائتمانية ترتبط بمبلغ وبتوقيت الدفعات أيضاً لأن التأخر فى الدفع يسبب نقصاً فى النقد.

وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع اعتبار احتمال التعثر PD ، كما يمكن الاعتماد – كوزن - على البيانات التاريخية، وبناء عليها يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تعديلها، أخذاً بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية. ولم يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) نهجاً معيناً لاحتساب تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل نهج «احتساب احتمالية التعثر» (Exposure At Default) أو نهج» الخسارة «LGD (Loss Given Default) أو نهج «احتمالية التعرض للتعثر» PD (Probability Of Default)، لكنه قدم إرشادات استندت إلى المبادئ طالما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها فى المعيار تم تحقيقها ؛ ليس من الضروري استخدام نهج أو طريقة معينة لحسابها، لكنه سمح باستخدام الحكم المهني فى القضايا الرئيسة خاصة عند تطبيق قواعد معينة فى المعيار مثل تلك التي تنطوي على استخدام المعالجات العملية أو فيما يخص عمليات تقييم مخاطر الائتمان كاتساع نطاق التوقعات أو ما اذا كانت التنبؤات معقولة وقابلة للدعم.

ويتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) منهجاً ذا «ثلاث مراحل» للاعتراف بالانخفاض فى قيمة الائتمان، تعتمد على التغيرات الملحوظة فى جودة ائتمان الأصول المالية منذ الاعتراف الأولي بها، وتنتقل الأصول بين هذه المراحل الثلاثة وفقاً للتغيرات فى الجودة الائتمانية، وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة (Sánchez serrano, 2008, p. 18)

وتتمثل هذه المراحل الثلاث فى: (مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ٢٠١٨)

المرحلة الأولى: فى هذه المرحلة يتم تضمين الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي مع عدم تقديم دليل موضوعي على انخفاض القيمة، هذا ويتم الاعتراف بالأداة المالية ضمن الأصول المالية للبنك يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً اعتماداً على مؤشر Proxy، ويسجل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة، للتوقعات الأولية لخسائر الائتمان ولا يؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الأصول المالية، إذ تحسب كمخصص انخفاض القيمة ضمن المصاريف بطريقة معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية، وعند إعداد التقارير المالية (أي: دون خصم مخصص انخفاض القيمة) يحدد البنك ما إذا كان هناك ارتفاع فى المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف بالأداة المالية أم لا، فإذا تبين احتمال تعثرها منخفضاً؛ فذلك يعني انخفاض مخاطرها الائتمانية منخفض والعكس.

المرحلة الثانية: يتم الانتقال من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، فإذا تبين أن هناك ارتفاعاً فى مخاطر الائتمان مقارنة بجودته عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية؛ فعندئذ يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها كاملاً، مما يترتب عليه ارتفاع مهم وكبير نسبياً فى مخصصات انخفاض القيمة، وبالنسبة لهذه الأصول يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة ولكن لا تزال إيرادات الفوائد محسوبة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (Berbaum, 2015).

هذا وقد حدد المعيار المؤشرات التي ينبغي أن تأخذها المؤسسة عند الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة (جاسم، ٢٠١٨) (Reporting Council, 2018)

١ - تغييرات جوهرية فعلية أو متوقعة فى النتائج التشغيلية للمقترض .

٢ - التغييرات الجوهرية فى قيمة الضمانات المقدمة الداعمة للالتزام .

٣ - تغييرات متوقعة فى مستندات القرض مثل تغييرات فى شروط العقد .

٤ - تغييرات جوهرية فى الأداء والسلوك المتوقع للمقترض.

٥ - الدفعات التي استحقت خلال أكثر من ٣٠ يوماً ومع ذلك أوضح المعيار أن هذا الافتراض غير قاطع أي هو قابل للنقض.

المرحلة الثالثة: يتم الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة إذا تبين أن هناك تدهورا فى جودة الائتمان، أي تحققت الخسائر الائتمانية أو انخفضت قيمة الأداة المالية فعليا، كما يمكن أيضاً الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة مباشرة إذا حدث ذلك فعلا، ويبقى الاعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية فى هذه المرحلة، ويؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الأصول المالية إذ تحسب بمعدل الفائدة الفعلي الإجمالي الكلفة المطفأة (أي صافية من مخصص انخفاض القيمة)، ويمكن تلخيص المراحل السابقة فى الجدول التالي:

المرحلة الأولى(منتظمة)	المرحلة الثانية(منتظمة)	المرحلة الثالثة(غير منتظمة)
(الاعتراف الأولي بالخسائر الائتمانية المتوقعة)	(موجودات ذات زيادة كبيرة فى المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي)	
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر
إيرادات الفوائد أو العوائد		
الفائدة أو العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية	الفائدة أو العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية	الفائدة أو العائد الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للتكلفة المطفأة (صافية من مخصص الائتمان)

المصدر: الباحث

ويجب الإشارة إلى أنه وفقاً للمعيار رقم (٩)؛ فإنه بعد تحديد فى أي مرحلة تنتمي إليها الأداة المالية، على المؤسسة فى كل تاريخ تقرير أن تقيس مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة بطريقة تعكس (Wood Chrin.2016) موضوعية المبلغ، وأن يكون حسب احتمالات مرجحة؛ حيث يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة، والقيمة الزمنية للنقود، فضلاً عن أن تكون المعلومات معقولة وداعمة و متاحة دون تكلفة أو جهد، كما أنه مثلما يتم قياس خسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية، فإنه يمكن اعتماد النهج الجماعي؛ حيث يتم

تجميع الأدوات المالية ذات المخاطر المتشابهة معاً، حيث لا يمكن رؤية التأثيرات إلا على مستوى جماعي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها بشكل جماعي (Financial Reporting Council , 2018,) حيث يتم حساب هذه الخسائر عن طريق ضرب ٣ مكونات رئيسية كما يلي (حسين، ٢٠١٧)

الخسائر الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر * الرصيد عند التعثر * الخسارة عند التعثر.

ويجب الإشارة إلى أن الرصيد عند التعثر وكذلك الخسارة تتحكم فيها الضمانات، بحيث إذا كان الضمان أعلى من القرض؛ هنا لا يحتسب له مخصص لتغطية المخاطر أو الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ب-استراتيجيات ترجيح المخاطر:

لا شك أن المصارف تواجه العديد من المخاطر البنكية والتي تتفاوت فى درجة خطورتها من بنك إلى آخر؛ من حيث حسن تقييم وتحليل ودراسة المخاطر، ومن ثم فإن إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح المصرف، وضمان استمراره فى السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية (أنس، ٢٠١٩) وتشير تلك المخاطر إلى احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين، وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، والمخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى مصارف ذات أحجام كبيرة، فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية، ومن أهم القطاعات التي تم التركيز على ما لحق بها من مخاطر فى ظل أزمة كورونا هي قطاع البنوك (Petersonn,2020).

وتشير الأدبيات المتعلقة بآثار جائحة كورونا أن لتلك الأزمات أثراً فاعلاً فى زعزعة الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص؛ بما يولده من أضرار بنموذج الأعمال الأساس للبنوك وخلق صدمة على محفظة أعمال تلك البنوك، الأمر الذي يستدعي إعادة ترجيح وتقييم المخاطر والتهديدات لها، خاصة مع عمليات السحب المستمرة ونقص السيولة وضعف نظم الإقراض (Suborna&,Bipasha,2020)، وقد حددت العديد من الدراسات أهمية مراعاة تجلية وتحليل المخاطر فى ضوء أثرها على كل من قيمة الشركة (المصرف)، وكفاية رأس المال، ودخل الفائدة على النحو التالي: (Suborna&,Bipasha,2020)

١- قيمة المصرف

تشير الدراسات والنتائج التي أجريت على العديد من المصارف - خاصة الدول النامية - إلى أن جميع البنوك من المحتمل أن تشهد انخفاضاً فى قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسبة كفاية رأس المال، ودخل الفوائد على مستوى البنوك الفردية والقطاعية، وستؤدي التأثيرات المتراكمة بالفعل إلى زيادة القروض المتعثرة، وتقليل جودة الأصول للبنوك، وسيؤدي انخفاض قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر بدوره إلى انخفاض كفاية رأس المال للبنوك.

٢ - الدخل من الفوائد:

من المرجح أن ينخفض هذا الدخل بسبب قلة التجارة الدولية، وانخفاض التعامل فى العملات الأجنبية، كما بدأت البنوك فى العديد من البلدان بالفعل فى التنازل عن رسوم التأخير فى السداد، وزيادة حدود بطاقات الائتمان؛ فى محاولة لمساعدة عملائها على النجاة من الوباء.

٣ - كفاية رأس المال:

تتأثر السياسة الإقراضية بكفاية رأس المال حيث يعد حاجزاً واقياً يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع فكلما ازداد رأس مال البنك عن الحد الأدنى للكفاية؛ كلما ازدادت قدرته على تحمل الخسائر وتجنب الأزمات المالية، يؤكد المنظمون فى جميع أنحاء العالم على فكرة أن البنوك يجب أن تمتلك احتياطيات كبيرة من حيث رأس المال والسيولة، حيث ستظل بعض البنوك تحت ضغط هائل للحفاظ على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة بسبب أزمة الوباء المستمرة (Saqib,2020).

وقد تم الإشارة إلى أن انخفاض قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر بدوره سيؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال للبنوك مما يهدد الملاءة المالية للبنوك وبقاءها واستدامتها، ويمكن أن تنخفض كفاية رأس المال للبنوك؛ نتيجة محاولة البنوك استخدام جزء من رؤوس أموال الفئة 1 أو 2 لدعم استدامتها التشغيلية والمالية كجزء من خطة مكافحة تكرار الأزمات المالية.

ج – سياسة تعديل التصنيف الائتماني ومعالجة التشوهات المالية:

لقد وضع المنظمون - فى جميع أنحاء العالم - مجموعة موحدة نسبياً من الإرشادات لتقييم كفاية رأس المال، بناءً على أو مستوحاة من عمل لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)، خاصة بعدما أيقنوا أهمية رأس المال البنكي، وكونه أحد المحاور الرئيسة فى الاستقرار المالي، وتؤكد كافة المعايير الخاصة بكفاية رأس المال أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله التي تساعده على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر وهو ما يمثل تعريف كفاية رأس المال، فلقد أكدت العديد من الدراسات المصرفية (Charles,et., al, 2020)، هذا ويستخدم المنظمون هذه النسبة لتقييم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك، وكذلك لمراقبة استخدام البنوك للديون، وعندما تنخفض تلك القيمة فى البنك عن حدود معينة، يمكن للجهات التنظيمية اتخاذ مجموعة متنوعة من «الإجراءات التصحيحية الفورية».

وفي ظل جائحة كورونا فإن الاعتراف المبكر بالخسائر يؤثر سلباً على مرونة البنك من خلال خفضه مستويات رأس المال، حيث تقوم البنوك بتكوين مخصص خسائر الائتمان عن توقعات مستقبلية وليس خسائر حقيقية مما سيؤثر على الربحية ورؤوس أموال البنك، وبالتالي إظهار نتيجة الأعمال بشكل منخفض مما يؤثر على نصيب السهم، كما أن زيادة مكون مخصص خسائر الائتمان سيؤثر على عدم اعتماد 20٪ عند إعداد الإقرار الضريبي لضريبة الدخل للبنك مما يزيد من أعباء ضريبة الدخل (نبيل، ، Charles et al,2020).

هذا، وفي ظل مساهمة البنوك فى الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة فمن الأهمية الوقوف على التصنيف الائتماني فى ظل وضع مالي مستقر وكفاءة تشغيلية تمثل نجاحاً داخل الاقتصاديات فى إدارة أموال البنوك ومواجهة الأزمات المالية، وقد كان لسياسات العديد من المصارف العربية فى مواجهة جائحة كورونا أثر فاعل فى تعديل التصنيف الائتماني إلى الأفضل، نذكر منها :

حدّثت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» مساء أمس الثلاثاء تقرير تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A1) مع نظرة مستقبلية سلبية، نتيجة للصدمات الخارجية على إثر جائحة فيروس كورونا المستجد، كما أكدت الوكالة فى تقريرها الائتماني أن الإصلاحات الهيكلية فى المملكة أدت إلى تقليص العجز المالي

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وبالرغم من انكماش الاقتصاد فى الربع الأول من هذا العام، فإن القطاع غير النفطي استمر فى التطور والتعافي، مدعومًا بنمو قوي بشكل استثنائي فى تطوير البنية التحتية للمنتجات العقارية، لاسيما أن أحد محركات التعافي الاقتصادي بالإضافة إلى الطلب الاستهلاكي هو النمو القوي بشكل استثنائي فى القروض العقارية المدعومة بالمبادرات الحكومية، فى إطار برنامج الإسكان كأحد برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠، فضلاً عن أنها ذكرت الوكالة فى تقريرها أن خطط تنويع الاقتصاد فى المملكة ستساهم فى رفع النمو على المدى المتوسط إلى الطويل، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي دعمت فى تحسين القدرة التنافسية، حيث تحسنت المملكة العربية السعودية فى ٩ من أصل ١٠ مجالات تم قياسها بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، وارتفع ترتيبها من المرتبة ٨٢ فى العام ٢٠١٦ إلى المرتبة ٦٢ فى العام ٢٠٢٠ من بين ١٩٠ دولة.

أعلنت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني تثبيت درجة التصنيف السيادي للاقتصاد المصري عند مستوى B/B على المدى الطويل الأجل والقصير الأجل، مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة.

ويعني التصنيف الائتماني: إصدار تقرير اقتصادي عبر مجموعة من الأدوات التحليلية، وقياس للرؤية المستقبلية للاقتصاد، للوقوف على مدى جدارة الدولة فى الحصول على قروض، وقدرتها على السداد، اعتماداً على عدة مؤشرات اقتصادية كلية أخرى.

أكدت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» مرة أخرى التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن عند "-BB"، مشيرة إلى سجل الأردن الحافل بالإصلاحات المالية والاقتصادية التدريجية وقدرته على الوصول لمصادر التمويل المحلي والخارجي وأوضحت الوكالة، أن الجهود الحكومية المبذولة فى مكافحة التهرب الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية قد أسهمت بشكل كبير فى تخفيض الأثر السلبي لتراجع الإيرادات المحلية جراء الانكماش الاقتصادي بسبب أزمة كورونا، وحافظت وكالة التصنيف على نفس النظرة المستقبلية السلبية التي حددتها سابقًا خلال الوباء، وحذرت من تبعات فيروس كورونا وتأثيره على عجز الميزانية والدين الحكومي وصافي الدين الخارجي.

ثالثاً: خصائص المعلومات المحاسبية فى ظل ملاءمة الاستراتيجيات المصرفية:

تتميز المعلومات المحاسبية بالعديد من الخصائص لاكتساب صفة الجودة، وأهمها الخصائص النوعية، وسنركز فى هذه الدراسة على خاصيتين تفيد فى اعتمادها من قبل المصارف حيال رسم استراتيجياتها منها، وهما:

أ - ملاءمة المعلومات المحاسبية: عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فى البيان رقم(٢) الصادر فى ١٩٨٠ بأنها: «المعلومات القادرة على إحداث تغيير فى اتجاه القرار، حتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق من مصادر أخرى».(FASB , 2008, p. 03)

ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة وذات صلة بالقرارات، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، ويحدث فرق فى تلك القرار بمساعدة فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتحتوي على ثلاث خصائص فرعية هي: القدرة التنبؤية، وإمكانية التحقق من التوقعات، والتوقيت المناسب(Orens, R. and Lybaert, N., 2010)

ب - موثوقية المعلومات المحاسبية (التمثيل الصادق): ويقصد بالموثوقية حسب البيان رقم (٢) الصادر عن FASB خاصية المعلومات: «أن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله (حنان، ٢٠١٤).

تكون للمعلومات المحاسبية صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ويجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت فى المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبرعنها، إذاً خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي:

١-القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني: القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس. (Grant Thornton, 2020)

٢-الصـدق فـي التعبيـر: وتعني: تمثيل المعلومات المحاسبية للواقـع العملـي، الـذي يعكـس الأحـداث الاقتصـادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحـدة المحاسبية، أي تمثل التقـارير المالية بصـدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

٣-الحياد في التعبير: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد؛ إذا كانت تخلو من أي تحيز عـن طريـق قيـاس النتـائج، وعرضـها بطريقـة لا تغلـب مصالح فئـة معينـة مـن فئـات مسـتخدمي القـوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

ومما سـبق يمكن القـول إنـه للحصـول علـى معلومـات مفيـدة يجب أن تتصـف المعلومات بالملاءة والموثوقية معـاً، غير أنـه يمكن أن يحدث تعـارض بين هاتين الصفتين؛ يعني إذا زادت مـن موثوقيـة المعلومات تخليت فى المقابل من ملاءمتها، والعكس إذا زادت من ملاءمة المعلومات أجد نفسي تخليت عـن جـزء منها، لذلك على المؤسسة أن تـوائم بين هاتين الخاصيتين لضمان قـوائم ماليـة ذات، موثوقية المعلومات وجودة صدقها.

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية الميدانية

ويتناول هذا المبحث تحديد المتغيرات البحثية واختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أولاً :هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار دور القطاع المصرفي العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية فى ظل تبعات جائحة كورونا، من خلال تحليل القوائم المالية لبعض المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية فى مصر، كما يجب ربط الإطار النظري بالجانب العملي حتى تتحقق قيمة البحث العلمي ويكتمل موضوع البحث ويحقق أهدافه، ويتم ذلك من خلال التأكد من صحة ما تم التوصل إليه بالدراسة النظرية بالإضافة إلى اختبار فروض البحث. وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية وذلك من خلال تصميم وصياغة قائمة استقصاء لاستطلاع آراء، وتوجهات عينة من المتخصصين فى موضوع البحث, وتحليل تلك الآراء للتوصل إلى مدى صحة فروض البحث.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة كافة البنوك التجارية والحكومية فى مصر فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي تتبعها كمتغيرات مستقلة، خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠١٩ والربع الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ والربع الأول والثاني من عام ٢٠٢١، وذلك لتحديد دور المصارف فى مواجهة كافة التشوهات المالية بقوائم تلك المؤسسات فى ظل جائحة كورونا، ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية لتلك المؤسسات فى الفترة المذكورة ومطالعة تقارير مجلس الإدارة مع إجراء التحليل الإحصائي لبيانات القوائم المالية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss –v23 ، أما فيما يتعلق بانعكاس تلك الاستراتيجيات على بعض الشركات الصناعية المعروضة فى سوق الأوراق المالية (كعينة مختارة) للمتغير التابع فقد تم إعداد قائمة استقصاء لبعض الافتراضات الوصفية التي يمكن استخدام التحليل الإحصائي لها، وتجدر الإشارة إلى أن ما لا يمكن التوصل إليه من تحليلات تم إدراجه بقوائم الاستقصاء. هذا، وقد تم تحديد العينة البحثية كالتالي:

جدول رقم(٤/١)

يوضح الشركات الصناعية المقيدة بسوق الأوراق المالية حتى عام ٢٠٢١

الشركة	القطاع	التصنيف	العدد فى القطاع
١- سيدى كرير للبتروكيماويات	الكيماويات	نشطة	٧
٢-حديد عز	موارد أساسية	نشطة	٨
٣-القومية للأسمنت	التشييد ومواد البناء	غير نشطة	٤٣
٤-جلاكسوسمثكلاين	رعاية صحية وأدوية	نشطة	١٥
٥- الشروق الحديثة للطباعة	موارد أساسية	غير نشطة	٢٠
٦-الشرقية للدخان	منتجات منزلية وشخصية	نشطة	٩
٧-السويس للأسمنت	التشييد ومواد البناء	غير نشطة	٤٣
٨-الإسكندرية للزيوت	غاز وبترول	غير نشطة	٥
الإجمالي(مع عدم التكرار)			١٠٢

وتم استخدام أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية Stratified Random Sample وذلك نظرا لأن مجتمع الدراسة يتألف من٦ مجموعات مستقلة، وتم تحديد عينة البحث كما يلى:

تم استخدام أسلوب المتوسط كأساس لحساب عينة الدراسة حيث تم الاعتماد على نتائج المجتمع (معلمة المجتمع – التباين σ) فى تحديدها على النحو التالي:

$$n = \frac{N\sigma 2}{(N-1)D+\sigma 2}$$

حيث :

n = عدد مفردات العينة المطلوب حسابه

N = حجم المجتمع

تباين المجتمع (معلمة المجتمع)

$\sigma = 2$

D = حد الخطأ فى التقدير والمفترض من قبل الباحث

$$N = \frac{102 * 0.8888}{(102-1) *0.10+ 0.8888} = 8$$

و تتمثل البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة فى:

- قائمة المركز المالي.

- قائمة الدخل .

- قائمة التدفقات النقدية .

ثالثاً: الايضاحات المتممة للقوائم المالية .

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

تم تناول العديد من الدراسات التي ارتبطت بمتغيرات الدراسة، وقد تركزت فرضيات الدراسة فى فرضية رئيسة وهى: « للمصارف العربية دور استراتيجي فى مواجهة وعلاج التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية « .

وينبع من الفرض الرئيس، الفروض التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا.
- هناك تأثير للاستراتيجيات التصحيح المالي الشمولي للمصارف فى علاج التشوهات المالية .
- تحقق المصارف العربية نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- يمكن إضافة متغيرات تنبؤية تمثل آليات جديدة فى استراتيجيات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية .

رابعاً: نموذج ومنهجية الدراسة:

تتناول الدراسة فى هذه الفرعية نموذج ومنهجية البحث كل على حدة، كالتالي:

أ- متغيرات الدراسة :

يمكن إيضاح المتغيرات البحثية كما يلى:

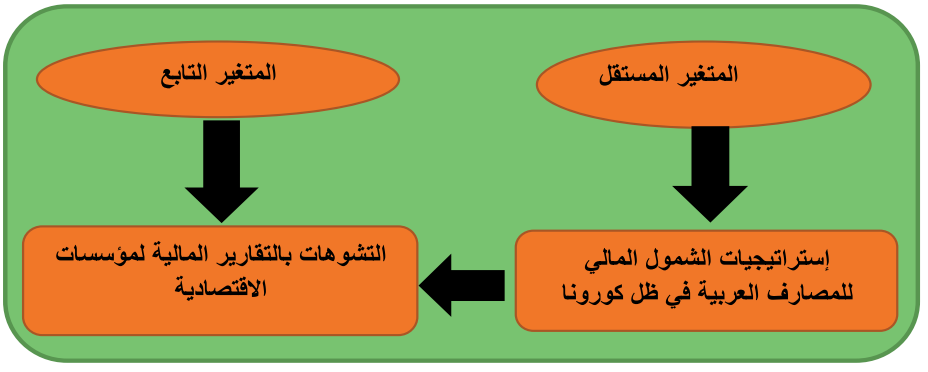

ب - توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تضمن فرض الدراسة الأساس متغيرا مستقلاً واحداً وهو استراتيجيات الشمول المالي

توصيف وقياس المتغيرين كالتالي:

الرمز	توصيف المتغير	مؤشر القياس	الرمز الفرعي
X	المتغير المستقل: استراتيجيات الشمول المالي للمصارف العربية		
	المحور الثابت(ثابت المعادلة): إفصاح المصارف عن استراتيجيات الشمول المالي	- مطالعة تقارير مجلس إدارة البنوك التجارية - عدد تقارير الاستقرار المالي المصرفي لدى البنوك المركزية.	
X1	تنويع المخاطر	- الخسائر عن سحب الودائع فترة كورونا. - خسائر ضعف السيولة. - المخصصات المحتملة. - استمرارية المؤسسات فى المستقبل.	X11 X12 X13 X14

X2	الإفصاح الشمولي إبان كورونا	- خفض توزيعات الأرباح - الاستقرار المالي بموازنة الملاءة المالية للعملاء مع أسعار الفائدة - تواريخ استحقاق القروض وعمليات الريبو. - السندات المضادة للجائحة. - الإعفاء من الغرامات والفوائد المهمشة	X21 X22 X23 X24 X25
X3	إعادة التصنيف الائتماني	- رأس المال إلى إجمالي حقوق الملكية - رأس المال إلى الودائع - رأس المال إلى الأصول - رأس المال إلى القروض	X31 X32 X33 X34
X4	خفض معدلات الفائدة	- إجمالي حجم الاقتراض - إجمالي الفوائد المحصلة - العمولة على أقصى رصيد مدين	X41 X42 X43
X5	كفاية رأس المال	- رأس المال الاسمي - رأس المال المساند	X51 X52
X6	إدارة الربح	- الاحتياطيات - المخزون - الإهلاكات	X61 X62 X63
X7	تقدير المخصصات	- قيمة المخصصات مقارنة بإجمالي الديون الرديئة	X71
X8	الأسعار العادلة	- قيمة المؤسسة	X81

ج- أدوات وإجراءات الدراسة:

فى إطار قيام الباحث بتحليل الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف فى مواجهة التشوهات المالية إبان جائحة كورونا فقد تم تصميم النموذج البحثي التالي:

$$Yit = B0\ Y\ it\text{-}1 + B1\ Stra\ V\ I + B2\ Stra\ Vari\ R + B3\ Cora\ R + B4\ Stra\ P\ v + B5\ Stra\ q\ C + B6\ Stra\ pro + B7\ Stra\ Viso\ R + B8\ Stra\ fair\ P + Ei\ .$$

حيث إن:

Yit = **التشوهات بالتقارير المالية لمؤسسات الاقتصادية I وذلك فى الفترة t**

B1 Stra V R = **استراتيجيات تنويع المخاطر.**

B2 Stra D R = **استراتيجيات الإفصاح الشمولي.**

B3 Cora R = **استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني.**

B4 Stra P = **استراتيجيات خفض معدلات الفائدة.**

B5 Stra q C = **استراتيجيات كفاية رأس المال.**

B6 Stra pro = **استراتيجية إدارة الربح.**

B7 Stra Viso R = **استراتيجية تقدير المخصصات.**

B8 Stra fair P = **استراتيجية الأسعار العادلة.**

E = **الخطأ المتوقع فى النموذج.**

ويمكن تقديم نموذج وصفي بالشكل التالي:

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
استراتيجيات تنويع المخاطر استراتيجيات الإفصاح الشمولي استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني استراتيجيات خفض معدلات الفائدة استراتيجيات كفاية رأس المال استراتيجية إدارة الربح استراتيجية تقدير المخصصات استراتيجية الأسعار العادلة	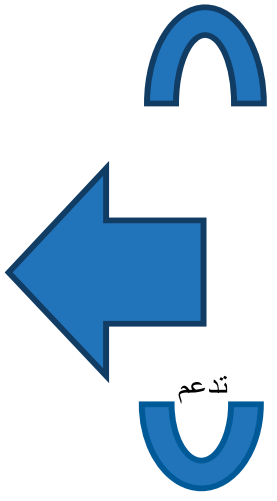	التشوهات بالتقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية I وذلك فى الفترة t

وقد تم تحديد أثر الاستراتيجيات على القيمة الكلية لأصول والتزامات المؤسسات من خلال المعادلة التالية :

١- القيمة الكلية فى ضوء انخفاض القيمة = القيمة القابلة للاسترداد – القيمة الدفترية

recoverable value - Book value = Impairment loss

وبناء على ما تقدم فإن النموذج المحاسبي المقترح لتحديد القيمة العادلة لانخفاض الأصول يكون كآلاتي:-

$$\text{فإن } Fvo = \sum_{1=1}^{5} \{Ai\ (1-T) + Di - (Ei + Wi)\} \frac{X1+g}{R-g}$$

FVO = القيمة العادلة للشركة بعد تحديد الاضمحلال محل التقييم دون الاستثمارات فى الأوراق المالية 0

A(I+T) = صافي الربح المتوقع بعد الضرائب (صافي الربح القابل لتوزيع)٠

D = الإهلاكات ٠

E = التدفقات النقدية الخارجة ٠

W = التغيرات فى رأس المال العامل ٠

g = معدل النمو الثابت خلال فترة التنبؤ وما بعدها ٠

R = معدل الخصم المناسب ٠

N = الفترة الزمنية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة ٠

أو بمعنى آخر فإن القيمة العادلة بعد تحديد الانخفاض(الاضمحلال) تساوي:-

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي المتوقع} \times (1 + \text{معدل النمو الثابت})}{\text{معامل الخصم المناسب} - \text{معدل النمو الثابت}}$$

١- يتم تحديد القيمة العادلة لكل أصل من أصول الشركة واستبعاد الأصول الأخرى و النقدية بنفس القيم الدفترية 0

صافي القيمة العادلة لكل أصل من أصول = القيمة العادلة للشركة – (الأصول الأخرى والنقدية).

يتم توزيع صافي القيمة العادلة لكل أصل من الأصول المالية والاستثمارات العقارية حسب النسبة المئوية.

١- تقدير القيمة العادلة لكل التزام .

١/٣ - صافي القيمة العادلة لكل التزام = القيمة العادلة للشركة – التزامات أخرى بنفس القيم الدفترية٠

٢/٣- توزيع صافي القيمة العادلة لكل التزام حسب نسبة (حقوق المساهمين – حقوق حملة الوثائق)٠

هذا وقد قام الباحث بتجميع البيانات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقاريرالمالية ربع السنوية للبنوك التجارية العاملة فى مصر وتقرير الاستقرار

المالي للبنك المركزي المصري وتبيان أثر تلك التقارير على قطاع السياحة، وقد اعتمد مجموعة من الأسس المنهجية التي ترتبط بمتغيرات البحث وتشغيلها باستخدام برنامج SPSS وذلك بعد تجميع البيانات المطلوب قياسها باستخدام برنامج Excle، هذا وقد تم القيام بتحليل محتوى التقارير المالية لبعض من تلك الشركات والتي تضمنت تقارير مجلس الإدارة والقوائم المالية بإيضاحاتها المتممة، وقد تم القيام بإعطاء درجة لكل شركة لكل سؤال من الأسئلة المتعلقة بأثر الاستراتيجيات بعاليه على القوائم المالية لها، وتم القيام بحساب متوسط الدرجات لكل خاصية لكل شركة.

ولاختبار فروض البحث تم القيام بصياغة نموذج الانحدار المتعدد التالي (Nosheen and Chonglertham, 2013) :

$$\text{Financial Dostoration} = \beta 0 + \beta 1 \text{Strategic Banks in} \text{COVID}19 - \text{spread}$$

خامساً: تعريف متغيرات الدراسة :

أ - متغيرات نموذج تأثير الاستراتيجيات المصرفية على تصحيح التشوهات المالية من خلال تحديد القيمة الكلية الصحيحة للمؤسسة , حيث يتم تحديد النموذج بالشركات المتداولة لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية على أربعة مراحل كما يلي :-

المرحلة الأولى: تحديد القياس المحاسبي لقيمة المؤسسة/الشركة إبان كورونا بالقوائم المالية لها 0

المرحلة الثانية:- عند الانتهاء من تحديد النموذج المطلوب للمؤسسة بصورة إجمالية يتم تحديد نموذج الإفصاح لكل أصل من أصول الشركة على حدة 0

المرحلة الثالثة: تحديد النموذج المطلوب للأصول والالتزامات.

المرحلة الرابعة: تحديد النموذج المطلوب للإيرادات والتكاليف.

ب - بناء النموذج: ويتم بناء النموذج للأصول المالية بالشركات المتداولة من خلال المراحل التالية: -

١- تحديد أسلوب التخصيص المناسب والذي يشمل توزيع عينة الدراسة بالقوائم المحددة(٨*٥=٤٠ قائمة) على مختلف القوائم والإيضاحات وذلك لتكافؤ فرص الإفصاح بين القوائم والإيضاحات على النحو التالي.

جدول رقم(٤/٢)

يوضح تخصيص العينة على القوائم والإيضاحات

القائمة	التكرار	النسبة
قائمة المركز المالي	25	62.5
قائمة الدخل	10	25.0
قائمة التدفقات النقدية	5	12.5
الإجمالي	40	100

يتجه الباحث إلى إيضاح أثر المتغيرات المستقلة(الاستراتيجيات البنكية) المذكورة على القيمة الكلية فى ضوء تحديد مضاعف الربحية والتدفقات النقدية المخصومة .

٢ - يتم القياس المحاسبي لأثر الاستراتيجيات البنكية على القيمة الكلية فى ضوء إجمالي الاستثمار، الإيرادات، وصافي التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل للفترة المذكورة كما يلي: -

والهدف الأساس من هذه الخطوة هو التعرف على هذه التدفقات ومدى استقرارها ومن ثم إمكانية تقدير مضاعف الربحية الفعلي فى هذه التدفقات و قد تم حساب التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل وفقاً للمعادلة التالية :-

التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل = صافي الربح + الإهلاك+ المخصصات + المخصصات الأخرى + خسائر (أرباح) بيع الاستثمارات المالية + خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة + أرباح (خسائر) فروق عملة النقص - (الزيادة) فى مدين و متنوعين + النقص (الزيادة) فى الشركات المتداولة (مدينة) + النقص (الزيادة) فى مدينين و أرصدة مدينة أخرى + النقص (الزيادة) فى الأصول المتداولة الأخرى (دائنة) + النقص (الزيادة) فى دائنون و أرصدة دائنة أخرى.

٢- تم تقدير مضاعف الربحية السنوي فى التدفقات النقدية لكل شركة للفترة المذكورة كما يلي :-

حيث يعد مضاعف الربحية واحدا من أهم العناصر الواجب مراعاتها فى معادلة الاستراتيجيات

المصرفية لباقي القوائم والإيضاحات و يجب تقديره بأقصى درجة من الدقة، و يعتقد الباحث أن مضاعف الربحية الحقيقي فى الشركة هو تلك الزيادة فى الربحية الحالية مقارنة بالأسعار السوقية للأسهم و التي تمكن الشركة من زيادة استثماراتها و مواجهة التزاماتها ٠

ولا يصلح معدل نمو التدفقات النقدية التشغيلية كاستعاضة عن مضاعف الربحية لما يلي :-

- ارتفاع مضاعف الربحية فى بعض السنوات وظهور مضاعف الربحية بالسالب فى سنوات أخرى

- عدم استقرار مضاعف الربحية٠

و يتم تقدير مضاعف الربحية وفقاً لما يلي – مضاعف الربحية = سعر السوق/ ربحية السهم.

٣- تقدير متوسط مضاعف الربحية (محسوب)

استخدام المتوسط الحسابي ٠

٤- تقدير سعر الخصم السنوي

كما تم حساب معامل الخصم المناسب فى النموذج كما يلي ؛ ES = سعر السهم فى ضوء الإفصاح عن الاستراتيجيات المصرفية دون الاستثمارات فى الأوراق المالية، ويتضمن المتغيرات التالية :

$$ES = \sum_{1=1}^{5} \frac{\{Ai\,(1-T) + Di - (Ei + Wi)\}\,X1+g}{R-g} \Big/ \frac{\{Ai\,(1-T) + Di - (Ei + Wi)\}}{R-g}\,X1+g$$

A(I+T) = صافي الربح المتوقع بعد الضرائب (صافي الربح القابل للتوزيع)0

D = الإهلاكات 0

E = التدفقات النقدية الخارجة 0

W = التغيرات فى رأس المال العامل 0

g = مضاعف الربحية الثابت 0

R = معدل الخصم المناسب 0

N = الفترة الزمنية الخاصة بالتدفقات النقدية المتوقعة 0

أو بمعنى آخر فإن القيمة الكلية تساوى:-

صافي التدفق النقدي المتوقع X (1 + مضاعف الربحية)

معامل الخصم المناسب – مضاعف الربحية

سادساً: النموذج الإحصائي المقترح

أ- نموذج المؤشرات المالية

حيث يعتمد الباحث على أساليب الانحدار المتعدد والذي يأخذ الشكل التالي:

Inf . value = 2.58q A6 – 2492.49 sector + 2.052 A1

Inf .value = 2.491 A1 – 2399.182 Insurance + 18.148 A8

وتعد عملية الحصول على التقديرات الكمية لمعالم النموذج المقترح الخطوة التالية لعملية توصيف وصياغة النموذج, ويعد التقدير عملاً فنياً بحتاً يتطلب الإلمام الكامل بكافة أساليب وطرق القياس والفروض الخاصة بكل طريقة, وتتضمن هذه الخطوة عدة خطوات فرعية تتلخص فى تجميع البيانات الإحصائية على كافة المتغيرات الداخلة فى النموذج واختبار شروط التمييز للدوال- فى حالة المعادلات الآنية واختبار الأساليب القياسية المناسبة لتقدير معالم النموذج ومن المعروف أن تقدير معالم العلاقات الاقتصادية يتم بعدة طرق , و يتوقف اختيار الطريقة المناسبة على عدة عوامل تتلخص فى طبيعة

العلاقة بين المتغيرات و خصائص التقديرات المتحصل عليها من كل طريقة من طرق القياس كعدم التحيز والاتساق, وكذلك البيانات المتوافرة عن المتغيرات, والوقت والتكلفة اللازمتين للدراسة.

ب – الاختيار بين المتغيرات المفسرة:

تعد مشكلة اختيار « افضل » مجموعة من المتغيرات المفسرة (المستقلة) التي يجب أن يتضمنها نموذج الانحدار الخاص بالظاهرة محل الدراسة أحد الصعوبات التي تواجه الباحث فى التطبيقات القياسية , وحيث إنه فى العادة يوجد عدد كبير من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح وتفسر التغيرات فى المتغير التابع تحت الدراسة فإن أخذ هذه المتغيرات جميعها يفقد الدالة أهميتها و يزيد من صعوبة العمليات الحسابية الخاصة بتقدير المعالم وتحليل وتفسير النتائج نتيجة لعلاقات التشابك والارتباط بين هذه المتغيرات وهناك عدة طرق للاختبار بين المتغيرات التفسيرية و التي تمكن من بناء نموذج الانحدار الذي يتضمن أفضل مجموعة من هذه المتغيرات ومن أهم هذه الطرق ما يلي :-

طريقة تقييم كل نماذج الانحدار الممكنة Evaluating All Possible Models Regression

طريقة الاختيار الأمامي Forward Selection

طريقة الحذف من الخلف Backward Elimination

طريقة الانحدار التدريجي Stepwise Regression

وقد استخدم الباحث كلا من طريقة الانحدار التدريجي وطريقة الحذف من الخلف 0

وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه الطرق:

١- طريقة الانحدار المتدرج:

تعد طريقة الانحدار المتدرج أكثر الطرق استخداماً وشيوعاً للاختيار بين المتغيرات التفسيرية, ووفقاً لهذه الطريقة يتم اختيار أول متغير مستقل يدخل

فـى المعادلـة علـى أسـاس أكبـر قيـم لاختبـار Fc الجزئـي، ثـم يتـم اختيـار المتغيـر التالـي بنـاء علـى أكبـر قيمـة لمعامل الارتبـاط الجزئـي بـين المتغيـر التابـع والمتغيرات المستقلة خـارج المعادلـة، وإذا تم اجتيـاز هـذا المتغيـر لمعيـار الإدخـال؛ فإنـه يدخـل أيضاً فـى المعادلـة وبعـد إدخـال المتغيـر الثانـي يتـم اختبـار مـا إذا كان المتغيـر الأول الـذي سبق إدخالـه فـى النمـوذج يجب إخراجـه بنـاء علـى معيـار الإخـراج (F-out) وهكـذا فـى كل خطـوة يتـم اختبـار اجتيـاز المتغيـرات المستقلة غيـر الموجـودة لمعيـار الإدخـال (F-IN)، واختبـار اجتيـاز المتغيـرات المستقلة فـى المعادلـة لمعيـار الإخـراج (F-out)، ويلاحـظ أن (F-IN) تكـون أكبـر مـن (F-out) وذلـك حتـى تمنـع دخـول متغيـر مستقل كان قـد خـرج فـى مرحلـة سـابقة، وتنتهـي عمليـة اختيـار المتغيـرات عندمـا لا يوجـد متغيـرات أخـرى يمكنهـا اجتيـاز معيـاري الإدخـال والإخـراج .

١- طريقة الحذف من الخلف :

تتلخص هـذه الطريقـة فـى أنهـا تسـمح بإدخـال جميـع المتغيـرات المستقلة فـى النمـوذج ثـم تأخـذ فـى إخـراج أو اسـتبعاد عـدد منهـا مـن النمـوذج بنـاء علـى معيـار يسـمى معيـار الإخـراج (F-out) وهـو يمثـل أقـل قيمـة (F) التـي يجـب أن يحققهـا المتغيـر.

١- تقديرات المتغيرات:

بعـد الانتهـاء مـن تقديـر القيـم الرقميـة لمعلمـات النمـوذج مـن خـلال البيانـات الفعليـة تكـون الخطـوة التاليـة تقييـم المعلمـات المقـدرة أي تحديـد مـا إذا كانـت قيـم هـذه المعلمـات لهـا مدلـول أو معنـى مـن الناحيـة الاقتصاديـة, ومـا إذا كانـت مقبولـة مـن الناحيـة الإحصائيـة والقياسـية ويمكـن تقسـيم المعاييـر التـي تسـتخدم فـى إتمـام عمليـة التقييـم إلـى مـا يلـي :

أ-المعايير الاقتصادية Economic Criteria :

وتتعلـق هـذه المعاييـر بحجـم وإشـارة المعلمـات المقـدرة وهـى تتحـدد مـن خـلال مبـادئ النظريـة الاقتصاديـة .

ب- المعايير الإحصائية Statistical Criteria :

وتعتمـد هـذه المعاييـر بنـاء علـى نظريـة الاقتصـاد القياسـي، وتهـدف إلـى التأكـد

من أن الافتراضات التي يقوم عليها منطبقة فى الواقع، كافتراض الاستقلال بين عنصر الخطأ العشوائي والمتغيرات المفسرة والاستقلال بين المتغيرات المفسرة وبعضها البعض إلى غير ذلك من الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعلومات المقدرة لصفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق, بل ويؤدي أيضاً إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها . ومن أهم المعايير القياسية: معايير الارتباط، ومعايير الازدواج الخطي، ومعايير التعرف (التمييز), ومعايير ثبات التباين وغيرها.

ويهدف تحليل الانحدار فيما يهدف إلى اختبار معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (المفسرة) ككل، كذلك معونة كل متغير مستقل على حدة, كما يهدف إلى تحديد حجم واتجاه التأثير بين كل متغير مستقل والمتغير التابع, فضلاً عن تحديد مقدار المساهمة الإجمالية للمتغيرات المستقلة فى تفسير التغيير فى المتغير التابع.

كما يعد التنبؤ بقيمة المتغير التابع عند قيم محددة للمتغيرات المستقلة من أهم أهداف تحليل الانحدار – وإن كان ذلك ليس هدفاً فى الدراسة الحالية ومن هنا تظهر أهمية استخدام مثل هذا التحليل فى الدراسة.

ويلاحظ أنه فى كثير من الأحيان يكون عدد المتغيرات المستقلة كبيراً، ومن ثم يحتاج الباحث للوصول إلى أقل عدد ممكن من هذه المتغيرات، وفي ذات الوقت أكثرها تأثيراً على المتغير التابع, وتحقق طرق اختبار المتغيرات هذا الغرض فى تحليل الانحدار المتعدد ومن هذه الطرق: طريقة الانحدار المتدرج (التدريجي)، وطريقة الاختبار من الأمام والحذف من الخلف، وطريقة كل خطط الانحدار الممكنة APRL، وغيرها من طرق اختبار المتغيرات.

وقد اعتمد الباحث على طريقة الانحدار التدريجي(المتدرج) Stepwise ؛ لأنها بالإضافة لما سبق تحدد المساهمة الإضافية لكل متغير جديد يدخل إلى علاقة الانحدار؛ حيث تبدأ هذه الطريقة باختبار أكثر المتغيرات المستقلة ارتباطاً بالمتغير التابع ثم تختبر دخول المتغيرات الأخرى الواحدة تلو الأخرى تبعاً لدرجة ارتباطه بالمتغير التابع، وهل يساهم دخوله فى زيادة معنوية تفسير التغير فى المتغير التابع أم لا, وتنتهي الطريقة بتحديد أكثر المتغيرات

تأثيراً على المتغير التابع ونسبة تفسيرها للتغير فيه وحذف المتغيرات غير الهامة, ومن ثم التركيز على المتغيرات التي تثبت تأثيرها, وفيما يلي النتائج الخاصة بتحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة الانحدار التدريجي.

سابعاً: تحليل النتائـــــــج

لعرض النتائج التي توصل إليها هذا البحث فإن الباحث سوف يقوم بالشرح و التعليق فى هذا الجزء على النتائج التي أسفر عنها استخدام برنامج Excel الإحصائي، حيث تبين الجداول التالية ما يلي:

قام الباحث بتقدير معالم ثمانية نماذج أساسية هي نموذج استراتيجيات تنويع المخاطر، نموذج استراتيجيات الإفصاح الشمولي، نموذج استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني، نموذج استراتيجيات خفض معدلات الفائدة، نموذج استراتيجيات كفاية رأس المال، نموذج استراتيجية إدارة الربح، نموذج استراتيجية تقدير المخصصات، نموذج استراتيجية الأسعار العادلة، ويمثل المتغير التابع فى جميع النماذج متغير " تشوهات القوائم المالية " فى حين اختلفت المتغيرات المستقلة (المفسرة) فى كل نموذج على حدة، والجدير بالذكر أن كل نموذج أساس قد تم تقدير معالمه مرتين؛ الأولي فى وجود ثابت المعادلة، والثانية فى عدم وجود هذا الثابت، حيث إن ثابت المعادلة قد يكون غير معنوي وبالتالي يجب تقدير المعادلة مرة ثانية دون هذا الثابت، أو قد يكون هذا الثابت معنويا ولكنه "سالب" وفي هذه الحالة يكون مرفوضاً، حيث يعبر هذا الثابت عن معالجة التشوهات المالية فى حالة أن جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر، ومن ثم فإن أقل قيمة لهذا الثابت والذي يعبر عن التشوهات المالية هي القيمة صفر، حيث لا يوجد تشوهات على الإطلاق، ولذلك فإن الثابت السالب يعد غير منطقي عملياً، ولذا وجب تقدير المعادلة دونه .

كذلك فإن نتيجة التحليل على مستوى عينة الشركات المتداولة ككل قد أسفر عن تأثير نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركات (عام أو خاص)، فى حين لم يكن نوع نشاط الشركة الذي تقوم به الشركة ذا تأثير على معالجة التشوهات المالية، لذلك قام الباحث بتقدير معالم النماذج الثمانية الأساسية السابق الإشارة إليها مرة أخري، ولكن لكل قطاع على حدة، كذلك قام الباحث

بالمقارنة بين النماذج المختلفة واستخلاص النتائج التي تفيد فى قبول أو رفض فروض الدراسة، وفيما يلي النتائج الخاصة بتقدير النماذج السابق اقتراحها.

أولاً :- نموذج استراتيجيات تنويع المخاطر ٠

شكل النماذج

Inf . value = B0 + B1A1 B2A2 + ……..+ B8A8 + E

حيث قيمة

Info .value تنويع المخاطر

A1 ودائع مربوطة وثابتة مع مراعاة مقارنتها بالفترات المماثلة لتحديد مخاطر السحب

A2 نقدية مجمدة وفيها نوع من الاستقرار المالي

A3 أ.م متاحة للبيع وهو ما يمثل اتجاه لتنويع الاستثمارات

A4 المخصصات الائتمانية والديون المتعثرة

A5 القروض

A6 أ. م بغرض الاحتفاظ

A7 الاستثمار مقابل شراء سندات حكومية

A8 استثمارات عقارية

E عناصر أخرى على المتغير التابع بخلاف المتغيرات المستقلة السابقة

B1&B2&……B8 معالم النموذج الواجب تقديرها.

ويوضح الجدولان رقمي (1) & (2) ملخص نتائج الحاسب الآلي لتقدير معالم النموذج السابق فى وجود ثابت المعادلة ودون هذا الثابت، وكذلك بعض المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل نموذج كما يلي:-

جدول رقم (1)

نتائج تقدير معالم نموذج استراتيجيات تنويع المخاطر فى وجود ثابت المعادلة

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
الثابت	118.326 -	1.132 -	.26 -	غير معنوي
A6	2.510	6.340	.000	معنوي
Sector	2415.451-	9.487-	.000	معنوي
A1	2.145	6.669	.000	معنوي
مؤشرات إحصائية	مع معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	.83	.825	148.289	00

وبفحص الجدول رقم (1) يتضح أن استراتيجيات التنويع ذات التأثير المعنوي على منفعة التقارير المالية والتشوهات بها هي الودائع الثابتة (A1)، والأوراق المالية بغرض الاحتفاظ A6 بالإضافة إلى المخصصات الائتمانية والديون المتعثرة . ونوع القطاع . مما يشير إلى أن مراعاة قيام البنوك بإصدار حزمة من الإصلاحات أهمها: جدولة المديونيات، وعدم زيادة المخصصات البنكية بشكل كبير فى ظل جائحة كورونا يحقق إصلاحاً جوهرياً فى اتجاه إدارة الشركات إلى محاكاة الواقع، وإظهار القوائم المالية بما يتفق ومعايير المحاسبة الصادرة فى هذا الشأن.

كما يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين استراتيجيات التنويع وكل من الودائع الثابتة & والأوراق المالية بغرض الاحتفاظ .

وبالنسبة لنوع القطاع فهو متغير وهمي أو صوري (Dummy) يأخذ القيمة (1) فى حالة القطاع العام القيمة صفر وفي حالة القطاع الخاص، وفي هذه الحالة تعني الإشارة السالبة لهذا المتغير أن قيمة الاستراتيجيات المصرفية تقل فى حالة القطاع العام، فى حين أنها لا تتأثر فى حالة القطاع الخاص .

كما يتضح من الجدول معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 5% كما توضحها قيمة ف المحسوبة والتي تزيد كثيراً على ف الجدولية، وكما يتضح

أيضاً من خانة معنوية النموذج ككل، كذلك فإن المتغيرات الثلاثة السابقة تفسر حوالي 82.5% من التغيرات فى المتغير التابع كذلك كما يظهر فى خانة معامل التحديد المعدل.

ثانياً: استراتيجيات الإفصاح الشمولي

الجدير بالملاحظة أن ثابت النموذج غير معنوي لذلك تم تقدير النموذج دونه كما يوضحه جدول (٢).

جدول رقم (٢)

نتائج تقدير معالم نموذج استراتيجيات الإفصاح الشمولي فى عدم وجود ثابت المعادلة

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A6 Sector A1	2.589 2415.451- 2.052	6.630 10.143- 6.589	.000 .000 .000	معنوي معنوي معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	1- ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	.846	.841	168.716	00

وبالنظر لجدول (2) يتضح أن حذف الثابت لم يؤثر على المتغيرات المفسرة التي تؤثر معنوياً على المتغير التابع، ولكنه زاد من المعنوية الكلية للنموذج؛ حيث زاد قيمة ف المحسوبة من حوالي 148.3 إلى نحو 168.7 ، لذلك كان قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 84.1 %.

ومما سبق يمكن صياغة النموذج المقدر على النحو التالي:

Inf . value = 2.58q A6 – 2492.49 comp + 2.052 A1

ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير معامل نموذج استراتيجيات الإفصاح الشمولي على مستوى الشركات المتداولة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

تقدير معالم نموذج استراتيجيات الإفصاح الشمولي فى وجود الثابت الشركات المتداولة

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
الثابت A1 A8	2399.182 - 2.497 18.148	5.662 - 5.210 3.562	.000 .000 .002	معنوي معنوي معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	.885	.874	80.437	00

ويتضح من الجدول رقم (3) أن الودائع الثابتة والاستثمارات العقارية تفسر تقريبا 84.4% من المتغيرات فى قيمة تلك الاستراتيجيات حيث هناك علاقة طردية بين كل من الودائع الثابتة والاستثمارات العقارية والإصلاحات فى التقارير المالية 0 حيث يتضح عدم تأثير الأوراق بغرض الاحتفاظ (A6) المتغير التابع فى هذا النموذج عكس الحال للشركة ككل فى حين كان المتغير الخاص للاستثمارات العقارية أحد الأصول المؤثرة للإصلاحات المالية بالشركات المتداولة, وقد ثبت معنوية كل متغير على حدة ومعنوية النموذج ككل بينما نلاحظ أن الثابت ظهر بإشارة سالبة بتأثير معنوي تم تفسير سبب استبعاد الثابت فى هذه الحالة، ولذلك تم تقدير نموذج الأصول المالية للشركات دون ثابت، حيث ثبت من النموذج المقدر مساهمة كل من الاستراتيجيات للودائع الثابتة والاستثمارات العقارية بالإضافة إلى نوع المخصصات الائتمانية فى تفسير 90.7% من التغير فى قيمة الإصلاحات المالية بقيمة 3.3% عن النموذج السابق، ورغم انخفاض قيمة ف المحسوبة بمقدار طفيف جداً لا يتعدى الواحد الصحيح إلا أن النموذج ثبت معنوية النموذج ككل.

ثالثاً: استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني

والتي تحقق نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم (٤)

تقدير معالم نموذج استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني عدم وجود الثابت

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A1	2.497	5.210	.000	معنوي
Callify	2399.182-	5.662-	.000	معنوي
A8	18.148	3.562	.002	معنوي
مؤشرات إحصائية	**معامل التحديد**	**معامل التحديد المعدل**	**2- ف المحسوبة**	**معنوية النموذج ككل**
	.919	.907	79.416	00

كما يلاحظ من الجدول رقم (4) أن المتغير الجدية فى التصنيف الائتماني ذو إشارة سالبة، مما يعني أن تأثيره عكسي على التقارير المالية، مما يشير إلى أن المصارف إذا ركزت على التصنيف الائتماني بالكلية فى ظل أزمة كورونا ستتأثر القوائم المالية للشركات خاصة مع اتجاه المصارف إلى حساب قيمة فوائد مجنبة تفوق أصل القرض.

ومما سبق يمكن صياغة النموذج السابق كما يلي:

Inf .value = 2.491 A1 – 2399.182 varifation + 18.148 A8

ربعا: استراتيجيات خفض معدلات الفائدة:

لتقدير نموذج استراتيجيات خفض معدلات الفائدة على مستوى الشركات المتداولة تم تقدير النموذج الأول والذي يعبر عنه الجدول رقم (5) فى ظل وجود الثابت والجدول رقم (6) فى ظل عدم وجود الثابت وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5)

تقدير معالم نموذج استراتيجيات خفض معدلات الفائدة فى وجود الثابت

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
الثابت A6 A2	98.677 - 13.209 3.236	2.889 - 7.632 4.020	0.006 0.000 0.000	معنوي معنوي معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	.659	.644	42.592	00

يتضح من الجدول رقم (5) ظهور المتغيرات أذون الخزانة وقيمة الفوائد المحتسبة كأهم المتغيرات المؤثرة على القيمة الكلية للتشوهات المالية، حيث يؤثران بصورة طردية على القوائم المالية , ويساهمان بنسبة 64.4% فى تفسير التغير فى المتغير التابع، وذلك فى ظل وجود الثابت ذي الإشارة السالبة والمعنوي إحصائياً، ولكن بتقدير النموذج مرة أخري دون الثابت يظهر المتغير المفسر القروض كأحد المتغيرات المؤثرة فى القوائم المالية للشركات.

جدول رقم (6)

تقدير معالم خفض معدلات الفائدة فى عدم وجود الثابت

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A6 A2 A5	11.826 2.768 31.229-	7.53 3.835 2.911-	0.000 0.000 0.006	معنوي معنوي معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	.744	.726	42.587	000

خامساً: استراتيجيات كفاية رأس المال:

يلاحظ فى الجدول رقم (7) ارتفاع نسبة مساهمة المتغيرات السالبة بالإضافة إلى متغير القروض إلى 72.6 % فى تفسير التغيرات فى المتغير التابع, وبثبوت معنوية كل متغير على حدة ومعنوية النموذج ككل، يمكن صياغة النموذج بالصيغة التالية:

Inf .value = 11.826 A6 – 2.768 A2 + 31.229 A5

ويوضح جدول (٧) نتائج تقدير نموذج استراتيجيات كفاية رأس المال فى وجود الثابت وجدول رقم (٨) خاص بنتائج بتقدير معالم النموذج فى عدم وجود الثابت وكذلك بعض المؤشرات الإحصائية الخاصة بكل نموذج على حدة.

جدول رقم (٧)

تقدير معالم نموذج كفاية رأس المال فى وجود الثابت

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
الثابت	46.272 -	1.563 -	0.291	غير معنوي
A1-1	0.695	6.262	0.000	معنوي
Sector	1193.320-	14779-	0.000	معنوي
A6-1	0.890	7.697	0.000	معنوي
A3-1	0.844	3.650	0.000	معنوي
A4-1	0.697	3.282	0.000	معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	0.973	0.972	655.279	000

وبفحص الجدول رقم (7) يتضح أن استراتيجيات كفاية رأس المال ذات التأثير المعنوي على التشوهات المالية وذلك فى ظل وجود الودائع الثابتة (A1-1) و المخصصات والاستثمارات بغرض الاحتفاظ (A6-1) والقروض المتعثرة (A3-1) والضرائب المؤجلة (A4-1)

كما يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين استراتيجيات كفاية رأس المال وكل التشوهات المالية .

كما يتضح من الجدول معنوية النموذج والتي تزيد كثيراً على ف الجدولية، كما يتضح أيضاً من خانة معنوية النموذج ككل، كذلك فإن المتغيرات السابقة تفسر حوالي ٩٧,٢ ٪ من المتغيرات فى المتغير التابع وذلك كما يظهر فى خانة معامل التحديد المعدل.

والجدير بالملاحظة أن الثابت غير معنوي فى هذه الحالة أيضاً؛ لذلك تم تقدير النموذج دونه كما يوضحه جدول (٨)

جدول رقم (٨)

تقدير معالم نموذج كفاية رأس المال فى عدم وجود الثابت

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A6-1	0.931	8.534	0.000	معنوي
Sector	1228.051-	16.622-	0.000	معنوي
A1-1	0.653	6.293	0.000	معنوي
A3-1	0.915	4.137	0.000	معنوي
A4-1	0.649	3.125	0.000	معنوي
			0.002	
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	
	0.976	0.975	735.552	000

وبالنظر لجدول (8) يتضح أن حذف الثابت لم يؤثر على المتغيرات المفسرة التي تؤثر معنوياً على المتغير التابع ولكن زاد من المعنوية الكلية للنموذج حيث زادت قيمة ف المحسوبة من 655.279 إلى 735.552 وزاد معامل التحديد بنسبة طفيفة إلى 97.5% ومما سبق يمكن صياغة النموذج المقدر على النحو التالي:

Inf . value = 0.931 A6-1 – 1228.051 sector + 0.653 A1-1 + 0.915 A3-1 + 0.649 A4-1

سادساً: استراتيجيات إدارة الربح:

يوضح كل من الجدولين رقمي (9) &(10) نتائج تحليل الانحدار المتدرج لنموذج استراتيجيات إدارة الربح وذلك فى وجود ثابت المعادلة وفي حالة عدم وجوده على الترتيب.

جدول رقم (٩)

نتائج تقدير نموذج إدارة الربح

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
الثابت	1363.45 -	8.459 -	0.000	معنوي
A1-1	0.849	5.114	0.000	معنوي
A6-1	0.790	3.693	0.001	معنوي
A4-1	1.313	3.56	0.002	معنوي
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	0.977	0.974	287.898	000

ويتضح من جدول رقم (9) أن ثابت المعادلة معنوي وسالب؛ لذا تم تقدير النموذج دونه فكانت النتائج كما تظهر فى جدول (10) والذي يتضح منه ما يلي:

1 - تغيير كل من الودائع الثابتة (A1-1)، والأوراق المالية بغرض الاحتفاظ (A6-1) والأصول الضريبية المؤجلة (A4-1) ذات تأثير معنوي طردي على إدارة الربح.

جدول رقم (١٠)

نتائج تقدير نموذج إدارة الربح

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A1-1	0.849	5.114	0.000	معنوي
Profit	136345-	8.459-	0.000	معنوي
Mang	0.790	3.693	0.001	معنوي
A6-1	1.313	3.560	0.002	معنوي
A4-1				
مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	3- ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	0.984	0.981	309.907	000

2- تفسر المتغيرات السابقة حوالي 98.1% من التغيرات فى استراتيجيات إدارة الربح وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية تلك المتغيرات فى تحديد قيمة منفعة المعلومات المحاسبية، كما يلاحظ معنوية النموذج ككل والذي تعكسه قيمة ف المحسوبة والتي بلغت حوالي 309.9 .

وبذلك يمكن صياغة النموذج بالصيغة الآتية :

Inf . value = 0.849 A1-1 – 1363.45 profit mang + 0.790 A6-1 1.313 A4-1

سابعاً: استراتيجيات تقدير المخصصات:

يوضح الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار لنموذج استراتيجيات تقدير المخصصات فى وجود ثابت المعادلة فى حين يوضح الجدول رقم (١٢) نتائج نفس النموذج دون ثابت المعادلة

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الإفصاح البيئي للأصول

لشركات القطاع الخاص فى وجود ثابت المعادلة

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
constant	77.917 -	7.779 -	0.000	معنوي
A1-1	0.742	6.258	0.000	معنوي
A6-1	1.270	3.968	0.000	معنوي
A2-1	1.232	9.638	0.000	معنوي
Insurance	104.330-	4.774-	0.000	معنوي
A8-1	0.842	3.276	0.002	معنوي
A4-1	0.591	2.917	0.006	معنوي

مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	0.971	0.967	232.545	000

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج تقدير المخصصات دون ثابت المعادلة

المتغير	المعامل المقدر	قيمة t المحسوبة	الاحتمال المحسوب	المعنوية الإحصائية
A6-1	2.224	4.177	0.000	معنوي
Insurance	123.485-	3.920-	0.000	معنوي
A1-1	0.764	5.453	0.000	معنوي
A2-1	0.879	4.722	0.000	معنوي
A3-1	1.119	2.393	0.021	معنوي

مؤشرات إحصائية	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	ف المحسوبة	معنوية النموذج ككل
	0.945	0.939	147.557	000

ويتضح من الجدول رقم (11) وجود خمس متغيرات تمثل التأثيرات على تقدير المخصصات بالإضافة/، وذلك نظراً لأن الثابت سالب فقد تم تقدير النموذج دون هذا الثابت، فكانت النتائج فى الجدول رقم (12) والذي يتضح منه أن تفسر المتغيرات السابقة تقريبا 93.9% من التغيرات فى المتغير التابع، وقد كان النموذج ككل معنوياً عند مستوى معنوية 5%، وهو ما توضحه قيمة ف المحسوبة والجدير بالملاحظة أن قيمة معامل التحديد المعدل قد انخفضت فى نموذج تقدير المخصصات دون ثابت المعادلة عنه فى حالة وجود هذا الثابت بحوالي 3% تقريباً والسبب الأساس فى ذلك هو خروج أحد المتغيرات كمتغير مؤثر تقدير المخصصات.

ومما سبق يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

Inf . value = 2.224 A6-1 – 123.485 provision + 0.764 A1-1 + 0.879 A2-1 + 1.119 A3-1

ثامناً: استراتيجيات الأسعار العادلة

ومن النتائج السابقة لنماذج الاستراتيجيات يمكن التوصل إلى الأسعار العادلة، والتي إن اتبعت فسيكون لها تأثير على التقارير المالية لكافة الشركات كما يظهر فى جدول رقم (13).

جدول رقم (13)

مقارنة بين نتائج نماذج الأصول و نماذج السعر العادل للأصول للشركات ككل وكل قطاع قطاع على حدة

المتغيرات	على مستوى الشركات ككل		على المستوى العام		على مستوى القطاع الخاص	
	القيمة الدفترية	السعر العادل	القيمة الدفترية	السعر العادل	القيمة الدفترية	السعر العادل
المتغيرات	A6 Fair value A1	A6-1 Fair value A1-1 A3-1 A4-1	A1 Fair value A8	A1-1 Fair value A6-1 A4-1	A6 A2 A5	A6-1 Fair value A1-1 A2-1 A3-1
معنوية النموذج ككل	186.716	735.52	79.416	309.907	42.587	147.557
القوي التفسيرية	84.1%	97.5%	90.7%	98.1%	72.6%	93.9%

ويتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلي :

(1) تزيد المتغيرات التي تؤثر على السعر العادل فى حالة الأزمات المالية .

(2) تزداد القوة التفسيرية بشكل ملحوظ فى حالة نماذج استراتيجيات السعر العادل على مستوى الشركات ككل وعلى مستوى القطاع الخاص حيث زادت قيم معاملات التحديد المعدلة بنسب تصل الى13.4%, 21.3% فى الشركات ككل والقطاع العام والقطاع الخاص على الترتيب , كما يلاحظ معنوية النماذج ككل , وإن كانت معنوية نماذج القيم العادلة أكبر كثيرا.

ويوضح الجدول رقم (14) دراسة اختلاف القيم الدفترية والقيم العادلة على النحو التالي:

جدول رقم (14)

اختبار (ت) لدراسة الاختلاف بين القيم الدفترية، و القيم العادلة على مستوى الشركات ككل

البنود	معامل الارتباط	قيمة ت	المعنوية المحسوبة	الدلالة الإحصائية
a1, a1-1	.95	3.83	.000	يوجد اختلاف معنوي
a2, a2-1	96.	3.1	.003	يوجد اختلاف معنوي
a3, a3-1	91.	2.3	.025	يوجد اختلاف معنوي
a4, a4-1	88.	2.7	.008	يوجد اختلاف معنوي
a5 , a5-1	94.	3.11	.002	يوجد اختلاف معنوي
a6 , a6-1	94.	3.14	.002	يوجد اختلاف معنوي
a7 , a7-1	95.	2.5	.014	يوجد اختلاف معنوي
a8 , a8-1	88.	4.3	.000	يوجد اختلاف معنوي
L1, L1-1	92.	5.4	.000	يوجد اختلاف معنوي
L2, L2-1	94.	3.5	.001	يوجد اختلاف معنوي
L3, L3-1	91.	3.4	.001	يوجد اختلاف معنوي
L4 , L4-1	94.	3.4	.001	يوجد اختلاف معنوي

تاسعاً: الاختبار الإحصائي فى ظل قائمة الاستقصاء الموجهة لأساتذة كلية التجارة والمصرفيين لتحديد نسبة الاستجابة وصلاحية القوائم المستردة للتحليل الإحصائي

- درجـة الثبـات والصـدق لقائمـة الاسـتقصاء ككل (اختبـار ألفـا كرونبـاخ)

- الثبات والصدق لقائمة الاستقصاء (اختبار ألفا كرونباخ)

جدول (15)

نسبـــة الاستجابـــة وصلاحيـــة القوائـــم المستردة للتحليـــل الإحصائي

عينـــة الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم المستردة		القوائم المستردة الغير صالحة للتحليل الإحصائي		القوائم المستردة الصالحة للتحليل الإحصائي	
		العـدد	النسبـة	العـدد	النسبـة	العـدد	النسبـة
أعضاء هيئة التدريس	72	58	80%	11	19%	47	81%
مصريةٍ (أ)	68	64	94%	9	14%	55	86%
الإجمالي	140	122	87%	20	16%	102	84%

جدول (16)

قياس التباين (مدى الاتفاق والاختلاف) فى آراء مجموعات العينة (اختبار ف – ANOVA TEST)

عدد العبارات لقائمة الاستقصاء ككل	معامل الثبات (الفا)	معامل الصدق
22	0.854	0.930

جدول (17)

العناصـــر(التساؤلات)	الوظائـــف	العدد	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %	معنوية اختبار ف
دور الاستراتيجيات العامةفى إصلاح التشوهات المالية	أعضاء هيئة التدريس	47	3.68	74%	0.481
	مصرفي (أ)	55	3.65	73%	
	الإجمالـــي	102	3.67	75%	
دور الاستراتيجيات الخاصة بموازنة الخسائر الائتمانية فى إصلاح التشوهات المالية	أعضاء هيئة التدريس	47	3.69	71%	0.594
	مصرفي (أ)	55	3.62	74%	
	الإجمالـــي	102	3.70	72%	
إضافة متغيرات تنبؤية للاستراتيجيات البنكية	أعضاء هيئة التدريس	58	3.87	78%	0.452
	مصرفي (أ)	61	3.69	76%	
	الإجمالـــي	171	3.79	77%	

جدول (18)

العناصـــر	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الوزن النسبي %	معنوية اختبار ف
دور الاستراتيجيات العامة فى إصلاح التشوهات المالية	دكتوراة	23	3.80	76%	0.538
	ماجستير	22	3.55	71%	
	دبلومات وشهادات مهنية	29	3.66	73%	
	بكالوريوس	28	3.80	76%	
	الإجمالـــي	102	3.70	74%	
دور الاستراتيجيات الخاصة بموازنة الخسائر الائتمانية فى إصلاح التشوهات المالية	دكتوراة	38	3.96	79%	0.495
	ماجستير	37	3.69	74%	
	دبلومات وشهادات مهنية	49	3.76	75%	
	بكالوريوس	47	3.77	75%	
	الإجمالـــي	171	3.79	76%	
إضافة متغيرات تنبؤية للاستراتيجيات البنكية	دكتوراة	38	3.81	76%	0.612
	ماجستير	37	3.54	71%	
	دبلومات وشهادات مهنية	49	3.73	75%	
	بكالوريوس	47	3.81	76%	
	الإجمالـــي	171	3.73	75%	

تشير معنوية اختبار ف والتي تزيد عن (.05) لجميع العناصر إلى أنه لا يوجد اختلافات فى آراء المستقصى منهم حسب المؤهل، وهناك اتفاق بينهم على أن للاستراتيجيات البنكية أثراً فى إصلاح الخلل المالي ومن ثم التشوهات المالية.

عاشراً: التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفروض البحثية واختبارها

التحليل الوصفي ونتائج صلاحية واعتمادية العناصر التي تحدد أثر التوفيق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

جدول (19)

العناصر التي تحدد الاستراتيجيات البنكية	معامل الاتساق الداخلي	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبي	الأهمية النسبية
استراتيجيات تنويع المخاطر	0.850	0.000**	3.53	1.199	0.000**	71%	5
استراتيجيات الإفصاح الشمولي	0.797	0.000**	3.56	1.256	0.000**	72%	4
استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني	0.892	0.000*	3.75	1.228	0.000**	75%	3
استراتيجيات خفض معدلات الفائدة	0.847	0.000**	3.80	1.207	0.000**	76%	1
استراتيجيات كفاية رأس المال	0.850	0.000**	3.77	1.280	0.000**	75%	2
استراتيجية إدارة الربح	0.920	0.000**	3.75	1.237	0.000**	75%	3
استراتيجية تقدير المخصصات	0.918	0.000**	3.76	1.244	0.000**	75%	3
استراتيجية أسعار العادلة	0.917	0.000**	3.74	1.238	0.000**	75%	3
اختبار التشوهات المالية والخلل المالي:							
العناصر التي تحدد الاستراتيجيات البنكية	معامل الاتساق الداخلي	معنوية معامل الارتباط	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معنوية اختبار "ت"	الوزن النسبي	الأهمية النسبية
التدفقات المالية	0.918	0.000	3.76	1.244	0.000**	75%	1
الاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية	0820	0.000**	3.70	1.173	0.000**	74%	3
المخصصات وانخفاض قيمة الأصول	0.835	0.000**	3.62	1.237	0.000**	72%	2
رأس المال العامل والاحتياطيات	0.918	0.000**	3.76	1.244	0.000**	75%	1
الخسائر المرحلة	0.917	0.000**	3.74	1.238	0.000**	75%	1
قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع العناصر التي تحدد أثر التوفيق على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو 0.872							

أ-تحليل الارتباط فى إطار اختبار التوافق المحاسبي

جدول (20)

نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	مستوى المعنوية
التوفيق المحاسبي بين الاستراتيجيات البنكية والتشوهات المالية	0.865	0.748	0.000**

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

ويتضح من الجدول السابق النتائج التالية:

تشير قيمة معامل الارتباط الكلى (0.865) إلى قوة علاقة الارتباط الطردية بين التوفيق بين الاستراتيجيات البنكية والتشوهات المالية، ويخلص الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين الاستراتيجيات البنكية والتشوهات المالية .

ب- تحليل الانحـــدار

جدول (21)

نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول

بيـــــــان		معامل الانحدار (B)	قيم اختبار (ت)
المقدار الثابت (BO)		0.175	1.790
المتغير المستقل	التشوهات المالية (X)	0.921	5.683

يمكن صياغة نموذج كمي للانحدار البسيط بين متغيرات الفرض الأول كما يلى :

$$Y = Bo + B X$$

ويخلص الباحث إلى وجود علاقة تأثير قوية بين الاستراتيجيات البنكية وإصلاح التشوهات المالية.

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

نتائج الدراسة:

٢- كان لقيام بعض المصارف بتجميد تصنيف الأصول، ووضع شروط رصد مخصصات لخسائر القروض، وتغيير تعريف القروض المتعثرة عن طريق زيادة عدد الأيام التي تصبح القروض بعدها متأخرة السداد؛ مخاطرة بفقدان العلامات الحيوية إذا ما وقع تأثير هيكلي على جزء من محفظة القروض أهمية فى مواجهة تأثير الجائحة.

٣- تعتمد المصارف بصفة أساسية على تحليل المخاطر لكل من السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال.

٤- جاءت اتفاقية بازل الثالثة لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرف العالم مدى هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، معتمدة فى تعزيز سلامة النظام المصرفي، على عدة محاور أهمها: تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس الأموال، وتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات، وتمويل سندات الدين، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية على ضوء تقلبات أسعارها فى السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه فى مقررات بازل الثانية، ونسبة جديدة تعرف بنسبة الرافعة المالية، خاصة لما تلاحظ من تجاوز بعض المصارف رأس المال مقدار ٥٠ مرة، وأن الهدف من هذه النسبة الجديدة هو الرد على التوسع الكبير فى منح الائتمان، والجوانب المتعلقة بتغطية مخاطر الجهات المقترضة ومعالجة بعض القضايا الخاصة بها ومنها المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالمصرف أثناء أداء نشاطه، بما فيها مخاطر الأطراف المتقابلة فى عقود المشتقات المالية، فضلاً عن ذلك ألزمت بازل ٣ المصارف بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط مخاطر الطرف المقابل وقياس أثر مثل هذا المؤشر على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية، وأخيراً السيولة والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها.

٥- استخدمت المصارف المركزية والمنظمات المركزية أربعة من السياسات للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا وهى: تخفيضات أسعار الفائدة، عمليات الريبو (إعادة الشراء) طويلة المدى، السندات المضادة للجائحة، وحزم الإغاثة.

٦- استقرت المصارف العربية على حزمة من الإصلاحات - إبان كورونا - متمثلة فى: عدم تغيير القواعد المتبعة حالياً، استخدام الهوامش الوقائية التي جرى بناؤها خلال الفترات السابقة، كما يتوجب على الجهات الرقابية اعتماد الشفافية بشأن استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة، تعديل استحقاقات القروض، اعتماد الوضوح، اعتماد مرونة فى إدارة مخاطر الائتمان، عدم إخفاء خسائر العمليات، وشرح المعالجات التنظيمية المعتمدة، وتعزيز آليات التواصل.

٧- لا شك أن مجهولية انتشار جائحة كورونا والوقت المحدد لانتهائها والعودة إلى حالة الاستقرار جعل من الأهمية مراجعة الممارسات المحاسبية والبحث عن كافة المتغيرات التي من شأنها التأثير على مهنة المحاسبة والمراجعة ومن ثم فلابد من ارتفاع عنصر المخاطرة وزيادة حالات عدم التأكد التي تعد أيضاً متغيراً أساسيا فى جودة التقارير المالية.

٨- إن من أهم الموضوعات التي تنعكس على الممارسات المحاسبية فى ظل كورونا ما يلى: التقديرات المحاسبية، انخفاض قيمة الأصل، الفروض والمبادئ المحاسبية، فرض الاستمرارية، فرض الثبات، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ التقييم الدوري، الأحداث اللاحقة، القيمة العادلة، فضلا عن مؤشرات جودة التقارير المالية المتمثلة فى: جودة الأرباح، إدارة الأرباح:، وتنبؤات المحللين الماليين.

٩- يعد الشمول المالي بمثابة آلية لتقديم الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع، بما فيها الطبقات محدودة الشمول، ويمكن عرض أهم النقاط الهامة التي يجب أن تسترعي اهتمام المصارف لدى منح أحد المؤسسات ائتماناً وتمثل تشوها فى القوائم المالية يجب مراعاته :

- أهم المعلومات التي بنت عليها الإدارة افتراضاتها فى التقديرات المحاسبية، وفي أثر تلك الافتراضات على الأصول والالتزامات والمخاطر المحتملة خاصة إبان أزمة كورونا .

- مدى مناسبة فرضية الاستمرارية- وبشكل أساس إثر أزمة كورونا - على القوائم المالية.

- إظهار أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المحلية والدولية فى هذا الشأن.

- التركيز على المخصصات المكونة والآثار المحتملة ومدى ملاءمة المخصص المكون للحالات الطارئة والمتوقعة.

- الحاجة إلى ربط الفكر المراجعي بأعمال المحاسب والتي تتطلب تقدير أثر التحريف الجوهري على القوائم المالية ومصداقية العرض المحاسبي.

- أثر استراتيجيات الإصلاح المصرفي فى العدول عن التشوهات المتوقعة فى التقارير المالية .

١٠- تُعد عملية معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من أهم العوامل الرئيسة فى نجاح كافة البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها المنشودة، كما تعد صمام الأمان للمؤسسات المالية بشكل عام، بما توفره من حلول ممكنة ومناسبة للمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات، ومن ثم الحدّ من تعرضها للخسائر غير المتوقعة والتي قد تَعوقُ مسيرتها نحو الربحية والنمو.

١١- يواجه العمل المصرفي العديد من التحديات والعقبات المتعددة، والتي تتفاوت فى درجة خطورتها من بنك لآخر وللأنشطة التي تمارسها، حيث يتمثل الهدف الرئيس للبنوك بشكل عام؛ لضمان نجاحها واستمراريتها فى تحقيق معدلات عائد مرضية ومخاطر متدنية، وتتمثل أهم أنواع المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، والتي تختلف من بنك لآخر حسب حجم الأنشطة التي يقوم بها كل بنك وتمثل أهمية.

١٢- تلعب إدارة المخاطر دوراً أساسياً ومكملاً لهيكل رأس المال فى تحقيق السلامة المالية للبنوك؛ حيث تعد إدارة المخاطر خط الدفاع الرئيس لحماية حقوق المودعين والدائنين، بينما يمثل رأس المال خط الدفاع الأخير للمصرف، وتتمثل أهمية إدارة المخاطر فى التالي:

- تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف المصرف وإحكام الرقابة عليها، وتقييم مخاطر العمليات التي يمارسها المصرف، وتحديد سبل التعامل معها والتحوط لها، أو التخفيف منها أو تحويلها.

- قياس حجم عدم التأكد الذي يمكن أن تتقبله المصارف لتتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

- المساهمة فى تمكين الإدارة من التعامل مع المخاطر التي تواجه المصرف وإدارتها، والتي يمكن أن تقود إلى فشل أو عرقلة المسار الاستراتيجي، ووضع حدود قُصوى ودنيا للمخاطر المختلفة (الائتمانية، السوق، التشغيل، ....) التي تواجه المصرف.

- مساعدة الإدارة السليمة للمخاطر فى تحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتحسين القدرة التنافسية للمصرف.

- تخطيط الأعمال فى ظل التغيرات المتسارعة فى البيئة الخارجية للمصرف، والأزمات المالية التي شهدتها الآونة الأخيرة.

- المساهمة فى تحقيق التوازن الاستراتيجي الأمثل بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها، وتمكين المصرف من الاستخدام الفعال للموارد والمقدرات الجوهرية فى تحقيق الأهداف.

- الحفاظ على سمعة المصرف، وتوفير الثقة للمودعين، والدائنين، والمستثمرين، والتأكد من أن المصرف يمارس عملياته بكفاءة، وتعزيز قدرته على توليد الأرباح، وتحمله للمخاطر.

١٣- تتمثل أهم الاستراتيجيات المصرفية العامة فى ظل الأزمات فى: استراتيجيات تنويع نموذج مخاطر الائتمان المصرفي، استراتيجيات الشمول المالي المصرفي، فضلاً عن استراتيجيات الإفصاح الشمولي للمخاطر.

١٤- استراتيجيات موازنة الخسائر الائتمانية وفقاً لمعايير التقارير المالية فى؛

١٥- استراتيجيات نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعايير التقارير المالية، استراتيجيات ترجيح المخاطر، وسياسة تعديل التصنيف الائتماني ومعالجة التشوهات المالية .

١٦- صحة الفرض "للمصارف العربية دور استراتيجي فى مواجهة وعلاج التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية" .

١٧- صحة الفرض "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا".

١٨- صحة الفرض "هناك تأثير للاستراتيجيات التصحيح المالي الشمولي للمصارف فى علاج التشوهات المالية ".

١٩- صحة الفرض "تحقق المصارف العربية نقلة فى تصحيح مسار التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية".

٢٠- صحة الفرض "يمكن إضافة متغيرات تنبؤية تمثل آليات جديدة فى استراتيجيات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية ".

التوصيات

٢١- ضرورة دراسة القوائم المالية للشركات إبان الأزمات المالية التي تمر بها البلاد قبل تعطيل أي استراتيجية من الاستراتيجيات التي تنتهجها البنوك.

٢٢- تفعيل الملاءة المالية للمؤسسات باعتبار البنوك شريك التنمية الصناعية.

٢٣- ضرورة التركيز على أسعار الفائدة - إبان الأزمات - بما يخلق نوعاً من التوازن بين تشجيع المؤسسات على الاقتراض من جانب، وتحقيق الاستثمار الداخلي للبنوك من جانب آخر.

٢٤- التركيز على انخفاض قيمة الأصول، والتدفقات النقدية المتوقعة، والاستثمارات المتاحة للبيع، والودائع وأقساط القروض، والمخصصات والاحتياطيات، عند تقييم التشوهات بالتقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية.

٢٥- ضرورة تفعيل دور المنظمات المهنية بالدول العربية؛ للتأكد من مدى التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية، ومدى وجود معوقات تحول دون التطبيق الكامل والعمل على تذليل تلك المعوقات.

٢٦- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي والممارسة العملية، وضرورة إدراج معايير التقرير المالي الدولية ضمن مقررات الجامعات بالدول العربية؛ بهدف مواكبة التطورات فى بيئة الأعمال الدولية وخلق جيل على معرفة ودراية بتلك المعايير.

٢٧- تعطيل موضوعية تصنيف القروض لدى المصارف - إبان الأزمات - يحقق نوعاً من المساهمة الفاعلة للبنوك.

٢٨- ضخ استثمارات مالية من قبل الحكومات مساهمة فاعلة فى الاستقرار المصرفي والمؤسسي معا.

٢٩- إضافة مقررات بكليات التجارة لدراسة المتغيرات التنبؤية إبان الأزمات المالية وكيفية مواجهتها.

مجالات البحث المستقبلية:

١- دراسة أثر رأس المال المخاطر المصرفي على كفاءة العمل المصرفي .

٢- دور المصارف العربية فى المساهمة فى إثراء العمل المحاسبي وتعديلات المعايير المحاسبية إبان الأزمات المالية .

قائمة المراجع

المراجع العربية

١- إبراهيم، محمد زيدان، الصعيدي، شريف سعد (2020) "أثر مقررات بازل 1 على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي: بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة فى مصر، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

٢- إبراهيم، محمد زيدان، محمد عبدالمنعم زايد (2021)، " الانعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا 19) -COVID -) مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٣- أبو يوسف، نيفين عزت، سراج، أسماء عبدالمنعم (2021)، "استخدام مدخل منفعة المعلومات فى قياس انعكاسات أزمة كورونا على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية على قطاع السياحة فى مصر"، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد المصري، المقترحات والحلول، جامعة طنطا، مصر.

٤- أردينى، طه أحمد حسن(2020)، " التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فى ظل جائحة فيروس كورونا"، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 128، كانون الأول.

٥- الجبلي، وليد سمير عبدالعظيم. (2020).أثر انتشار جائحة كورونا على إعداد القوائم المالية ومراجعتها- دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٦- حماد، طارق عبد العال(2012)"الاتجاهات الحديثة فى التقارير المالية " (الدار الجامعية)جامعة عين شمس، مصر

٧- الزيادى، داليا عادل رمضان (2020)، "أثر تعزيز التثقيف الماليفي فعالية الشمول المالي(دراسة ميدانية)، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا بعنوان: التنمية المستدامة والشمول المالي(الرؤى والآثار) والتداعيات (إبريل).

٨- عبدالعزيز، غريب محمد(2021)، " معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية فى ظل حدث جائحة فيروس كورونا COVID-19"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2 المجلد 22، جامعة حفر الباطن، السعودية، متاحة على الرابط: https://jsst.journals.ekb.eg/

٩- عثمان، ياسمين مجدي رجب، صالح، محمد أحمد محمد(2020)، "تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

١٠- عجور، حنين محمد بدر (2020)، "دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية فى تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة فى قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١١- عفانة، محمد كمال كامل(2020)، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19)على القطاع المصرفي السعودي، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، Journal Homepage: https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx- (ISSN: 2519-9293(Online) 2519-9285 (Print

١٢- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين 2020) SOCPA)، "آثار انتشار فيروس كورونا(كوفيد- 19)على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، المملكة العربية السعودية،

المراجع الأجنبية :

1. Basel Committee on Banking Supervision Basel 3. (2020). A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Bank for International Settlements , Basel, Switzerland , 64. 20.
2. Danyluk, K, (2020), Clearly IFRS — Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease,2019,www.iasplus.com/enca/publications/publications/2020/clearly-ifrs-accountingconsiderations-related-to-coronavirus-disease-2019. 2.11.2020
3. Deloitte. 2020. Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019. Available at: www.deloitte.com. EPA,(2021),"The implementation of Basel 3 in the post-Covid 19 setting", ISDA 35 th Annual General Meeting Keynote speech by Jose Manuel Campa Videoconference – 12 May 2021
4. EL ATTAR, A., & ATMANI, M. A. (2020). L'Impact des accords de Bâle 3: sur les Banques Islamiques,. Dossiers de Recherches en Economie et Gesstion, Dossier Special ,
5. Financial Reporting Council (FRC) (2020) . FRC advice to companies and auditors on corona virus risk disclosures, 18 February, https://www.frc.org.uk/news/february-2020-(1)/frc-advice-to-companies- and-auditors-on-coronaviru
6. Financial Reporting Council (FRC) (2020) . FRC advice to companies and auditors on corona virus risk disclosures , 18 February , https://www.frc.org.uk/news/february-2020-(1)/frc-advice-to-companies-and-auditors-on-coronaviru
7. Frank Richter, (2020), Accounting implications of the Corona virus, www.home.kpmg.com,
8. Grant Thornton,(2020) Reporting the impact of COVID-19, https://www.grantthornton.global/en/insights/supporting-you-to-navigate-the- impact-of-covid-19/reporting-the-impact-of-covid-
9. IATA, (2020), Should corona virus be accounted for as an adjusting or non-adjusting event?, Airlines. magazine, https://www.iata.org.
10. IFAC ,(2020) , Summary of Covid-19 Financial Reporting Considerations, Christopher Arnold, Stathis Gould | June 3 .
11. IFRS (2020) , IFRS 9 and covid-19 ,27 March .
12. Insiders, Informational. Advantage?, EFA 2009 Bergen Meetings Paper, European Finance Association The Annual Meeting,
13. Institute of Chartered Accountants in England and Wales , ICAEW, (2020) How to report on material uncertainty related to going concern - a guide for auditors https://www.icaew.com/technical/audit-and-assurance/professional- scepticism/coronavirus-considering-going-concern/how-

to-report-on-material-uncertainty-related-to-going-concern-a-guide-for-auditors .

14. Institute of Chartered Accountants in England and Wales , ICAEW, (2020) , Coronavirus (COVID-19): Considering the impact on group auditors, https://www.icaew.com/technical/audit-and-assurance/audit/ group- audit/ coronavirus- guidance .

15. Institute of Chartered Accountants in England and Wales , ICAEW, (2020),Coronavirus (COVID-19): considering going concern – a guide for auditors , https://www.icaew.com/technical/audit-and-assurance/ professional-scepticism/coronavirus-considering-going-concern.

16. Institute of Chartered Accountants in England and Wales, ICAEW, (2020), Coronavirus (COVID-19): considering for inventory audit testing. https:// www.icaew.com/technical/audit-and-assurance/audit/ quality- control/ coronavirus-considerations-for-inventory-audit-testing.

17. Institute of Chartered Accountants in England and Wales, ICAEW, (2020), Coronavirus: extensions to filing deadlines and changing reporting dates, https://www.icaew.com/insights/viewpoints-on-the-news/2020/mar-2020/ coronavirus-extensions-to-filing-deadlines-and-changing-reporting- dates.

18. Joshi, P. L. 2020. COVID- 19 pandemic and Financial Reporting Issues and Challenges. International Journal of Auditing and Accounting Studies 2(1): 1-9.

19. Oliver Wyman (2020), "Steering banks through the crisis", June. Patalano, R. and C.

20. John W. Goodell, (2020) COVID-19 and finance: Agendas for future research, 29 March, Finance Research Letters, p 1-5 https://doi.org/10.1016/j. frl.2020.101512.

21. KPMG, (2020). Financial Reporting Hot Topics: Coronavirus Thoughts on financial instruments accounting, www.home.kpmg.com.

22. Maria L. Murphy, (2020), AICPA calls for IRS to provide tax relief during corona virus pandemic, www.compliance weck.com

23. Mikhail, M., Walther, B., Willis, R., 2003, Reactions to Dividend Changes Conditional on Earnings Quality, Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.18, No.I, PP.121-151.

24. Moyer, Shannon, (2020), UK firms prepare for corona virus hit, https:// www.accountancyage.com.

25. Nelson, M., 2003, Behavioral Evidence on the Effects of Principle- and Rules - Based Standards, Working Papers, Cornell University.

26. Nicola M. White, (2020). Corona virus Disrupts Historic Credit Loss Accounting Overhaul. www.news.bloomberglaw.com

27. Noonan, Laura & Morris, Stephen & Arnold, Martin, (2020), new accounting rules pose threat to banks amid corona virus crisis. https://www.ft.com.

28. Patel, S and Dallas, G., 2002, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results-United States, Working Paper Available At: http://paper.com/5013/oapers.efm?abstractid~2280.

29. Richard Chambers, (2020). In the Face of the Corona virus, Internal Auditors Must Do More Than Don Masks, www.iaonline.theiia.org

30. Roulet (2020), "Structural developments in global financial intermediation: The rise of debt and non-bank credit intermediation", OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 44, OECD Publishing, Paris, March, https://doi.org/10.1787/daa87f13-en.

31. Reserve Bank of Australia (2020), "Different Approaches to Implementing a Countercyclical Capital Buffer", RBA Bulletin, September.

32. Schuermann, T. (2004), "What do we know about Loss Given Default?" Mimeo, Federal Reserve Bank of New York, New York, March.

33. Shibut, L. and R. Singer (2014), "Loss Given Default for commercial loans at failed banks." Mimeo, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington D.C. June.

34. Tyler Davies, (2020), Corona crisis triggers global retracement on bank accounting standards. https://www.globalcapital.com.

Reports

1. AASB–AUASB, 2020, The Impact of Coronavirus on Financial Reporting and the Auditor's Considerations. MARCH 2020, https://www.aasb.gov.au.

2. Deloitte.2020, IFRS in Focus,Accounting considerations related to the Coronavirus 2019 Disease, March 2020, www.iasplus.com, www.deloitte.com.

3. GTIL, Grant Thornton International Ltd,2020, COVID-19: Financial Reporting and Disclosures,1/4/2020,https://www.grantthornton.global/en/insights/supporting-you-to-navigate-the-impact-of-covid-19/COVID-19-Financial-Reporting-and-Disclosures/

4. Illuzzi, K., Landes, Ch., Durak, R., and Groskopf, Th., 2020, Consequences of COVID-19 Potential Auditing hallenges, Center for Plain English Accounting | aicpa.org/CPEA | cpea@aicpa.org, April 01, 2020.

5. IOSCO, 2020, IOSCO Statement on Application of Accounting Standards during the COVID-19 Outbreak, 03 April 2020, https://www.iasplus.com/en/news/2020/04/iosco-covid-19.

6. IPSASB, 2020, COVID-19: RELEVANT IPSASB ACCOUNTING GUIDANCE, Apr 06, 2020 :https://www.ipsasb.org/publications/covid-19-relevant-ipsasb-accounting-guidance

7. PWC, Price water house Coopers (2020), a look at current financial reporting issues; accounting implications of coronavirus, 12 February 2020, www.pwc/structure for further details.

8. Austin,M.,2020, Consequences of COVID-19,Illustrative Public Company Disclosures,31March, Center for Plain English Accounting,AICPA's National A&A Resource Center. aicpa.org/CPEA

9. Deloitte,2020, IFRS in Focus,Expected Credit Loss Accounting Considerations Related to Coronavirus 2019 Disease, March 2020, www.iasplus.com, www.deloitte.com.

10. IASB,2020, IASB updates work plan in view of COVID-19 developments, 27 Mar, https://www.iasplus.com/en/news/2020/03/iasb-work-plan

11. IFRS, 2020, IASB publishes statement on IFRS 9 and COVID-19, 27Mar2020, https://www.iasplus.com/en/news/2020/03/iasb-ifrs-9-covid-19.

- Network:

https://www.albawabhnews.com/4003914

https://www.banquemisr.com/ar/aboutus/press/Pages/Award-for-outstanding-performance-in-the-face-of-the-Corona-crisis-for-the-year-2020.aspx

https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8 /

https://www.findevgateway.org/ar/news/msr-alrqabt-almalyt-tnfdh-akhtbarat-lqyas-mdy-thml-whdat-alqta-almaly-ghyr-almsrfy-llmtghyrat

الملاحق

استبانة

إطار مقترح لتفعيل دور القطاع المصرفي العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية فى ظل تبعات جائحة كورونا

بسم لله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور الفاضل /

السلام عليكم ورحمة لله وبركاته وبعد ،،

يمثل القطاع المصرفي أهمية خاصة فى تحقيق الاستقرار المالي فى ظل جائحة كورونا، الأمر الذى جعل من الأهمية إعادة الصياغات المحاسبية والممارسات لتتواكب مع تلك الجائحة، وقد كان القطاع المصرفي فى مهب الريح ليصحح المسار المحاسبي خاصة ما تعلق منه بالتشوهات المالية.

يجري الباحث دراسة بعنوان « إطار مقترح لتفعيل دور القطاع المصرفي العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية فى ظل تبعات جائحة كورونا »

لذا؛ آمل منكم دعم هذه الدراسة من خلال تعاونكم فى الإجابة عن جميع فقرات الاستبيان بطريقة تعبر عن رأيكم الشخصي بكل صدق وموضوعية، والباحث يدرك تماماً بأن تعاونكم سيكون له أكبر الأثر- بإذن لله تعالى- فى إثراء هذه الدراسة، والوصول إلى نتائج علمية صادقة؛ لذا آمل من سعادتكم التكرم بقراءة كل عبارة بدقة وعناية ومن خلال وضع علامة (√)؛ أمام العبارة التي تعبر عن وجهة نظركم، علما بأن الإجابة على عبارات الاستبيان ستكون وفق تدرج خماسي، وفق المثال التالي:

أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة

كما يأمل الباحث منكم عدم ترك أي عبارة دون الإجابة عنها؛ علماً بأن ما ستدلون به من معلومات ستكون سرية، ولن تستخدم إلا فيما يحقق أهداف هذه الدراسة .

والله يحفظكم ويرعاكم ويسدد خطاكم علي طريق الحق

الدكتور عبد الرحمن محمد نجم الدين عيسى

القسم الأول: البيانات الأولية

فضلاً ضع علامة (√) أمام الحقل المناسب لاختيارك

المؤهل العلمي:

بكالوريوس فى المحاسبة ماجستير فى المحاسبة دكتوراة المحاسبة أخرى

الوظيفة:

أستاذ دكتور أستاذ مساعد مدرس محاسبة مصري (أ)

عدد سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات من ٥ إلى ١٠ سنوات ١٠ سنوات فأكثر

الشهادات المهنية:

لا يوجد أخرى ACCA CPA ACPA

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: درجة أهمية الاستراتيجيات المصرفية على التصحيح المالي

هل هناك تأثير للاستراتيجيات المالية المصرفية على إحداث نوع من التصحيح المالي للتشوهات التي تحدثها المؤسسات المختلفة نتيجة عدم الاستقرار المالي محاولة منها تجميل التقارير المالية لها.

م	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	استراتيجيات تنويع المخاطر					
2	استراتيجيات الإفصاح الشمولي					
3	استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني					
4	استراتيجيات خفض معدلات الفائدة					
5	استراتيجيات كفاية رأس المال					
6	استراتيجية إدارة الربح					
7	استراتيجية تقدير المخصصات					
8	استراتيجية الأسعار العادلة					

المحور الثاني: مؤشرات التشوهات المالية

هل تتفق أن مظاهر التشوهات المالية يظهر أثرها خصوصاً فى التدفقات المالية والاستثمارات المتاحة للبيع والمخصصات ورأس المال العامل والخسائر المرحلة

م	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	التدفقات المالية					
2	الاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية					
3	المخصصات وانخفاض قيمة الأصول					
4	رأس المال العامل والاحتياطيات					
5	الخسائر المرحلة					

المحور الثالث: علاقة الاستراتيجيات المالية المصرفية بالتشوهات المالية

هل هناك علاقة ارتباط وتأثير بين الاستراتيجيات المالية المصرفية والتشوهات المالية؟

م	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	،
1	استراتيجيات تنويع المخاطر					
2	استراتيجيات الإفصاح الشمولي					
3	استراتيجيات إعادة التصنيف الائتماني					
4	استراتيجيات خفض معدلات الفائدة					
5	استراتيجيات كفاية رأس المال					
6	استراتيجية إدارة الربح					
7	استراتيجية تقدير المخصصات					
8	استراتيجية الأسعار العادلة					

جزاكم لله خيرا على هذا الجهد، والوقت الذي منحتنا إياه من وقتكم الثمين بارك لله فى أعمالكم... والله يحفظكم

ملخص البحث

استهدفت الدراسة إيضاح دور القطاع المصرفي العربي فى تصحيح تشوهات التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية وذلك فى ظل تبعات جائحة كورونا، فقد تم عرض الاستراتيجيات التي اتبعتها المصارف فى ظل جائحة كورونا وبما يحقق الاستقرار المالي، كما عرضت العلاقة بين التشوهات بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وجائحة كورونا، وتناولت مدى الحاجة لإضافة متغيرات تنبؤية تحقق إضافة آليات المصارف فى مواجهة الأزمات المالية، وتناولت صور التشوهات المالية، والشمول المالي كإحدى الاستراتيجيات المصرفية ودوره فى خلق نوع من التوازن المالي داخل المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها: كان لقيام بعض المصارف بتجميد تصنيف الأصول ووضع شروط رصد مخصصات لخسائر القروض، وتغيير تعريف القروض المتعثرة عن طريق زيادة عدد الأيام التي تصبح القروض بعدها متأخرة السداد مخاطرة بفقدان العلامات الحيوية إذا ما وقع تأثير هيكلي على جزء من محفظة القروض أهمية فى مواجهة تأثير الجائحة، هذا وتعتمد المصارف بصفة أساسية على تحليل المخاطر لكل من السيولة والربحية وجودة الأصول وكفاية رأس المال، وقد استخدمت المصارف المركزية والمنظمات المركزية أربع من السياسات للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا وهى: تخفيضات أسعار الفائدة، عمليات الريبو (إعادة الشراء) طويلة المدى، السندات المضادة للجائحة، وحزم الإغاثة.

الكلمات الدالة:

الشمول المالي– عمليات الريبو – جودة الأصول

A proposed framework to activate the role of the Arab banking sector in correcting distortions in the financial reports of economic institutions in light of the consequences of the Corona pandemic

Doctor: Abd al-Rahman Muhammad Najm al-Din Issa
Assistant Professor of Accounting
Faculty of Administrative Sciences and Humanities - Future University

Summary

The study aimed to clarify the role of the Arab banking sector in correcting distortions in the financial reports of economic institutions, in light of the consequences of the Corona pandemic. The need to add predictive variables to achieve in addition to the mechanisms of banks in the face of financial crises, and dealt with images of financial distortions, and financial inclusion as one of the banking strategies and its role in creating a kind of financial balance within society. Monitoring provisions for loan losses, changing the definition of non-performing loans by increasing the number of days after which loans are past due. A risk of losing vital signs if a structural impact occurs on part of the loan portfolio. Importance in facing the impact of the pandemic. Banks depend mainly on risk analysis for both liquidity, profitability, asset quality and capital adequacy. Central banks and central organizations have used four of the policies to reduce the economic disaster. caused by the Corona virus: interest rate cuts, long-term repo operations, pandemic bonds, and relief packages.

Key words :

Financial Inclusion - Repo Operations - Asset Quality